



التنمية الاجتماعية

في عهد الملك خالد بن عبد العزيز (رحمته الله)

الدكتور / عبدالله بن علي سير المباركي

الطبعة الأولى

١٤٣١هـ / ٢٠١٠م

جميع الحقوق الفكرية والطباعية محفوظة لمؤسسة الملك خالد الخيرية

يمنع نسخ أو استعمال جزء من هذا الكتاب بأية وسيلة تصويرية أو إلكترونية أو ميكانيكية بما فيه التسجيل الفوتوغرافي والتسجيل على أشرطة أو أقراص مقروءة أو بأية وسيلة نشر أخرى بما فيها حفظ المعلومات، واسترجاعها من دون إذن خطي من مؤسسة الملك خالد الخيرية

امتياز التوزيع

شركة مكتبة
العبيكان
Obekan
Publishers & Booksellers

الرياض - العليا - تقاطع طريق الملك فهد مع شارع العروبة

ص.ب ٦٢٨٠٧ الرياض ١١٥٩٥

هاتف: ٤٦٥٤٤٢٤ فاكس: ٤٦٥٠١٢٩

الرقم المجاني الموحد لضرع المكتبة: ٩٢٠٠٢٠٢٠٩



(من أقوال الملك خالد رحمه الله)

«لأن المؤمن القوي خير من المؤمن الضعيف فإننا نحرص على بناء قاعدة اقتصادية قوية، أساسها وقاعدتها الإنسان السعودي الذي نبني فيه القدرة على تحديات التعامل مع منجزات العصر، في مستوى رفيع من الأداء».



المحتويات

صفحة	موضوع
١٣	الفصل الأول: المقدمة، أهمية الدراسة، الإجراءات المنهجية.
١٥	المقدمة.
٢٤	أهمية الدراسة.
٢٥	الإجراءات المنهجية.
٢٧	الفصل الثاني: التخطيط للتنمية في عهد الملك خالد: خلفية تاريخية.
٢٩	مقدمة: لمحة تاريخية لتجربة التنمية في المملكة.
٣٤	التخطيط للتنمية في عهد الملك خالد.
٤٥	الفصل الثالث: التنمية الاجتماعية في عهد الملك خالد.
٤٧	مقدمة.
٤٩	التنمية البشرية.
٥١	التعليم.
٥٣	الإنفاق على التعليم.
٥٦	إنجازات قطاع التعليم.

صفحة	موضوع
٦٦	تعليم المرأة في عهد الملك خالد.....
٦٩	البحث العلمي.....
٧٠	التنمية والرعاية الاجتماعية.....
٧٢	رعاية ذوي الظروف والاحتياجات الخاصة.....
٨٣	الضمان الاجتماعي.....
٨٨	الخدمات والرعاية الصحية.....
٩١	إنجازات القطاع الصحي.....
٩٨	القروض والإعانات الحكومية.....
١٠٩	الفصل الرابع: الأبعاد التنموية لعهد الملك خالد.....
١١١	تقديم.....
١١٩	منجزات التنمية الاجتماعية في خطة التنمية الثالثة.....
١٢٤	البعد الإستراتيجي للتنمية في عهد الملك خالد.....
١٢٧	التنمية المستدامة وإنجازات التجربة التنموية في المملكة.....
١٣٧	الفصل الخامس: الملخص والخاتمة.....
١٣٩	الملخص والخاتمة.....
١٤٧	المراجع.....

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول
٣٣	مقارنة بين حجم الإنفاق على قطاعات التنمية الأساسية خلال خطط التنمية الوطنية (%).
٣٧	المؤسسات الحكومية التي أنشئت في عهد الملك خالد
٤٩	التوزيع النسبي للإنفاق على قطاعات التنمية الاجتماعية خلال خطط التنمية من الأولى إلى الثالثة (١٣٩٠-١٤٠٥هـ).
٥٤	تطور ميزانية قطاع التعليم في المملكة خلال خطط التنمية الخمسية (مليون ريال).
٥٥	تطور ميزانية التعليم في المملكة العربية السعودية خلال عهد الملك خالد (١٣٩٥-١٤٠٢هـ).
٦٦	إجمالي القيد حسب مستوى التعليم ونوع الجنس خلال المدة من ١٣٩٥-١٤٠٢هـ.
٧٦	تطور عدد دور الرعاية الاجتماعية للمسنين والمستفيدين من هذه الدور خلال مدة حكم الملك خالد، رحمه الله.
٧٨	تطور عدد الجمعيات والمستفيدين وإعانات الدولة للجمعيات الخيرية خلال عهد الملك خالد (بآلاف الريالات).
٨٥	١. تطور مخصصات الضمان الاجتماعي من سنة التأسيس (١٣٨٢هـ) إلى عام ١٤١٣هـ.
٨٧	تطور الإنفاق الحكومي على الضمان الاجتماعي منذ سنة التأسيس (١٣٨٢هـ) إلى نهاية الخطة الخمسية الثالثة (١٤٠٠-١٤٠٥هـ).

الصفحة	عنوان الجدول
٩٠	الاعتمادات المالية التي خصصت لوزارة الصحة خلال مدة حكم الملك خالد (١٣٩٥-١٤٠٢هـ).....
٩٢	تطور المرافق والخدمات الصحية في المملكة العربية السعودية خلال عهد الملك خالد بن عبد العزيز آل سعود (مقارنة النمو بين خطتي التنمية الأولى والثانية).....
٩٣	تطور المرافق الصحية والقوى البشرية في القطاع الصحي خلال مدة تولي الملك خالد الحكم (١٣٩٥-١٤٠٢هـ).....
١٠١	تطور قروض بنك التسليف خلال عهد الملك خالد ١٣٩٥-١٤٠٢هـ (أعداد وقيمة القروض لغرض الزواج والترميم ومزاولة الحرف).....
١٠٤	تطور المنصرف الفعلي من القروض التي تقدمها البنوك والمؤسسات الائتمانية خلال عهد الملك خالد (بملايين الريالات).....
١٠٥	تطور مستوى الدخل الفردي للمواطن السعودي خلال سنوات حكم الملك خالد (١٣٩٥-١٤٠٢هـ).....
١٠٦	توزيع ميزانية عام ١٣٩٩/١٤٠٠هـ على القطاعات.....
١١٣	حجم الاستثمارات في قطاعات التنمية المختلفة خلال خطط التنمية السبع (١٩٧٠-٢٠٠٥م).....
١٢٢	تطور المرافق والخدمات الصحية خلال سنوات خطة التنمية الثالثة من عام ١٤٠٠هـ إلى عام ١٤٠٤هـ.....
١٣٢	تطور الخدمات الصحية في المملكة خلال خطط التنمية الخمسية.....
١٣٤	تطور الإنفاق الاستثماري على مجالات التنمية الاجتماعية خلال الخطط الخمسية (الأولى-الثامنة) -بالبليون ريال.....

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل
٣٢	النموذج السعودي للتنمية.....
٣٣	التوزيع النسبي للإنفاق الحكومي على قطاعات التنمية الرئيسية.....
٦٤	تطور عدد الملتحقين بمراحل التعليم الأساسي خلال مدة حكم الملك خالد (١٣٩٤/١٣٩٥هـ - ١٤٠٢/١٤٠٣هـ).....
٧٠	تطور الاعتمادات المالية في ميزانية وكالة الشؤون الاجتماعية من عام ١٣٩٠-١٤٠١هـ.....
٨٥	التطور المرحلي لمعاشات الضمان الاجتماعي من عام ١٣٨٢هـ إلى عام ١٤١٣هـ.....
٨٦	تطور المصروفات المالية للضمان الاجتماعي خلال المدة من ١٣٩٤/١٣٩٥هـ إلى ١٣٩٥هـ إلى ١٤٠٢/١٤٠٣هـ. (بالمليون ريال).....
١٠٢	تطور قروض بنك التسليف خلال عهد الملك خالد ١٣٩٥-١٤٠٢هـ (إجمالي عدد وقيمة قروض الزواج - بالمليون ريال).....
١٠٢	تطور قروض بنك التسليف خلال عهد الملك خالد ١٣٩٥-١٤٠٢هـ (إجمالي عدد وقيمة القروض الحرفية - بالمليون ريال).....
١٠٣	تطور قروض بنك التسليف خلال عهد الملك خالد ١٣٩٥-١٤٠٢هـ (إجمالي عدد وقيمة قروض الترميم - بالمليون ريال).....
١٣٥	تطور حجم الإنفاق على قطاعات التنمية الاجتماعية ونسبته إلى إجمالي ما أنفق على كل خطة (الأولى - الثامنة) بالبلليون ريال.....

الفصل الأول

المقدمة، أهمية الدراسة، الإجراءات المنهجية

المقدمة

منذ أن أسس جلالته الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود -رحمه الله- المملكة العربية السعودية إلى يومنا هذا في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، يحفظه الله، كان ولا يزال المواطن السعودي يمثل الركيزة الأساسية التي تقوم عليها سياسات وإستراتيجيات الدولة التنموية. من أجل ذلك تبرز أهمية التنمية الاجتماعية التي من خلالها يتم تسخير الجهود التي تسهم في نمو المواطن وتطويره وتوفير البيئة الملائمة التي تساعد على الارتقاء المستمر بمستويات معيشته وتحسين ظروفه المادية والتعليمية والصحية.

إن المتأمل في أهداف وسياسات وإستراتيجيات خطط التنمية الوطنية في المملكة يجد أن اهتماماتها الأساسية وأولوياتها التنموية تتمحور حول «تنمية قدرات المواطن وتلبية احتياجاته، وتحسين مستوى معيشته بكونه الهدف الأسمى للتنمية والمستفيد من ثمارها. واستندت في تنفيذ ذلك على المبادئ والقيم الإسلامية والحرية الاقتصادية بكل ما تحتاجه وتتطلبه من تأكيدات على البعد الاجتماعي، وتنمية القوى البشرية، وتحسين مستوى الرفاهية الاجتماعية للمواطنين من خلال الارتقاء بالجوانب الصحية والتعليمية والثقافية وتوفير القاعدة العريضة من المرافق والبنية الأساسية الحديثة والمتطورة والخدمات العامة اللازمة لتسهيل الحياة، وتيسير معاملاتها، والارتقاء بجودتها، وضمان الأمن والاستقرار» (وزارة الاقتصاد والتخطيط ١٩٧٠-٢٠٠١م، ١٨٥).

وفي إطار السياسات المحددة والموجهة للتنمية الشاملة في المملكة العربية السعودية تُمَثَّلُ التنمية الاجتماعية هدفاً إستراتيجياً تُسَخَّرُ الإمكانيات المتاحة والجهود لتحقيقه، بل إن ذلك يمثل أحد الثوابت التي قام عليها التخطيط للتنمية

منذ بدايته. ففي خطة التنمية الأولى (١٣٩٠-١٣٩٥هـ) جاء التأكيد على أن التنمية الاقتصادية ليست «غاية في حد ذاتها، وإنما هي وسيلة الغرض الوحيد منها هو زيادة رفاهية الإنسان، وأحد الطرق الأساسية لتحقيق هذا الغرض هو تحويل ثمار الإنجازات الاقتصادية إلى تحسينات اجتماعية، وبذلك يستفيد المجتمع من جهود التنمية، ويكون لديه استعداد أكبر للإسهام في هذه الجهود» (وزارة الاقتصاد والتخطيط، ١٣٩٠-١٣٩٥هـ، ص ٢٥).

من هذا المنطلق، وفي ضوء هذه الثوابت والسياسات الوطنية الرامية إلى تأكيد أهمية البعد الاجتماعي في التنمية بصفة عامة وإلى أهمية الاستثمار في المجالات التي تمس المواطن السعودي وتلبي احتياجاته الحاضرة والمستقبلية بصفة خاصة، يأتي هدف هذا الكتاب ليرز من خلال العرض الوصفي الكمي والتحليلي ما تم إنجازه في مجالات التنمية الاجتماعية المختلفة في المملكة العربية السعودية خلال الحقبة التاريخية التي تولى خلالها الملك خالد بن عبدالعزيز آل سعود -رحمه الله- مقاليد الحكم.

وتبدأ هذه المرحلة منذ أن كان ولياً للعهد في عهد أخيه الملك فيصل -رحمه الله- ثم مدة توليه الملك التي بدأت في يوم الثلاثاء الثالث عشر من ربيع الأول عام ١٣٩٥هـ (٢٥ مارس ١٩٧٥م) إلى وفاته -رحمه الله- في ٢١ شعبان ١٤٠٢هـ (١٣ يونيو ١٩٨٢م).

ومن أهم ما يميز هذه الحقبة التاريخية التي تولى فيها الملك خالد مقاليد الحكم، كونها واكبت بداية مرحلة الطفرة الاقتصادية في المملكة، والتي جاءت نتيجة للارتفاعات الكبيرة في أسعار البترول، ومن ثم انعكاس ذلك إيجاباً على البرامج والسياسات التنموية الطموحة، وبخاصة خلال الخطتين الخمسية الثانية والثالثة (١٣٩٥-١٤٠٥هـ/١٩٧٥-١٩٨٥م). حيث بدأ الاستثمار الواسع في إرساء البنى التحتية الأساسية (Basic infrastructure) للمجتمع بصفة عامة،

وللاقتصاد الوطني بصفة خاصة، ومن ثم انطلق على أساسها مستقبل التخطيط للتنمية المستدامة. ويتمثل مفهوم الاستدامة في التخطيط للتنمية في تبني أسلوب أو منهج التنمية الاجتماعية-الاقتصادية (Socio-economic Development Approach) وهو ما تبنته الدولة في عهد الملك خالد وترجمته على أرض الواقع سياسات وإستراتيجيات خطتي التنمية الخمسية الثانية والثالثة.

وعلى الرغم من استئثار الاستثمار في التجهيزات الأساسية بالقدر الأكبر من حجم الإنفاق خلال الخطتين، إلا أن البعد الاجتماعي في التنمية برز من خلال مؤشرين أساسيين: أولهما تخطيطي: يتمثل في تبني الدولة منهج الاستدامة في التنمية من خلال توجيه التخطيط للتنمية ليعكس حينئذٍ المرحلة في توزيع الموارد المتاحة وموازنة البدائل واختيار الأفضل الذي يتعامل مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية في وقتها، ثم التعامل مع المستجدات المستقبلية والأهداف بعيدة المدى. وثانيهما تموي: يتمثل في الاهتمام بالإنسان السعودي والاستثمار في كل ما من شأنه تحسين بيئته الاجتماعية والمكانية بصفة عامة، وتنمية وتطوير كل ما يتعلق بالخدمات الاجتماعية والصحية والموارد البشرية. وهذا الأخير هو ما يتضمنه مفهوم التنمية الاجتماعية بمعناها الشامل، وهو أيضاً ما تؤكد عليه دائماً أهداف خطط التنمية الخمسية في المملكة بصفة عامة. ففي خطة التنمية الثانية (١٣٩٥-١٤٠٠هـ) التي بدأت مع بدء عهد الملك خالد، نجد أن من أهدافها الرامية لتطوير قطاعات التنمية الاجتماعية، تحديد سياسات وطنية توجه الجهود التي تسعى لتحقيق أهداف التنمية البشرية والصحية والاجتماعية. وذلك من خلال إتاحة الفرصة لكل مواطن للحصول على التعليم والتدريب في جميع مؤسساته وبدون مقابل، والتحسين النوعي والكمي للتعليم والتدريب، وأن لا يقتصر في ذلك على محو الأمية فحسب، بل يتعدى ذلك إلى تشجيع المواطنين للإقبال على الدراسة والبحث العلمي والتعليم الفني والمهني الذي يسهم في إنتاجية الفرد، ومن ثم إنتاجية المجتمع ككل. وبالتأكيد لن يتأتى ذلك إلا من خلال إيجاد بيئة اجتماعية

وصحية ملائمة تشجع الأفراد على التعلم والعمل والرفع من مستوى الإنتاجية، عن طريق توفير الخدمات الصحية والعناية الطبية في جميع أنحاء المملكة. من جانب آخر، وكهدف تنموي شامل ومكمل، أكدت الخطة الثانية على أهمية تحقيق الرخاء الاجتماعي من خلال تطوير قطاع الخدمات الاجتماعية بحيث تشمل برامجه جميع أفراد المجتمع؛ لكي يتحقق لكل مواطن مستوى معيشة كريمة. ولكي يتحقق هذا الهدف، تحرص الحكومة السعودية دائماً على التطوير في برامج الخدمات الاجتماعية والتوسع فيها من خلال تقديم الإعانات المالية لدعم السلع الضرورية التي يحتاجها المواطن، وتوفير التعليم والعلاج للمواطن مجاناً، وتأمين السكن المناسب للمواطنين، وتوسيع برامج الضمان الاجتماعي، وتقديم القروض والسلف لذوي الدخل المحدود.

وبناء على ما تقدم، فإننا سوف نتعرف في ثنايا صفحات وفصول هذا الكتاب على ما تم إنجازه في مجالات التنمية الاجتماعية المختلفة في المملكة العربية السعودية خلال المدة التاريخية التي تولى فيها الملك خالد بن عبدالعزيز آل سعود -رحمه الله- الحكم، وأبعاد هذه الإنجازات التنموية على مستوى التنمية الوطنية الشاملة بصفة عامة، وإسهامها في تطوير المجتمع ورفاهية الإنسان السعودي، بصفة خاصة. وفي ضوء هذا الهدف العام، فإن الكتاب سوف يسعى لتحقيق الأهداف الفرعية الآتية:

١. التعرف من خلال العرض الكمي والكيفي على ما تحقق من منجزات خلال مسيرة التنمية الوطنية الشاملة في المملكة منذ بداية مدة تولي الملك خالد، والتي واكبت بداية الخطة الخمسية الثانية (١٣٩٥-١٤٠٠هـ) إلى وفاته، برحمه الله، في عام ١٤٠٢هـ.

٢. استعراض ما تم إنجازه في مجالات التنمية الاجتماعية المختلفة من خلال التصنيف التاريخي الآتي:

أ- تحليل للسياسات وعرض البرامج التنموية التي تحققت في قطاعات التنمية الاجتماعية المختلفة (البشرية، والصحية، والشؤون الاجتماعية) في ضوء منجزات خطة التنمية الثانية.

ب- التعرف على ما تحقق من برامج تنمية اجتماعية، وبشرية، وصحية اشتملت عليها أهداف خطة التنمية الثالثة (١٤٠٠-١٤٠٥هـ) وسياساتها وإستراتيجياتها.

٣. التعرف على أبعاد السياسات والإستراتيجيات التنموية التي تبنتها الحكومة السعودية خلال خطط التنمية في عهد الملك خالد على واقع ومستقبل التنمية الوطنية الشاملة وعلى التنمية الاجتماعية بصفة خاصة.

ونظراً لأن الحديث عن التنمية الاجتماعية في المملكة يعني الحديث عن كل ما يتعلق بالإنسان السعودي وتطويره وتحسين مستوى معيشتة، فإن هذا الكتاب، بالإضافة إلى ما سيقدمه من دراسة وتحليل لما تحقق من إنجازات في قطاعات التنمية الاجتماعية خلال عهد الملك خالد، فهو بالدرجة الأولى يهدف من خلال ذلك أن يقدم للقارئ سيرة «ملك إنسان» (بكل ما تحمله الكلمة من معانٍ نبيلة وكرامة) كرس حياته لخدمة دينه ووطنه ومواطنيه، ولأنه ملك أحب شعبه فأحبوه. كيف لا، وكل من عاصر الملك خالدًا في إدارته أو في ملكه يؤكد على أسلوبه المتمثل في الرقة والعطف والحنان في التعامل اليومي المباشر. فهو ملك «تملك شخصية أسرة تشعر الآخر بأنه يملك مكانة خاصة في نفس الملك، وكانت البسمة لا تفارق ثغره أبداً، وقد ألبسته مهابة، وجعلت مخاطبه يحرص على التكلم بموضوعه فقط والالتزام بحدود الموقف وجلال الملك.

وقال عنه معالي الدكتور حسين الجزائري - وزير الصحة - في عهده:

«إن الملك خالد خير مثال لرجل الدولة الذي يستشير وينصت ويناقش، ثم يتخذ القرار وينفذه، ولا مانع لديه من العودة عن قراره إذا تبين له أن القرار لم

يكن الأنسب، ولذلك فسياسة المملكة البترولية كانت تعتمد على رأي الخبراء، وكذلك السياسة المالية والصحية، إلخ. والمعروف عنه اهتمامه بالأمر العامة المهمة وترك التفاصيل لمساعديه، وقد ساعده في ذلك ولي عهده الأمير فهد الذي يشرف على تنفيذ توجيهات السياسة العليا للحكومة والوزراء والمستشارين».

وقد طغت إنسانيته على كل مواقفه مع رعاياه سواء داخل نطاق العمل أم خارجه، كما أنه عمل على توطيد أواصر العلاقة خارج نطاق العمل، فكان يطلب من وزرائه وجلسائه حضور صلاة الجمعة معه، حيث يعقبا مجلس مفتوح ومباشر، وتبادل في الحديث مع أي من الحضور، وفي أثناء الطعام كان لا يترك المائدة حتى ينتهي الجميع، وإذا لاحظ أحدًا لا يتناول من الطعام الكمية المعتادة يسأله: ألم يعجبك الطعام؟ أم تريد نوعًا آخر!

وتقول ابنته الأميرة الجوهرة ما مؤداه: أن الملك - طيب الله ثراه - كانت تربطه العلاقات الجيدة والطيبة بالكثيرين في جميع أنحاء المملكة من القبائل في نجد، ومن أهل الحجاز، ناهيك عن الذين كانوا يتناولون الإفطار معه في رمضان بشكل يومي تقريباً، منهم على سبيل المثال لا الحصر: الشريف فايز، ومحمد حسين زيدان، ومحمد حسن فقي، وآخرون...

ومعروف عنه دقته والتزامه بالمواعيد، واحترامه للوقت، فقد تأخر سائقه مرة عن الحضور لنقله فلم يعاتبه، وإنما وجه له ملاحظة بشكل دبلوماسي وأبوي رائع قائلاً: «إن وقتي ليس ملكي، إنما هو ملك للناس، وعليك أن تحرص عليه، فهذه مسؤوليتي ومسؤوليتك، فنحن نخدم المواطنين كل في موضعه، أليس هذا الحرص هو سنة الرسول ﷺ في التعامل مع الناس، كل الناس؟

هذا التفاعل الصادق مع أبناء شعبه، والشعور الخالص بمعاناتهم، جعله يرفض زيادة سعر الديزل هللات قليلة، حتى ولو كانت هذه الزيادة الزهيدة لتغطية الكلفة الأساسية، وذلك خوفاً من ضعفة دخل المواطن.

وفي أثناء حكمه دعمت الحكومة تربية الماشية والثروة الحيوانية، كما شمل اهتمامه كل الكائنات الحية إنساناً وحيواناً ونباتاً، وهي من صفات المسلم الحق، فعن أبي هريرة -رضي الله عنه- قال: قال رسول الله ﷺ: «في كل كبد رطبة أجر»، إنه الملك الفاضل، الصالح، الإنسان، إنه الملك خالد، زهد في الحكم، فسعى الحكم إليه، آمن بأن الحكم أمانة، ولما تولاه أدى الأمانة بكل الأمانة.

آمن بوحدة الوشائج بين الراعي والرعية، فلم ينقطع ملكاً، عن رعيته تماماً كما كان أميراً أو ولياً للعهد، وهو - في كل الحالات - الإنسان، الإنسان الذي يهتم بأقل الناس شأنًا اهتمامه بأعظمهم رتبة؛ لأن الإنسان - في نظره - ليس فيما يتولاه من مناصب، بل في مدى تقواه لله، فكم من مرة بذل مما يملك لمن لا يملك، حتى يبعد عنه المذلة والإذلال، فالمسلم أخ للمسلم - كما يقول صلوات الله وسلامه عليه - ولا يكون جديرًا بإيمانه إلا إذا احترم أخاه، طاعة لربه جلا وعلا.

لهذا كله حرص أن تكون بطانته من خيرة الناس خلقًا وعلماً، فقد كان يحترم العلم وأهله، ويجل العلماء، ويكرمهم، ويفرد لهم في مجالسه الصدارة، كما كان يعد أن البطانة هي الجسر الذي يربطه بالناس، فإن لم تكن خلوة خيرة فسد الحكم وظلم الناس، ومعاذ الله أن يقبل الملك بحكم فاسد وظالم للناس. فهو الأب الرحيم، والرجل الإنسان.

وقد قال عنه روبرت ليسي في كتابه (المملكة)، ليس الملك خالد ملكاً عادياً، فهو في بلد قام باسم الدين، وعن طريق الدين، وهو رئيس المجتمع الديني، وفي مجتمع تحسب للعائلة فيه أهمية كبيرة، وهو أيضاً رأس أكبر عائلة سيطرت على معظم شبه الجزيرة العربية، التي كانت مقسمة لقرون بين القبائل المكونة لها، وقبيلته هي القبيلة التي تمكنت في أحد الأوقات - وبنجاح - من فرض سلطتها على الآخرين جميعاً، ولكونه رئيس الرؤساء وشيخ المشايخ، فإن مركزه عبارة عن شبكة من العلاقات التقليدية، عميقة الجذور في مجتمع شبه الجزيرة العربية.

وعندما يراقب الملك خالد وهو يستقبل مواطنيه قبل صلاة الظهر في قصر المعذر، يدهش المرء لرؤية ناسٍ من مختلف مشارب الحياة: حضروا بثيابهم المقصبة الحواف، وأشخاص مكفوفين، وآخرين عرجان، وعاملٍ بثياب عمل، وآخر من جنسية أخرى، يدخل هؤلاء إلى المجلس، ويكون عددهم ثمانين أو تسعين شخصًا، وعندما يصلون إلى الملك يصافحون يده بحرارة، بعضهم يشعر بأنه في وسعه أن يقبل كتفه، وبعضهم يعانقه، ومعظمهم يقفون على رؤوس أصابع أقدامهم؛ ليقبلوا أنفه، ولكن إذا ركع أحد على ركبتيه ليقبل يد الملك فإن ذلك يقابل بغضب وسخط، حيث يصيح الملك قائلاً: أستغفر الله، ويُرفَع الشخص المسيء على قدميه، وسط متمات احتجاج، وقد يقال له: يجب عليه أن يتعلم المصافحة باليد حسب الأصول. ويخاطب معظم الزوار مليكهم بعبارة: «طال عمرك»، أو «يا طويل العمر»، وبعض رعايا الملك ينادونه ببساطة: «يا خالد».

ويقول ليسي أيضًا:

«وعندما يأتي شهر يناير فإن سكان المملكة يعلمون أن كل شيء سيكون على ما يرام بالنسبة لملكهم؛ لأن ذلك هو موعد خروج الملك ورجاله إلى الصحراء للصيد، وهو موعد يمكن الملك خالد من استراحته المفضلة، لمدة أسبوع أو أسبوعين، بعيدًا عن أعباء الملك وتعقيدات رئاسة الدولة، وكان البدو يقطعون المسافات ويوقفون سياراتهم قرب المخيم الملكي، بكل ضخامته ومعداته، ويقطعون مئات الأميال عبر الصحراء؛ ليجلسوا مع ملكهم خلال مدة إقامته، وكان يجلس معهم ويتحدث معهم بلهجة البدوية ويشاركهم طعامهم وقهوتهم.

ووصفت سيدة فرنسية عاشت في المملكة موكب الملك خالد بقولها:

«الملاحظ على موكب الملك خالد، أنه كان يسير ببطاء، ليتمكن من تحية الناس ورؤيتهم، وكان حريصًا على أن يرى الناس عن كثب، ويبادلهم التحية.

وقد قال الملك خالد بنفسه:

«القضايا الكبيرة كالقضايا الصغيرة، صاحب الحاجة أعمى حتى تتقضي حاجته، وأنا أجد متعة في متابعة قضايا شعبنا، قد تكون القضية صغيرة، وقد تكون كبيرة، ونحن دولة طموحاتنا هي أن نحقق مطالب شعبنا، وأن يكف العالم عنا شره، لا نملك الأساطيل لتهديد مياه العالم الآخر، ولا نملك روح التوسع والسيطرة شعبنا هو منا، وبلدنا وأشقائنا هما الامتداد الجغرافي لنا، وأفقنا هو الذي نريد المحافظة عليه، وديننا هو عقيدتنا التي تصلح فيها أمورنا، وهو نظامنا ونظريتنا، ولذا فإن كل شيء في نظري يستحق أن يأخذ حقه من الدراسة والتروي والمتابعة.» (الجزائري، ١٤٣١هـ، جريدة الجزيرة، ١٤٠١هـ).

أهمية الدراسة

إن أهمية هذا الكتاب تتمثل في كونه يجمع بين هدفين ساميين، أحدهما: يستعرض جهود الملك الإنسان خالد بن عبدالعزيز آل سعود -رحمه الله -خلال مدة حكمه ودوره في الإسهام في تنمية وتطور مستوى الخدمات الاجتماعية المختلفة، وثانيهما: يتناول مدى إسهام ذلك في نمو ورقي الإنسان السعودي والرفع من مستوى معيشتة وتحقيق حياة أفضل له في حاضره ومستقبله.

فالتنمية الاجتماعية بمختلف قطاعاتها، كما أشرنا سابقاً، تمثل في مسيرة التنمية إستراتيجية وطنية تسخر القطاعات الأخرى (البنية التحتية، والاقتصادية والخدمية) لخدمة وتحسين المستوى الاجتماعي والصحي والبشري في المجتمع السعودي. ولما كان -ولا يزال- المواطن السعودي يمثل المحور الأساس الذي تسخر الجهود من أجل تنميته وتطويره، دأب ولاة الأمر منذ عهد المؤسس الأول للمملكة العربية السعودية الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود -رحمه الله -وأبنائه من بعده إلى وقتنا الحاضر في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود -حفظه الله- على الاهتمام وإعطاء الأولوية للتنمية الاجتماعية؛ لأنها تسهم بشكل مباشر في الرقي بحاضر المواطن والتخطيط والاستثمار في كل ما من شأنه ضمان الاستدامة في أمنه وتنميته مستقبلاً، بإذن الله.

وكما مرت عملية التخطيط بمراحل متتابعة، تطورت أيضاً من خلال الإنفاق السخي عليها قطاعات التنمية المختلفة تطوراً ملحوظاً، بل غير مسبوق في تاريخ العالم، ثم انعكس ذلك إيجاباً على مستوى رفاهية ومعيشة المواطن السعودي، تعاقب كذلك على توجيه ودعم التنمية الشاملة بصفة عامة والاجتماعية بصفة خاصة والتخطيط لها قادة هذا الوطن الذين لم يألوا جهداً في سبيل تحقيق كل ما من شأنه رفعة ورقي الإنسان والمجتمع السعودي.

وفي هذا الكتاب نعرض لمرحلة تاريخية من مراحل البناء المتتالية للمجتمع

السعودي، وهي المرحلة التي واكبت عهد الملك خالد بن عبدالعزيز آل سعود -رحمه الله- لكي نتعرف من خلالها على ما تم التخطيط له وإنجازه في مجالات التنمية الاجتماعية المختلفة، وأبعاد ذلك على السياسات والبرامج التنموية التي توالى خلال المراحل التالية من التخطيط للتنمية في المملكة العربية السعودية.

الإجراءات المنهجية

سوف يعتمد الباحث في إعداد هذا الكتاب عن التنمية الاجتماعية في عهد الملك خالد -رحمه الله- على منهج البحث المكتبي الوثائقي. وهو أحد مناهج البحوث الوصفية التي تشخص الواقع من خلال:

- ١- الدراسات السابقة عن التنمية الشاملة خلال المرحلة التاريخية التي حكم فيها الملك خالد بصفة عامة والتنمية الاجتماعية بصفة خاصة.
- ٢- التقارير الحكومية والإحصاءات الصادرة من الجهات والمؤسسات الرسمية المسؤولة عن التنمية الاجتماعية (التعليم، الصحة، الشؤون الاجتماعية، والعمل، والشؤون البلدية، وغيرها).
- ٣- المقابلات الشخصية التي أجريت مع بعض المسؤولين الذين شغلوا مناصب خلال عهد الملك خالد -رحمه الله- وبخاصة الذين لهم علاقة بالشؤون الاجتماعية والعمل والخدمات الصحية.

الفصل الثاني

**التخطيط للتنمية في عهد الملك خالد :
خلفية تاريخية**

مقدمة : لمحة تاريخية لتجربة التنمية في المملكة

قبل أن نتحدث في هذا الفصل عن طبيعة التخطيط للتنمية في عهد الملك خالد وأهميته في توجيه خطط التنمية المتعاقبة، لا بد لنا أن نقدم للقارئ لمحة تاريخية مختصرة عن تجربة التخطيط للتنمية في المملكة، والتطور المرحلي الذي مرت به عملية التخطيط منذ عهد المؤسس الأول الملك عبدالعزيز آل سعود -رحمه الله- إلى بداية الخطة الخمسية الأولى في عهد الملك فيصل -رحمه الله- ثم خلال فترة حكم الملك خالد، رحمه الله.

يرجع البعض تجربة التخطيط للتنمية في المملكة العربية السعودية إلى عام ١٩٤٨م حيث كان إعداد واعتماد أول ميزانية رسمية للدولة. أما التخطيط بمفهومه الشامل والمتكامل فلم ينشأ إلا في عام ١٩٧٠م عندما أصدرت الدولة خطة التنمية الأولى لها للمدة من ١٩٧٠-١٩٧٥م. وبصفة عامة، فإن عملية التخطيط في المملكة قد مرت عبر خمس مراحل تطويرية متعاقبة:

- في المرحلة الأولى: كانت مسؤولية التخطيط تقوم بها لجنة التنمية الاقتصادية، واستمرت خلال المدة من ١٩٥٥ إلى ١٩٥٧م.
- وفي عام ١٩٦١ أسس مجلس للتخطيط، ثم تحول هذا المجلس في عام ١٩٦٥ إلى هيئة مركزية للتخطيط استمرت مدة عشر سنوات، ثم خلالها إعداد ومتابعة خطة التنمية الأولى ثم إعداد الخطة التنموية الثانية.
- وفي الثامن من شوال ١٣٩٥هـ (١٣ أكتوبر ١٩٧٥م) أصدر جلالة الملك خالد -رحمه الله- مرسوماً ملكياً رقم ٢٢٦/أ تحولت بموجبه الهيئة المركزية للتخطيط إلى وزارة للتخطيط (وزارة الاقتصاد والتخطيط، ١٣٩٥-١٤٠٠هـ، العبيد وعطية ١٩٩٤م).

● وفي الثامن والعشرين من صفر عام ١٤٢٤هـ (٣٠ أبريل ٢٠٠٣) صدر الأمر الملكي الكريم بنقل نشاط الاقتصاد من وزارة المالية والاقتصاد الوطني إلى وزارة التخطيط وتعديل اسمها إلى وزارة الاقتصاد والتخطيط.

وعلى الرغم من هذا التطور المرحلي المؤسسي للتخطيط في المملكة، إلا أن هناك ثوابت أساسية وجهت ولا تزال توجه عملية التنمية وسياساتها، بل إن هذه الثوابت قد تجلت أبعادها من خلال توجيه التخطيط للتنمية في المملكة العربية السعودية للأخذ في الحسبان أهمية المرحلية في التخطيط في ضوء الأولويات على مستوى التنمية الوطنية، وموازنة الدولة للبدائل المتاحة واختيار الأفضل. ويأتي في مقدمة هذه الأولويات الحرص على تنمية الموارد المتاحة، ومن ثم تنويع مصادر الدخل الوطنية، وتخفيف الاعتماد على إنتاج البترول الخام وتصديره.

ويبرز ذلك بجملاء عندما نستعرض أهداف خطط التنمية القريبة والبعيدة المدى وإستراتيجياتها في ضوء الإطار العام للتنمية الوطنية الشاملة. فبصفة عامة، نجد أن هناك أهدافاً مشتركة بين جميع خطط التنمية تتمثل في: الحفاظ على قيم المجتمع السعودي الدينية والأخلاقية، ودعم وتعزيز الدفاع عن المملكة وترسيخ الأمن الداخلي فيها، ودعم الاستقرار الاجتماعي والحفاظ عليه، والتأكيد على الرفاهية لكل مواطن، وتنمية القوى البشرية، وتقليل الاعتماد على النفط كمصدر للدخل (قاعدة معلومات الملك خالد بن عبدالعزيز، ١٤٢٠هـ).

وفي ضوء هذه الأهداف الإستراتيجية العامة، نجد أن كل خطة تنمية تتعامل مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية خلال مرحلتها، ثم في الوقت نفسه تتعامل مع المستجدات المستقبلية التي لا تمهد للمرحلة التخطيطية التالية فحسب، بل تأخذ في الحسبان الأهداف بعيدة المدى في إطار التنمية الوطنية، وهذا ما يؤكد عملية الاستدامة في التنمية.

ولعل أقرب مثال على ذلك أن المملكة، في المراحل الأولى من التخطيط للتنمية، وبخاصة في نهاية خطة التنمية الأولى وبداية الثانية التي واكبت بداية تولي الملك خالد مقاليد الحكم، كان أمامها مجموعة من البدائل التنموية جميعها يدور حول حقيقة اعتماد اقتصادها الوطني على سلعة وحيدة هي (البتترول). فكان أمام الدولة آنذاك ثلاثة خيارات: الأول يتمثل في خيار الاستمرارية في الاعتماد الكامل على إنتاج وتصدير البترول الخام، ثم الإنفاق على برامج ومشروعات التنمية، والثاني يكون في التصنيع عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر (Foreign Direct Investment)، ثم الخيار الثالث الذي يشجع على استغلال التميز النسبي (Comparative Advantage) في منتجات الطاقة البترولية وبناء الأساس الصناعي الوطني. فكان الخيار الأخير هو الخيار الذي أخذت به الدولة السعودية نظراً لكونه النموذج التنموي الأمثل الذي يحقق أولويات التنمية الوطنية وأهدافها الإستراتيجية على المدى البعيد. ومن ثم كان توجيه التخطيط في مرحله الأولى لتأسيس البنية التحتية التي تتطلبها قطاعات الصناعات الأساسية ومتطلبات الاقتصاد الوطني بصفة عامة، (Masood 1989)، (شكل ١).

ففي الخطط الخمسية الثلاث الأولى (١٩٧٠-١٩٨٥م) نجد أن ما أنفق خلالها على التجهيزات الأساسية (٤١،٤٪، ٣،٤٩٪، ١،٤١٪ على التوالي من إجمالي ما أنفق على أوجه التنمية المختلفة) يعد مؤشراً واضحاً على هذا التوجه في التخطيط بصفة عامة، ودليلاً على أهمية الاستثمار في بناء القاعدة الأساسية التي يعتمد عليها الاقتصاد الوطني ومن ثم تحقيق الأهداف البعيدة المدى للتنمية الشاملة بصفة خاصة.



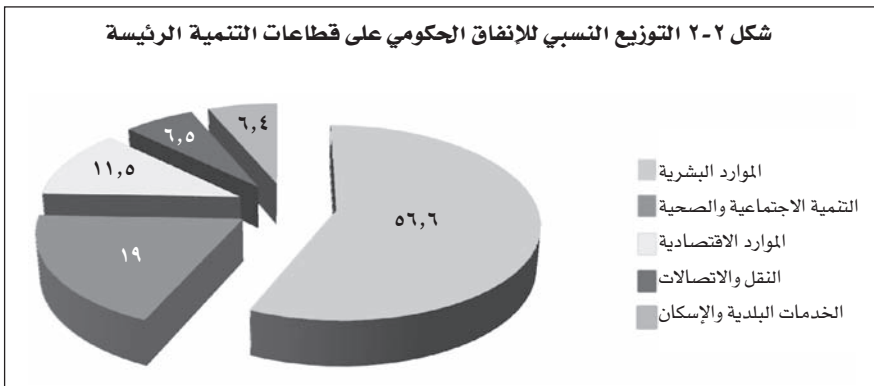
ثم تغيرت الأولويات خلال الخطط التالية، ولكن مع استمرارية دعم الجهود الرامية لاستكمال البناء للتجهيزات الأساسية التي تمثل ضرورة تفرضها طبيعة المملكة بسبب مساحتها الشاسعة ونمو سكانها المتزايد. فمنذ الخطة الخمسية الرابعة (١٩٨٥-١٩٩٠م) أصبحت الأولوية في التخطيط تعطي أهمية ودعمًا كبيرين للمؤسسات والهيئات المسؤولة مباشرة عن كل ما يُعنى ببناء الإنسان وتحسين بيئته الاجتماعية والمكانية بصفة عامة، وبالتنمية الاجتماعية والصحية والبشرية بصفة خاصة. ويوضح جدول (١) التغيير في حجم الإنفاق خلال خطط التنمية الثلاث الأولى على قطاعي التجهيزات الأساسية والموارد الاقتصادية والتنمية الاجتماعية والبشرية والصحية مقارنة بما أنفق على القطاعين نفسيهما خلال الخطط الخمسية من الرابعة إلى السابعة. حيث يتضح أن قطاعات التنمية الاجتماعية قد أصبحت تستحوذ على ما يقرب من ٧٠٪ من حجم الإنفاق خلال خطط التنمية من الرابعة إلى السابعة، وهذا يدل بوضوح على حقيقة أن الاستثمار في الإنسان أصبح هو الخيار الأمثل للنهوض بالمجتمع، بل إن الأهداف التي تسعى إلى تحقيق النمو في القطاعات الاقتصادية تعتمد بشكل كبير على تنمية الموارد البشرية وتطويرها.

جدول ١-٢ مقارنة بين حجم الإنفاق على قطاعات التنمية الأساسية خلال خطط التنمية الوطنية (%)

الخطة	التجهيزات الأساسية والموارد الاقتصادية	التنمية الاجتماعية والبشرية والصحية
الأولى- الثالثة (١٩٧٠م-١٩٨٥م)	٧٢,٦	٢٦,٤
الرابعة- السابعة (١٩٨٥م-٢٠٠٥م)	٢٢	٦٨

● المصدر: من إعداد الباحث في ضوء البيانات الإحصائية لوزارة الاقتصاد والتخطيط الواردة في الخطة السابعة (٢٠٠٠-٢٠٠٥م) ومنجزات خطط التنمية، ٢٠٠٢م.

ولا تزال أولويات خطط التنمية تركز على الاستثمار في العنصر البشري وفي قطاعات الخدمات الاجتماعية التي تسهم في تنمية وتحسين المستوى المعيشي للمواطن السعودي. ففي خطة التنمية الثامنة (٢٠٠٥-٢٠٠٩) يتضح من التوزيع للموارد المالية للدولة على قطاعات التنمية المختلفة أنه لا تزال مشروعات وبرامج التنمية الاجتماعية تستحوذ على النسبة الأعلى من الإنفاق الحكومي المخصص للخطة. حيث بلغ حجم المتطلبات المالية التي خطط لها للإنفاق على قطاعات التنمية الرئيسية خلال سنوات الخطة الخمس ٦، ٦١٤ بليون ريال سعودي تقريباً، أي ٨٢٪ من الإجمالي حُصِّصَ للإنفاق على قطاعات التنمية الاجتماعية والبشرية والصحية هذا بالإضافة إلى الخدمات البلدية والإسكان، (شكل ٢-٢).



● المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط، الخطة الخمسية الثامنة (٢٠٠٥-٢٠٠٩)، جدول رقم ٣-٤

التخطيط للتنمية في عهد الملك خالد

خلال عهد الملك فيصل، عندما كان الملك خالد ولياً للعهد -رحمهما الله- كان البدء في التخطيط للتنمية الوطنية الشاملة، وبداية الخطة الخمسية الأولى التي كان خلالها الملك خالد نعم السند لأخيه الفيصل في دعم وتوطيد مسيرة التنمية الداخلية. وبعد توليه الحكم، حرص في سياسته التنموية أن يستثمر في كل ما من شأنه تحقيق الأمن الوطني السياسي والقضائي والمدني، من منطلق كون الأمن يمثل أهم وأول المتطلبات الأساسية التي تسهم في تحقيق أهداف التنمية. ففي عهده -رحمه الله- كان الأمر «بتشكيل لجنة حكومية لوضع النظام الأساسي للحكم ونظام مجلس الشورى ونظام المقاطعات تمهيداً لإقرارها، ووجه إلى تطوير نظام القضاء والرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وديوان المطالم والديوان العام للخدمة المدنية، وأحدث نظاماً جديداً لمجلس الخدمة المدنية ومجلس القوى العاملة ومجلس الخدمة العسكرية» (خياط، ١٤٢٤هـ).

وبسبب الزيادة الكبيرة في عائدات النفط التي بدأت في منتصف السبعينيات الميلادية والتي ساعدت كثيراً في النقلة غير المسبوقة في المجتمع السعودي، تطورت في عهد الملك خالد قطاعات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية، وبخاصة بداية الطفرة في بناء البنى الأساسية التي كانت آنذاك متطلباً ضرورياً للنهوض بالوطن والمواطن بصفة عامة، ولتحقيق أهداف خطط التنمية الطموحة، بصفة خاصة.

ونظراً لأن المملكة اتخذت قراراً تموياً وطنياً لبناء الأساس الإنتاجي الصناعي الذي يعول عليه بناء وتنويع الاقتصاد الوطني، أصدر الملك خالد مرسوماً ملكياً كريماً في ١٦ رمضان عام ١٣٩٥هـ (الموافق ٢١ سبتمبر ١٩٧٥م) قضى فيه بتشكيل الهيئة الملكية للجبيل وينبع من أجل بناء التجهيزات الأساسية اللازمة لقيام المدينتين الصناعيتين وإدارة مرافقهما. وقد أوكلت رئاسة الهيئة الملكية آنذاك إلى خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز -رحمه الله-

عندما كان ولياً للعهد، حيث قاد بحكمته المعهودة خلال السنوات التالية لتأسيس الهيئة الملكية مسيرة تطوير وبناء مشروعين إنشائيين من أكبر ما عرفه التاريخ من مشروعات، ([http://www.rcjy.gov.sa/portal/default.asp?lang=\(arb&Branch=3&Sec=webpage&Id=99](http://www.rcjy.gov.sa/portal/default.asp?lang=(arb&Branch=3&Sec=webpage&Id=99)).

وفي العام التالي (١٣٩٦هـ) تم إنشاء الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابق)؛ لكي تتولى الإنشاء والاستثمار في مشروعات الصناعات البتروكيماوية والثقيلة، وبخاصة في مدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين، (الهيئة الملكية للجبيل وينبع، ١٤١٩هـ).

وفي عهد الملك خالد -رحمه الله- أنشأت سابق أول مصنع لها للحديد والصلب (حديد) في مدينة الجبيل الصناعية، وبدأ تشغيله في عام ١٤٠٢هـ، ثم توالى بقية شركات سابق للصناعات الأساسية في عهد الملك فهد، رحمه الله.

ولكون المواطن يمثل الركيزة الأساسية للتنمية الشاملة وفي مقدمة أولوياتها وأهدافها الإستراتيجية، فقد اهتم الملك خالد بالإنسان السعودي وبخاصة تركيزه -رحمه الله- على توجيه الحكومة إلى تنفيذ سياسة «السعودة» التي حرصت الدولة من خلالها على تعليم وتدريب القوى العاملة السعودية وتأهيلهم؛ لكي يتم إحلالهم محل الخبراء والعمال الأجانب كلما كان ذلك ممكناً. ومن أهم الإنجازات التي تحققت في مجالات السعودية التي أرسى سياستها الملك خالد، تحول شركة «أرامكو»، في عام ١٤٠٠هـ إلى «أرامكو السعودية» حيث أصبحت مملوكة بنسبة ١٠٠٪ للدولة السعودية، وتديرها وتوجه سياساتها الإنتاجية المحلية والعالمية أياً د وخبرات وطنية، (وزارة الاقتصاد والتخطيط، ٢٠٠٨م). وفي عهده أيضاً، تم في عام ١٣٩٧هـ البدء في تنفيذ خط أنابيب «بترولاين» الذي يعد من أكبر وأهم نظام للنقل في العالم، بل ويعد أحد أهم المنافذ الرئيسة للبتروك خارج منطقة الخليج العربي، (القضيب، ١٤١٨هـ، وزارة البترول والثروة المعدنية، <http://www.mopm.gov.sa/mopm/main.do>، عطار، ١٤٢٠هـ).

وفي إطار جهود الدولة السعودية لإرساء البنية الأساسية للاقتصاد الوطني وحرصها منذ بداية التخطيط على دعم الهدف الإستراتيجي الوطني الرامي لتخفيف الاعتماد على تصدير النفط الخام من خلال تنوع القاعدة الاقتصادية للقطاعات الإنتاجية الأخرى، بدأ التوسع في القطاع الصناعي وخاصة الصناعات التحويلية التي تعتمد على البترول والغاز الطبيعي اللذين يمثلان ميزة نسبية في موارد الدولة الطبيعية. وكنتيجة مباشرة لإنشاء القاعدتين الصناعيتين في الجبيل وينبع، وإنشاء الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) لتتولى عملية الاستثمار الصناعي الحكومي في قطاعات الصناعات البتروكيمياوية والصناعات الثقيلة، ومعظمها تتركز في مدينتي الجبيل ونبع الصناعيتين، (الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك)، ١٤٢١/١٤٢٢هـ، ص ٢)، انتعش الاقتصاد الصناعي في المملكة، وبدأ دوره يتنامى في زيادة الصادرات الوطنية، وأصبح من المصادر المهمة في الناتج المحلي الإجمالي.

وبصفة عامة، فقد ارتفع عدد المصانع المنتجة المرخصة بموجب نظامي حماية وتشجيع الصناعات الوطنية واستثمار رأس المال الأجنبي من ٤٦٠ مصنعاً في عام ١٣٩٥هـ إلى ٨٩٩ مصنعاً في عام ١٤٠٠هـ، وبلغ إجمالي رأس المال الممول لهذه المصانع ٢٧,٨ مليار ريال، ١٧٪ من إجمالي التمويل قُدمت على شكل قروض طويلة الأجل دون فوائد من صندوق التنمية الصناعية السعودي، (وزارة المالية والاقتصاد الوطني، ١٤١٩هـ، ص ٦٤). ويوضح الجدول الآتي (جدول ٢-٢) أيضاً المؤسسات الحكومية التي تم إنشاؤها في عهد الملك خالد.

جدول (٢-٢) المؤسسات الحكومية التي أنشئت في عهد الملك خالد

م	اسم المؤسسة	مستند إنشائها (رقم المرسوم)	تاريخ الإنشاء
١	جامعة الملك فيصل	رقم م/٦٧	١٢٩٥/٧/٢٨هـ
٢	الهيئة الملكية للجيبيل وينبع	رقم م/٧٥	١٢٩٥/٩/١٦هـ
٣	وزارة الشؤون البلدية والقروية	رقم م/٢٦٦	١٢٩٥/١٠/٨هـ
٤	المؤسسة العامة للكهرباء	رقم م/٥٥	١٢٩٦/٧/٢هـ
٥	مصلحة مياه ومجاري المنطقة الغربية	رقم م/١٣٣	١٢٩٦/٨/١٤هـ
٦	المؤسسة العامة للموانئ	رقم م/٦٥	١٢٩٦/٩/١هـ
٧	مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية	رقم م/٦٠	١٢٩٧/١٢/١٨هـ
٨	مصلحة مياه ومجاري المدينة المنورة	رقم م/٤٢٠٦	١٢٩٨/٥/١٧هـ
٩	المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني	رقم م/٢٠	١٤٠٠/٨/١٠هـ
١٠	جامعة أم القرى	رقم م/٣٩	١٤٠١/٩/٢٨هـ

● المصدر: عبدالله الخلف، ١٤١٩هـ.

ولما كان معظم عهد الملك خالد خلال سنوات خطة التنمية الثانية (١٣٩٥-١٤٠٠هـ)، التي واكبت ظروفًا عالمية ساعدت على ارتفاع إيرادات النفط الذي بدوره ساعد على رفع مستوى الإنفاق الحكومي على مشروعات خطط التنمية، انعكس ذلك أيضاً في أهداف الخطة التي أعطت أولويات تنمية تسهم في رفع مستوى المعيشة للمواطن السعودي. وقد ظهر ذلك جلياً في حجم الإنفاق على مشروعات الدولة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة.

فبينما كان المبلغ المرصود خلال خطة التنمية الأولى ٣, ٤١ بليون ريال، جاءت النفقات الفعلية لتبلغ ٢, ٧٨ بليون ريال. ثم رصد أيضاً مبلغ ٤٩٨ بليون ريال للخطة الثانية، ولكن الظروف نفسها التي استمرت في دعم ارتفاعات الإيرادات النفطية رفعت قيمة الإنفاق الفعلي خلال الخطة إلى ٧, ٦٥٧ بليون ريال.

واستمرت مسيرة التنمية التي كانت في سنوات خطط التنمية الأولى تهدف إلى بناء وإرساء البنية التحتية الضرورية للاقتصاد الوطني، وبالتالي جاءت خطة التنمية الثالثة (١٤٠٠-١٤٠٥هـ) لتسهم في إكمال البناء ومواصلة الإنجازات

التنموية، إذ كان الإنفاق الفعلي الحكومي مع نهاية سنوات الخطة ١٢٠٥ بليون ريال، وهو ما أدى ذلك إلى ارتفاع مستوى الإيرادات الحكومية وزيادة إسهام القطاع الخاص في تكوين رأس المال الوطني الثابت من ٥, ٢١ بليوناً في نهاية الخطة الثانية إلى ٣٧ بليوناً في عام ١٤٠٥هـ، وبلغ إجمالي استثماراته أكثر من ١٧٧ بليون ريال خلال سنوات الخطة، (وزارة الاقتصاد والتخطيط، ٢٠٠٢م).

من جهة أخرى، أولت الخطة الخمسية الثانية ضمن أهدافها التنموية أهمية كبيرة للتنمية الاجتماعية والبشرية والصحية. فبالإضافة إلى تأكيدها على أهمية المحافظة على المبادئ والقيم والتعاليم الدينية والحرية الاقتصادية وتخفيف الاعتماد على الصادرات النفطية الخام عن طريق تنويع القاعدة الإنتاجية للقطاعات غير النفطية، جاء ضمن أولوياتها التأكيد على تنمية القوى البشرية بإتاحة الفرصة لجميع المواطنين في الحصول على التعليم والتدريب والرعاية الصحية، وغرس روح العمل الجاد الشريف مع إيجاد المناخ الاقتصادي الذي يساعد الفرد في الحصول على عمل يتناسب مع إمكانياته وقدراته، ويتيح له الاعتماد على نفسه في تحصيل رزقه وخدمة وطنه. وفي إطار ذلك، يتحقق الرخاء الاجتماعي لجميع المواطنين من خلال:

- توفير السلع الضرورية، وخاصة الغذائية، بأسعار معتدلة ومستقرة عن طريق تقديم الإعانات الحكومية لها من ناحية، وإنتاج الممكن إنتاجه منها، من ناحية أخرى.
- توفير السكن المناسب عن طريق إقامة مشروعات الإسكان الحكومية، وفتح القروض والإعانات لتشجيع أعمال البناء من قبل القطاع الخاص.
- التوسع في إقامة المرافق التعليمية والصحية لتوفير فرص التعليم المجانية، وإيجاد البيئة الصحية النظيفة.

- تقديم الإعانات للمحتاجين والقروض لفئات المجتمع الأخرى.
- وبالتأكيد لا يحصل رخاء اجتماعي في غياب الأمن؛ لذلك أكدت الخطة على تعزيز الدفاع عن حدود المملكة، وترسيخ الأمن في سائر جهاتها، (وزارة الاقتصاد والتخطيط، ١٣٩٥-١٤٠٠هـ).

وكمؤشر دال على الاستثمار السخي وعلى الجهود الرامية لبناء وتطوير قطاعات التنمية المختلفة خلال عهد الملك خالد، نعرض كنموذج أهم الإنجازات التي تحققت خلال العامين الأولين من الخطة الخمسية الثانية، ويلاحظ في معظم هذه الإنجازات أنها تجاوزت ما كان مخطط له خلال المدة نفسها. وفي ما يأتي أهم هذه الإنجازات كما لخصها معالي الشيخ هشام ناظر وزير التخطيط خلال جلسة مجلس الوزراء التي عقدت في الحادي عشر من شهر صفر لعام ١٣٩٨هـ:

١. تم إنشاء ٢٨٧١ كيلومترًا من الطرق، وأصبح مجموع الطرق المعبدة في المملكة في نهاية ٩٦. ٩٧. ١٦٠٣٨ كيلومترًا.
٢. انخفضت مدة انتظار السفن في موانئ المملكة إلى الصفر، وارتفع معدل التفريغ اليومي من ٣٠٨٧٩ طنًا في شهر ذي القعدة عام ١٣٩٦هـ إلى ٥٢٧٣٤ طنًا في الشهر نفسه من عام ١٣٩٧هـ.
٣. ارتفع عدد طائرات مؤسسة الخطوط الجوية العربية السعودية إلى ٣٧ طائرة متخطية الهدف المقرر لها في الخطة والذي كان ٢٧ طائرة.. وزاد عدد الركاب الذين نقلوا عليها إلى ١, ٣ مليون راكب أكثر من الهدف الذي قرر ب ٩, ١ مليون راكب.
٤. لقد كان مقررًا أن ينشئ القطاع الخاص ٢٠٠, ٤٢ وحدة سكنية غير أنه حقق إنشاء أكثر من ١٠٠, ٠٠٠ وحدة سكنية، وقدم صندوق التنمية العقارية قروضًا بلغت ٦, ٢٢ بليون ريال.

٥. تم إنجاز ٧٢٨, ٥٤ توصيلة منزلية لشبكات المجاري بالإضافة إلى مجموعة ٧٦٠, ٧٩ توصيلة.

٦. وبالنسبة للكهرباء فقد كان مقرراً أن تصل طاقة التوليد إلى ٢٥٦٠ م ت، وتحقق أكثر من ٣٣٩٠ م ت.

٧. تم توزيع ٢٩٩, ٧١٧ دونم من الأراضي، وبلغت الإعانات الزراعية ٤٢٢ مليون ريال، ووصلت القروض الزراعية إلى ٨, ٤٨٩ مليون ريال.

٨. رخص لـ ٢٦٧ مصنعاً جديداً في ١٣٩٦هـ و ١٨٤ مصنعاً جديداً خلال النصف الأول من ١٣٩٧هـ، وبلغت قيمة القروض المقدمة من صندوق التنمية الصناعية السعودي للمشروعات الصناعية ٤, ٢ بليون ريال في نهاية عام ١٣٩٦-١٣٩٧هـ.

٩. بلغ عدد الطلاب والطالبات في المراحل ما دون المستوى الجامعي ٢٧٤, ٩٢٨ طالباً وطالبة، وهذا يتجاوز الهدف الذي حدد في جميع سنوات الخطة.

١٠. أما في المرحلة الجامعية فقد كان مقرراً أن يصل عدد الطلاب والطالبات ٢٢٤, ٢٢ في نهاية ٩٦-٩٧ وتحقق ٣٥٠, ٢٢ طالباً وطالبة. (جريدة أم القرى، عدد ٢٧٠٨، في ١١ صفر ١٣٩٨هـ).

وإذا قارنا ذلك بالإنجازات التي تحققت في أول سنتين من سنوات خطة التنمية الثالثة (١٤٠٠-١٤٠٥هـ)، نجد أن التركيز في الإنفاق والاستثمار في الموارد البشرية وبخاصة التعليم والتدريب كان يتقدم القطاعات الأخرى. ففي التقرير نصف السنوي الصادر عن إنجازات خطة التنمية الثالثة حتى نهاية النصف الأول من العام الثاني للخطة ١٤٠١/ ١٤٠٢هـ، نجد أن المملكة قد حققت إنجازات ضخمة في مجال تنمية الموارد البشرية. ففي عام ١٤٠٠/ ١٤٠١هـ بلغ إجمالي المتحقيين بالتعليم العام ٦٩٢, ٤٩٤، ١ طالباً، ٧٠٤, ٩٣٩ من الذكور، و٩٨٨, ٥٥٤ من الإناث، وبلغ مجموع المدرسين ٤٧٩, ٧٩ منهم ٧٠٤, ٤٨ من الذكور، و٧٧٥, ٣٠

من الإناث. وبلغ عدد المدارس ٣٢٤, ١١ مدرسة، وعدد الفصول ١٢٩, ٦٩ فصلاً دراسياً، وتشمل هذه الإحصاءات رياض الأطفال، والتعليم الابتدائي، والتعليم المتوسط، والتعليم الثانوي، ومعاهد المعلمين، والكليات المتوسطة، والتعليم الفني، والتعليم الخاص، وتعليم الكبار، وأخرى.

أما بالنسبة للتعليم الجامعي، فقد بلغ إجمالي الطلبة خلال العام الجامعي ١٤٠٢/١٤٠١ هـ ١١٢, ٥٤، وبلغ عدد أعضاء هيئة التدريس ٤٣٤, ٦، ويشمل عدد الطلاب المسجلين السعوديين وغير السعوديين، كما يشمل عدد أعضاء التدريس المعيّدين والمحاضرين.

وفيما يتعلق بالإنشاءات الجامعية، فقد تم تنفيذ ٦٠٪ من مستشفى الملك عبدالعزيز التابع لجامعة الملك سعود، وتم تنفيذ مشروع مبنى ابن خلدون للدراسات، واعتماد مخطط المدينة الجامعية بجامعة الملك عبدالعزيز، وفي حين يجري إعداد الدراسات لبناء المدينة الجامعية لجامعة البترول والمعادن، بدأ العمل في تنفيذ المدينة الجامعية لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية شمال مدينة الرياض، كما تم الانتهاء من ٧٠٪ من المخطط العام للمقر الدائم لجامعة الملك فيصل بالدمام ومن المتوقع الانتهاء منه خلال ستة أشهر، كما تم إعداد المخطط العام لمقر الجامعة الدائم بالأحساء.

أما في ما يتعلق بالتعليم الجامعي للبنات، قد بلغ عدد إجمالي الطالبات في الكليات الجديدة للتربية في المدينة المنورة وبريدة ٥٧١, ٢ طالبة، وبلغ عدد الخريجات في ١٤٠٠ / ١٤٠١ هـ بالنسبة للكليات ٢٨٨ طالبة، وأماً بالنسبة لخريجات الدراسات العليا «الماجستير» فقد بلغ مجموعهن ٦ خريجات.

وفي مجالات التعليم الفني والتدريب المهني، فقد بلغ عدد طلاب التعليم الفني التجاري والصناعي والزراعي حتى نهاية ذي الحجة ١٤٠١ هـ ٠٣٩, ٨ وعدد الخريجين ٦١٢, ١، كما بلغ عدد مراكز التدريب المهني ٢٤ مركزاً. وفي برامج

التدريب المهني، بلغ عدد المتحقيين بمعهد الإدارة العامة ٧,٠٥٣ دارسًا، وبلغ عدد الخريجين خلال العام الدراسي ١٤٠٠ / ١٤٠١ هـ ٥,٤٠٣ بنسبة زيادة قدرها ٤٩٪ مقارنة بعام ١٣٩٩ / ١٤٠٠ هـ، وسوف تزداد أعداد الدارسين والخريجين بالمعهد زيادة كبيرة عند الانتهاء من إنشاءات المبنى الجديد للمعهد بنهاية عام ١٤٠٢ هـ. (جريدة عكاظ، ٩ رجب، ١٤٠٢ هـ).

وبصفة عامة، فقد تمت الكثير من الإنجازات التنموية في عهد الملك خالد -رحمه الله-، وبخاصة تلك التي تمس المواطن السعودي، وتسهم في تحسين مستواه المعيشي والصحي والتعليمي، ومنها:

- إنشاء جامعة الملك فيصل في الدمام وأم القرى في مكة المكرمة.
- إنشاء مخازن الحبوب ومطاحن الدقيق.
- دعم الإنتاج المحلي للقمح، وهذا أدى إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي.
- إنشاء وزارة الصناعة والكهرباء لدعم القطاع الصناعي في المملكة.
- النمو السريع في مستشفيات، الجيش والحرس الوطني.
- زيادة رواتب موظفي الدولة بنسب عالية ارتفعت على إثرها مستويات المعيشة للمواطنين.
- زيادة مشروعات البنى التحتية ومد خطوط الهاتف وشبكات المياه والصرف الصحي في المدن والقرى.
- إنشاء المطارات الدولية كمطار الملك خالد بالرياض ومطار الملك عبد العزيز بجدة هذا بالإضافة إلى عدد من المطارات المحلية.
- زيادة بناء الكليات والمعاهد العلمية والفنية.

- إصدار نظام معيشة للطلاب والطالبات في جميع المستويات الدراسية العامة.
- تكريم كل الطلبة المتخرجين من الجامعات السعودية بقطعة أرض ومبلغ ٥٠,٠٠٠ ريال نقداً.
- زيادة عدد المحاكم الشرعية وفروع الوزارات والمصالح الحكومية.
- زيادة الرخص التجارية والصناعية للشركات والمؤسسات الخاصة.
- تخفيض الرسوم الجمركية على البضائع المستوردة.
- دعم البنوك المحلية وتطويرها.
- تطور الإعلام والإذاعة السعودية.
- تطوير أنظمة مصلحة معاشات التقاعد والتأمينات الاجتماعية.
- السرعة في عمليات توظيف السعوديين في جميع القطاعات.
- دعم المزارعين بالأسمدة والمبيدات والمواطير الكهربائية مجاناً وشراء محصولاتهم بأعلى ثمن.
- زيادة مشروعات الخطوط البرية السريعة والطرق الداخلية للمدن.
- وضع باب للكعبة المشرفة من الذهب الخالص عام ١٩٧٨م بدل الباب القديم.
- إنشاء بنوك التنمية الزراعية والصناعية والعقارية لإقراض المواطنين بدون فوائد وعلى مدى ٢٥ سنة سداد.
- زيادة المشاريع السكنية والمنح للمواطنين.

خالد بن عبدالعزيز آل سعود <http://ar.wikipedia.org/wiki/خالد بن عبدالعزيز آل سعود>

الفصل الثالث

التنمية الاجتماعية في عهد الملك خالد

مقدمة

منذ الوهلة الأولى للتخطيط، أدركت الحكومة السعودية أهمية التنمية والرعاية الاجتماعية. وهذا الاهتمام بالتنمية الاجتماعية يركز على مسلمات ثابتة بل موجهة لخطط التنمية المتتالية، ويأتي في مقدمتها:

١. الحرص على توفير البيئة الاجتماعية والصحية للمواطن السعودي وتسخير الإمكانيات المتاحة التي تسهم في تحسين مستوى معيشته.
٢. الاستثمار في الإنسان من خلال تعليمه وتدريبه؛ لكي يكون فرداً منتجاً وقادراً على تحقيق أهداف أسرته ومجتمعه.

وفي إطار مفهوم التنمية الاجتماعية المستدامة، فإن هاتين الركيزتين الأساسيتين تعكسان بحق مبدأ التكامل في التنمية الشاملة والمتمثل في أهمية الاستثمار في الإنسان والمكان. من أجل ذلك، فإن الفصل الحالي من هذا الكتاب سوف يتناول أوجه التطور التي تحققت في مجالات التنمية الاجتماعية بمفهومها الشامل، خاصة إذا ما أخذنا في الحسبان أن خطة التنمية الثانية التي واكبت عهد الملك خالد -يرحمه الله- تعد انطلاقة لتحقيق تنمية وطنية مستدامة تضع الإنسان السعودي هدفاً ووسيلة لتحقيق عملية التنمية. وقد برز ذلك من خلال ما أكد عليه الملك خالد قبيل صدور الخطة الثانية، حيث قال:

«من المنطلق الإسلامي سوف تستمر حكومتنا في خطتها للتنمية في كافة القطاعات التي غطاها مشروع الخطة الخمسية الثانية التي توشك على الصدور في المستقبل القريب إن شاء الله، ونرجو أن يصاحب تنفيذها ويتلوه تعديلات ملموسة وجوهرية في مستوى معيشة الشعب ورفاهيته، وتحقيق أرقى الضمان الاجتماعي لأفراده، ومكافحة الأمية، وتيسير التعليم بكافة مراحلها لجميع أبناء الشعب حتى

تتطور الموارد البشرية إلى المستوى الذي يمكننا من القيام بمسؤولياتنا الجسيمة في الغد المشرق الذي يتدفق فيه الرخاء لا من مصدر واحد، وهو البترول فحسب، بل من الصناعات بكل أنواعها البترولية، والتعدينية، والثقيلة، والخفيفة من الزراعة التي نكتفي بها ذاتها عن كثير مما نستورد من كافة ثرواتها الطبيعية التي تكمن في أرض وطننا الكبير» (قاعدة معلومات الملك خالد بن عبدالعزيز، ١٤٣٠هـ).

من ناحية أخرى، فإن خطة التنمية الثانية (١٣٩٥-١٤٠٠هـ) أكدت على أهمية التنمية الاجتماعية، وأن النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية يعدان عمليتين متكاملتين، بل إن نجاح أي منهما يعتمد بشكل كبير على نجاح الآخر. وبالتالي، فإن الاعتماد المتبادل بين القطاعين الاجتماعي والاقتصادي قد وجه أهداف البرامج الاجتماعية خلال خطة التنمية الثانية التي تؤكد على أهمية «رفع المستوى المعيشي وتحسين المستوى الصحي، وإتاحة الفرصة لكل مواطن من مواطني المملكة للإفادة من الرفاه الاقتصادي الوفير الذي تعيشه المملكة، وإعطاء الحق لكل أسرة في الحصول على ضرورات الحياة الأساس مهما كثر عدد أفرادها ومهما حل بها من كوارث ونكبات، كما تهدف البرامج الاجتماعية أيضاً إلى توفير الرعاية الاجتماعية والخدمات الصحية التي ينعم بها سكان المدن لسكان الريف والبادية.» (وزارة الاقتصاد والتخطيط، ١٣٩٥-١٤٠٠هـ، ص ٥٣٨).

ويوضح الجدول (٣-١) التوزيع النسبي للإنفاق الحكومي على قطاعات التنمية الاجتماعية خلال الثلاث الخطط الأولى. ففي الخطة الخمسية الأولى، أنفقت الدولة على قطاعي التنمية البشرية والصحية والاجتماعية ما يقرب من ٣١٪ من ميزانية الخطة (٢٤٢، ٢٤ بليون ريال)، حيث كان إجمالي ما أنفق فعلياً على الخطة بلغ في نهايتها (٧٨، ٢) بليون ريال. وفي الخطة الثانية بلغت نسبة ما أنفق على قطاعات التنمية الاجتماعية ٢٢٪ (٧٦، ١٤٤ بليون ريال تقريباً) من إجمالي ميزانية الخطة التي أنفق عليها نحو ٦٥٨ بليون ريال. ونظراً لاستكمال

نسبة كبيرة من التجهيزات الأساسية خلال الخطتين السابقتين، ارتفعت نسبة الإنفاق على التنمية الاجتماعية خلال الخطة الخمسية الثالثة إلى أكثر من ٢٨٪ (نحو ٣٣٨ بليون ريال) من إجمالي ميزانية الخطة التي تضاعف حجمها مقارنة بما أنفق على الخطة الثانية (أكثر من ١٢٠٠ بليون ريال).

جدول (١-٣) التوزيع النسبي للإنفاق على قطاعات التنمية الاجتماعية خلال خطط التنمية من الأولى إلى الثالثة (١٣٩٠-١٤٠٥هـ)

الخطة	التنمية البشرية	التنمية الاجتماعية والصحية	إجمالي القطاعين
الأولى	٢٠,٦	١٠,٢	٣٠,٩
الثانية	١٤,٧	٨	٢٢
الثالثة	١٨,٤	٩,٨	٢٨,٢

● المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط، الخطة الخمسية السابعة (٢٠٠٠-٢٠٠٥م).

وفي ما يأتي نستعرض التطور في أهم قطاعات التنمية الاجتماعية في عهد الملك خالد -رحمه الله- وبخاصة التنمية البشرية، وتنمية الخدمات الصحية، وأوجه الخدمات والرعاية الاجتماعية، والقطاعات الخدمية الأخرى التي تسهم مباشرة في تحسين مستوى المواطن السعودي ورخائه الاقتصادي والاجتماعي.

التنمية البشرية

تولي المملكة العربية السعودية، منذ البدايات الأولى للتخطيط للتنمية، اهتماماً خاصاً بتنمية قدرات المواطن السعودي، وتلبية احتياجاته، وتحسين مستوى معيشته، نظراً لأنه يأتي في مقدمة الأولويات، ويمثل الهدف الأسمى والمستفيد الأول من الجهود المبذولة ومن إنجازات التنمية الوطنية الشاملة. لذا جاء التأكيد على أهمية التنمية الاجتماعية والبشرية بصفة عامة، وتحسين مستوى الرفاهية الاجتماعية للمواطنين بصفة خاصة، كمؤشر أساس يقوم مستوى أداء وإنجازات برامج خطط التنمية الخمسية، ويوجه أهدافها وسياساتها المستقبلية.

وقد تزامن في عهد الملك خالد تحولات تموية واستراتيجيات تخطيط وطنية كان لها تأثير إيجابي في قطاعات التنمية البشرية خلال خطتي التنمية الثانية والثالثة (١٣٩٥-١٤٠٠هـ)، واستمرت أبعادها خلال خطط التنمية اللاحقة إلى يومنا هذا. بل إننا إذا استعرضنا خطط التنمية، نجد أن تنمية الموارد البشرية تعتبر من الأهداف المشتركة التي تؤكد عليها كل خطة تموية، فهي بذلك تعكس هدفاً إستراتيجياً يتساوى في أهميته مع أولويات التنمية الدينية والأمنية والاقتصادية. وفي ما يأتي سنستعرض أهم مجالات التنمية البشرية في عهد الملك خالد -رحمه الله- والمتمثلة في التعليم والتدريب بأنواعه المختلفة (التعليم العام، التعليم العالي، التعليم الفني والتدريب المهني)، والخدمات الصحية، والتنمية الحضرية والريفية، والدعم الحكومي الذي حرصت عليه الدولة السعودية لتحسين المستوى المعيشي للمواطن السعودي من خلال القروض الحكومية المختلفة.

ولكن قبل أن نبدأ في حديثنا عن التعليم في عهد الملك خالد، نختم هذه المقدمة عن التنمية البشرية بكلمة للملك خالد -رحمه الله- يؤكد فيها على أهمية العلم والتعليم ودورهما في خدمة المجتمع ورفقيه، حيث قال -رحمه الله- في حديثه لأعضاء وفد من جامعة الملك عبدالعزيز: «إن رجال العلم هم الدعامة الأساسية في نهضة أي بلد، وإن الدول تكرر طاقاتها من أجل التنمية البشرية التي هي ثروتها الحقيقية...وأضاف جلالته: إن المملكة لا تألوا جهداً من أجل التنمية البشرية في سبيل نشر العلم، وإنشاء ودعم دور العلم في كل مكان؛ تنفيذاً لما حثنا عليه ديننا الحنيف الذي أمرنا بتحصيل العلم أينما كان...» (وكالة الأنباء السعودية، ٢٣ جمادى الأولى، ١٣٩٧هـ - ١١ مايو، ١٩٧٧م).

التعليم

منذ نشأة الدولة السعودية وسياستها التعليمية لا تنفك تقوم على ركيزتين أساسيتين، هما: الشريعة الإسلامية السمحة القائمة على كتاب الله وسنة رسوله محمد ﷺ اللذين يتكاملان في تأكيدهما على فرضية العلم لكل ذكر وأنثى، من أجل تكوين مجتمع منتج وقادر على إعمار الأرض ونقل الرسالة وإصلاح الأمة. والركيزة الثانية تتمثل في الأهمية الوطنية للتعليم كونه الركيزة الرئيسة للتنمية البشرية التي تهدف إلى الارتقاء بقدرات المواطن وإمكانياته ورفع درجة تأهيله للتعامل مع المتغيرات المحلية والعالمية. (وزارة الاقتصاد والتخطيط، ٢٠٠١م).

لذا نجد أن التعليم في المملكة، منذ عهد مؤسسها الملك عبد العزيز آل سعود - يرحمه الله - إلى وقتنا الحاضر في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود - حفظه الله - يمثل أولوية يفرضها الواجب الديني والوطني تجاه المواطن (ذكراً كان أو أنثى). والمتأمل في الأسس والأهداف العامة للتعليم في المملكة العربية السعودية، يجد أن الإنسان السعودي يمثل المحور الأساس الذي تدور حوله غايات التعليم على المستوى القريب والبعيد. ويبرز هذا الاهتمام بالتعليم من خلال الأهداف والسياسات العامة التي دأبت خطط التنمية الوطنية على إبرازها واستخدامها كموجهات للإنفاق على قطاعات التعليم المختلفة والاستثمار فيها. وفيما يأتي أهم الأهداف التي تتضمنها إستراتيجيات التنمية الشاملة لقطاع التعليم في المملكة:

- إتاحة فرص التعليم لكل مواطن في سن التعليم.
- الارتقاء بمستوى التعليم العام كمّاً ونوعاً.
- الارتقاء بمستوى التنظيم والإدارة.
- تنمية القوى البشرية الوطنية وإحلالها محل غير السعودية.

- العناية بالتعليم والتدريب المهني للطالبات والتوسع في افتتاح معاهد ثانوية مهنية.
- القضاء على الأمية وتكثيف برامج تعليم الكبار ومحو الأمية.
- تنمية إحساس الطلاب بمشكلات وقضايا المجتمع الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وإعدادهم للإسهام في حلها.
- التأكيد على كرامة الفرد (ذكراً كان أو أنثى) وتوفير الفرص المناسبة لتنمية قدراته حتى يستطيع الإسهام في تنمية مجتمعه وتطويره.
- تنشيط الحركة الثقافية والنشاط العلمي وغير الصفي.
- النهوض بمستوى برامج التربية الخاصة للطلاب والطالبات من ذوي الحاجات الخاصة (المعوقين).
- التأكيد على أهمية الرعاية والعناية بالموهوبين والمتفوقين.
- إنشاء المشروعات والمرافق التعليمية وتحسين القائم منها وتفعيل مشاركة القطاع الخاص في التمويل (وزارة الاقتصاد والتخطيط، الخطة السابعة ٢٠٠٠م-٢٠٠٥م).

وفي ضوء هذه الأهداف وتحقيق مبدأ توفير فرص التعليم للجميع من ناحية، ونظراً لما يعول على التعليم في المملكة من أهمية في تحقيق أهداف التنمية البشرية الوطنية ومن ثم تحقيق أهداف التنمية الشاملة من ناحية أخرى، فإن سياسة الدولة منذ بدايتها توفر التعليم المجاني في جميع مراحل الأساسية (روضة - ثانوي)، والجامعية (العلمية والفنية والمهنية)، وكذا برامج الدراسات العليا. هذا بالإضافة إلى برامج الابتعاث في الدراسات العليا، وبخاصة في التخصصات العلمية والمهنية والتقنية النادرة. ولم تقتصر الدولة السعودية على التعليم

المجاني الخالي من الرسوم الدراسية، بل -وفي إطار تشجيعها لمواطنيها على التعليم والتدريب وجعل ذلك إسهامًا مباشرًا نحو تحقيق أهداف التنمية الوطنية الشاملة، عمدت الدولة إلى:

- صرف مكافآت لطلاب المرحلة الجامعية والمعاهد والثانويات المتخصصة.
- الإسكان المجاني في مراحل التعليم الجامعي والعالي.
- تقديم الوجبات الغذائية بأسعار رمزية لطلاب الجامعات.
- تذاكر سفر مخفضة.
- مجانية الرعاية الصحية (الضحيان وآخرون ٢٠٠١م).

الإنفاق على التعليم

نظراً لأن التعليم يمثل الركيزة الرئيسة للتنمية البشرية، فقد نصت المادة ٢٣٠ من وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية على أن «تراعي الدولة زيادة نسبة ميزانية التعليم لتواجه حاجة البلاد التعليمية المتزايدة، وتتموهذه النسبة مع نمو الميزانية العامة». (الضحيان وآخرون، ٢٠٠١م؛ ص. ٢٨).

لذا فقد حظي قطاع التعليم، في عهد الملك خالد، باهتمام بالغ حيث تجلّى هذا الاهتمام من خلال مستوى الإنفاق الحكومي، خاصة ما تم رسده في الميزانية العامة للدولة خلال فترة توليه -رحمه الله- الحكم. ففي المدة من عام ١٣٩٥هـ إلى عام ١٤٠٢هـ، تطور الإنفاق على قطاع التعليم ليصل إلى ٢٧٦٠ مليون ريال، أي أنه تضاعف ست مرات تقريباً عن ما كان عليه مع بداية الخطة الخمسية الأولى (١٣٩٠هـ - ١٣٩٥هـ / ١٩٧٠-١٩٧٥م). وفي ميزانية عام ١٣٩٩/١٤٠٠هـ (١٩٨٠م)، استحوذ قطاع التعليم على أكثر من ١٠٪ من الميزانية حيث خصص له ١٦,٣ بليون

ريال. وفي العام المالي ١٤٠١/١٤٠٢ هـ (١٩٨٢/١٩٨١ م) استمرت زيادة الإنفاق على التعليم في ميزانية الدولة حيث تم تخصيص ما قيمته ٧, ٢٣ بليون ريال (٦, ٧٪) من إجمالي ما خصص للميزانية في هذا العام التي بلغت ٢٤٠ مليار ريال، (وزارة المالية والاقتصاد الوطني، ١٣٩٥هـ، ص ٢٥، عبدالرحمن صائغ، ١٤١٩هـ).

وهذا ما تؤكد أيضاً البيانات الإحصائية الواردة في (جدول ٣-٢) عن تطور ميزانية التعليم خلال خطط التنمية الثلاث الأولى التي واكبت عهد الملك خالد منذ أن كان ولياً للعهد إلى وفاته -رحمه الله- بعد أن اعتمد خطة التنمية الثالثة وعاش سنتين من عمر الخطة. من جهة أخرى، يوضح الجدول (٣-٢) تطور ميزانية التعليم خلال سنوات حكم الملك خالد من عام ١٣٩٥هـ إلى وفاته -رحمه الله- في عام ١٤٠٢هـ. وكما تبينه الإحصاءات في جدول (٣-٢)، فقد تطور الإنفاق على قطاع التعليم في خطط التنمية الثلاث الأولى من ٤, ٩ بلايين ريال خلال الخطة الخمسية الأولى، إلى ٤, ٧٣ بليون ريال في الخطة الخمسية الثانية، ثم إلى ٨, ١٣٥ بليون ريال تقريباً في الخطة الثالثة.

جدول (٣-٢) تطور ميزانية قطاع التعليم في المملكة

خلال خطط التنمية الخمسية (مليون ريال)

الخطة	إجمالي الميزانية العامة	ميزانية التعليم	% ميزانية التعليم للميزانية العامة
الأولى	٩٩,٣١٥	٩,٤٠١	٩,٥
الثانية	٦٢٢,٢٧٠	٧٣,٣٦٨	١١,٨
الثالثة	١,٣٧٦,٤٠٠	١٣٥,٨٣٠	٩,٩

● المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط ٢٠٠٢م؛ الضحيان وآخرون ٢٠٠١م.

من ناحية أخرى، يتضح من الجدول (٣-٢) أن ميزانية قطاع التعليم بالمملكة تطورت بشكل مستمر خلال المدة التي واكبت عهد الملك خالد من العام المالي ١٣٩٤/١٣٩٥هـ إلى العام المالي ١٤٠١/١٤٠٢هـ. حيث زادت ميزانية التعليم من ٨, ٣ بلايين في العام المالي ١٣٩٤/١٣٩٥هـ إلى ما يقرب من ١٣ بليون ريال في العام المالي التالي (١٣٩٥/١٣٩٦هـ)، ثم ارتفعت تدريجياً لتصل إلى ٨, ٢٥ بليون

ريال خلال السنة المالية ١٤٠١/١٤٠٢هـ. ومما لا شك فيه أن هذا التطور في الدعم الحكومي للقطاع التعليمي خلال هذه المدة قد نتج عنه تطور آخر في مستوى التنمية البشرية سواءً من الناحية الكمية أو الكيفية، وهو ما سوف نستعرضه في الصفحات الآتية التي سنتناول فيها أهم إنجازات قطاع التعليم في عهد الملك خالد بن عبدالعزيز آل سعود، يرحمه الله.

جدول (٣-٣) تطور ميزانية التعليم في المملكة العربية السعودية خلال عهد الملك خالد (١٣٩٥-١٤٠٢هـ)

العالم المالي	ميزانية التعليم (بآلاف الريالات)	نسبة ميزانية التعليم إلى ميزانية الدولة
١٣٩٥/١٣٩٤هـ	٣,٧٦٠,٢٨٣	٨,٢٪
١٣٩٦/١٣٩٥هـ	١٢,٩٤٠,٩٣٧	١١,٧٪
١٣٩٧/١٣٩٦هـ	١٣,٩٧٧,٤٥٨	١٢,٦٪
١٣٩٨/١٣٩٧هـ	١٥,٠٤٤,٩٣٧	١٣,٥٪
١٣٩٩/١٣٩٨هـ	١٥,١٣٢,١٤٦	١١,٦٪
١٤٠٠/١٣٩٩هـ	١٦,٢٦٩,٠٨٢	١٠,٢٪
١٤٠١/١٤٠٠هـ	٢١,٢٩٤,٤٦٥	٨,٧٪
١٤٠٢/١٤٠١هـ	٢٥,٨٢٣,٢٨٧	٨,٧٪

● المصدر: الحقييل، ١٤٢٤هـ، ص ٢٣٤.

ولكن قبل أن نتحدث عن الإنجازات التي حققها قطاع التعليم في عهد الملك خالد، نختم بخطاب ألقاه - رحمه الله - خلال حفل خريجي كلية الطب بجامعة الملك سعود في عام ١٣٩٦هـ، حيث أوضح فيه أهمية العلم في حياة المسلم بصفة عامة، ودوره في خدمة المجتمع السعودي في تخريج كفاءات تأخذ على عاتقها مهمة الإسهام في بناء الوطن وتطويره. حيث قال في خطابه:

«الحمد لله القائل في محكم كتابه: يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات، والصلاة والسلام على محمد النبي الأمي الذي دعا إلى العلم وأوصى به، وحث على تلقيه من جميع مشاربه، من المهد إلى اللحد، بما في ذلك الطب فقال: ما نزل من داء إلا وله دواء، علمه من علمه، وجهله من جهله، اللهم صل وسلم عليه وعلى آله وصحبه، وسلم تسليماً كثيراً».

أما بعد...

فلما كانت ولا تزال هذه المملكة شرفها الله بخدمة الحرمين الشريفين، وحبها بأنعمه الظاهرة والباطنة، وأخذت في الاعتناء المتزايد بالعلم، وقطعت في ذلك شوطاً بعيداً في مدة وجيزة لم يسبقها فيها أحد، فأقامت المدارس، وأنشأت المعاهد العديدة والكليات المتنوعة في شتى الجامعات، ووجهت حرصها وغاياتها في دعم تلك المرافق بالكفاءات الممتازة، فأدت ثماراً يانعة، وتخرج من تلك الجامعة فتية آمنوا بربهم، وأخلصوا لأمتهم ودينهم وأماناتهم، وشاركوا في بناء صرح وطنهم، وما كلية الطب إلا لبنة في هذا الصرح الشامخ العظيم، وهماي تشهد باكورة إنتاجها هذا العام الدراسي ١٣٩٦/٩٥ هـ الموافق ١٩٧٦ م، بتخريج الدفعة الأولى من خريجها، وهذا مدعاة للفخر أن نرى جيلاً يانعاً من أبنائنا الأطباء وقد تخرج من الجامعات السعودية، وهو أمر بالغ الدلالة وجدير بالتقدير، ولقد سار الركب وإنما لنراقب المزيد من الخريجين الأكفاء في كل عام إن شاء الله.» (خطاب الملك خالد بن عبدالعزيز إلى الأطباء المتخرجين في جامعة الملك سعود، جريدة أم القرى، السنة ٥٤، العدد ٢٦٥٠، الجمعة ١٠ ذي الحجة ١٣٩٦ هـ).

إنجازات قطاع التعليم

بسبب الإنفاق السخي على قطاع التعليم، فقد تحقق بذلك -بعد توفيق الله- تطور ملحوظ كما وكيفاً. فخلال سنوات الخطة الخمسية الثانية (١٣٩٥-١٤٠٠ هـ) ارتفع عدد الطلبة في التعليم العام من (٦٧٣) ألف طالب إلى (٩٥١) ألف طالب، وارتفع عدد الطالبات من (٢١١) ألف طالبة إلى (٥٣١) ألف طالبة. وزارة المعارف: موسوعة تاريخ التعليم في المملكة العربية السعودية في مائة عام، ٥ مجلدات (الرياض: ١٤١٩ هـ)، ج ١، ص ١٨٦. وارتفع أيضاً عدد طلاب التعليم العالي من (١٩) ألف طالب وطالبة إلى (٤٨) ألف طالب وطالبة. وزارة التعليم

العالي: دليل التعليم العالي في المملكة (الرياض: ١٤١٩ هـ)، ص ٧٥٧. أما عدد المتحقين في التعليم الفني الثانوي فقد ارتفع من (٣٧٤٧) طالباً إلى (٦١٢٥) طالباً (وزارة المعارف، ١٤١٩ هـ، ص ١٨٦، وزارة التعليم العالي، ١٤١٩ هـ ص ٧٥٧).

ولأن السياسة التعليمية في المملكة تهدف إلى محو الأمية، ورفع نسبة المتعلمين والمتقنين، وبالتالي رفع مستوى الوعي التعليمي والاجتماعي، وتوفير العمالة المهنية والفنية اللازمة للاقتصاد والمجتمع، وتلبية المجتمع لحاجاته من خريجي الجامعات كماً وكيفاً؛ لذا قامت الخطط التنموية على تأكيد مجانية التعليم في جميع المراحل الدراسية بما في ذلك الجامعات، فارتفعت تكاليف الصرف على التعليم حتى بلغت في الفترة التي تولى فيها الملك خالد ما يقرب من بليون دولار تقريباً، مما يؤكد مدى الاهتمام بالتعليم في عهده (العمرى وهاشم، ١٤١٠ هـ، ص ٣٠٧).

والاهتمام بالتعليم العالي في المملكة العربية السعودية بصفة عامة، ينبني على فرضية أساسية مؤداها: «أنه كلما زاد اهتمام المجتمع بالتعليم العالي وتطوير مؤسساته وبرامجه زاد مستوى تطور ذلك المجتمع وتقدمه». وفي ضوء ذلك تشترك المملكة مع الكثير من الدول النامية في اعتقادها بأن التعليم العالي يسهم في:

- تفعيل دور التنمية الاجتماعية والاقتصادية الذي يؤثر بشكل مباشر في نمو قطاعات الإنتاج المختلفة في المجتمع وتطورها.
- تكوين وتطوير المهارات العالية للعنصر البشري الذي يمثل أهم المقومات الضرورية لتحقيق أهداف التنمية الوطنية.
- بناء الدولة الحديثة ومؤسساتها المختلفة، وبخاصة في المجتمعات النامية؛ كي تستطيع اللحاق بركب الحضارة العالمية من خلال بناء القاعدة العلمية والتكنولوجية وتطويرها.

من أجل ذلك، جاءت الخطة الأولى للتعليم العالي في المملكة العربية السعودية لتعكس من خلال أهدافها الإستراتيجية أهمية هذا الدور للتعليم العالي في خدمة المجتمع ورفقيه، خاصة إذا ما أخذنا في الحسبان حاجة المجتمع السعودي الماسة إلى الكفاءات البشرية المؤهلة والمدرّبة من جهة، ومتطلبات خطط التنمية الطموحة من القوى البشرية من جهة أخرى.

ثم استمر الاهتمام بالتعليم العالي خلال خطط التنمية المتلاحقة والمتمثل في التأكيد على دوره الفاعل في تخريج الكفاءات العليا المدربة التي يحتاجها المجتمع، ولعل أوضح مثال على ذلك ما تضمنته إستراتيجية خطة التنمية السابعة من أهداف وسياسات وبرامج تعكس بحق الدور الريادي لهذا القطاع من التعليم. وتتمثل هذه الأهداف والسياسات والبرامج فيما يأتي:

- تأمين فرص التعليم العالي للمواطنين من ذوي الكفاءات والقدرات لمواصلة الدراسة.
- توسيع قاعدة التعليم العالي بما يتفق ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتوجيه سياسة القبول وتطوير المناهج والبرامج التعليمية بما يتفق واحتياجات سوق العمل.
- الاستمرار في تنمية القوى العاملة السعودية وتطويرها كماً ونوعاً وإحلالها محل العمالة غير السعودية.
- رفع كفاءة الأداء العلمي والإداري لتحسين مستوى العملية التعليمية.
- تفعيل دور الجامعات في خدمة المجتمع.
- تطوير أوجه التنسيق والتعاون مع الجهات ذات العلاقة لتحقيق أهداف التعليم العالي بصورة خاصة وأهداف التنمية بصورة عامة.

● زيادة إسهام القطاع الخاص في تمويل البرامج والمشروعات التعليمية، وتفعيل دور الجامعات في تقديم خدماتها البحثية للقطاع الخاص كمصدر من مصادر التمويل الذاتي.

● تطوير البحث العلمي والدراسات العليا.

● ترشيد نفقات تشغيل المرافق الجامعية وصيانتها مع المحافظة على جودة النوعية وحسن الأداء (وزارة الاقتصاد والتخطيط، الخطة السابعة ٢٠٠٠-٢٠٠٥، ص ٢٩٥).

أما فيما يتعلق بالإنجازات في مؤسسات التعليم المختلفة وحجم القيد فيها خلال مدة حكم الملك خالد، فنوجزها فيما يأتي:

● إنشاء وزارة التعليم العالي بموجب المرسوم الملكي أ/٢٣٦ في ٨/١٠/١٣٩٥هـ الموافق ١٣/١٠/١٩٧٥م. ونظراً للأهمية التي توليها الدولة للتعليم العالي والدور الذي يناط به في الإسهام في تحقيق أهداف التنمية الوطنية، فقد تطور الدعم المادي لوزارة التعليم العالي خلال فترة الخطة الخمسية الثانية، حيث ارتفع حجم الميزانية المخصصة للوزارة من ١٠ ملايين ريال سعودي في سنة التأسيس إلى ٥٤١ مليون ريال خلال العام المالي ١٤٠١/١٤٠٢هـ (١٩٨١/١٩٨٢م) (وزارة المالية والاقتصاد الوطني، ١٣٩٥هـ، ص ٣٥. وزارة التعليم العالي، ١٤١٦هـ ص ٤٣، الخضير، ١٤١٩هـ، ص ٧٤).

● افتتاح جامعات جديدة:

نظراً للزيادة المطردة في أعداد خريجي التعليم العام، والزيادة المطردة في إقبال الطلاب على التعليم الجامعي والعالي، كان لابد من دعم ميزانيات الجامعات لتوفير الإمكانيات اللازمة لاستيعاب الأعداد المتزايدة من الطلاب الملتحقين بالتعليم العالي من جهة، وافتتاح جامعات جديدة من جهة أخرى. فكان

أولاً قرار مجلس الوزراء عام ١٣٩٧هـ على التوسع في سياسة القبول بالجامعات لاستيعاب العدد الممكن من الطلبة في الكليات المختلفة، (وكالة الأنباء السعودية، ١٣ شوال، ١٣٩٧هـ) ثم بالإضافة إلى التوسع في الجامعات القائمة، تأسست في عهد الملك خالد جامعات جديدة، وهي كالآتي:

- في عام ١٣٩٥هـ تأسست جامعة البترول والمعادن، حيث كانت كلية البترول والمعادن نواتها منذ عام ١٣٨٣هـ، ثم تم تعديل اسمها إلى جامعة الملك فهد للبترول والمعادن في عام ١٤٠٧هـ، (وزارة التعليم العالي، ١٤١٦هـ).

- وفي العام نفسه، «صدر قرار مجلس الوزراء الموقر رقم ١٩٦٤ وتاريخ ٢٠/١١/١٣٩٤هـ الموافق ٤/١٢/١٩٧٤م، بتأسيس جامعة الملك فيصل في المنطقة الشرقية، ثم توج هذا القرار بالمرسوم الملكي رقم هـ/٦٧ وتاريخ ٢٨/٨/١٣٩٥هـ الموافق ٦/٨/١٩٧٥م، حيث بدأت الجامعة بفتح أبواب الدراسة فيها مع بداية العام الدراسي ١٣٩٥هـ/١٣٩٦هـ الموافق لعام ١٩٧٥/١٩٧٦م في مجالات الطب البشري، والعمارة والتخطيط، والعلوم الزراعية والأغذية، والطب البيطري والثروة الحيوانية، إلى جانب العلوم الإنسانية، والعلوم الإدارية والتربوية، والعلوم التطبيقية، وارتبط تحديد هذه الاختصاصات باحتياجات المملكة عامة، والمنطقة الشرقية بصفة خاصة في هذه العلوم، واتفق على أن يكون مقر كليتي الطب البشري والعمارة والتخطيط بمدينة الدمام، وأن يكون مقر كليتي العلوم الزراعية والأغذية والطب البيطري والثروة الحيوانية بالإحساء لكونها منطقة زراعية بالدرجة الأولى، وكان عدد طلاب الجامعة في عام إنشائها الأول ١٣٩٦هـ / ١٩٧٦م قد بلغ (١٧٠) طالباً فقط، ووصل في العام الدراسي ١٤٠٢/١٤٠٣هـ الموافق ١٩٨٢/١٩٨٣م إلى (١٢٨٠) طالباً وطالبة» (وزارة المعارف، ١٤١٩هـ، ص ١٨٧، القرني، ١٤١٩هـ، ص ٢٣، جامعة الملك فيصل، ١٤٢٣هـ، ص ١٤٧، ١٦٢، ١٧٨، ١٩٤).

- وفي عام ١٤٠٠هـ، وبموجب التوجيه السامي من جلالة الملك خالد بن عبد العزيز -رحمه الله- صدرت موافقة مجلس الوزراء الموقر رقم ٩٦ في ٢٢/٦/١٤٠١هـ بإنشاء جامعة أم القرى في مكة المكرمة. وقد تم افتتاح الجامعة خلال حفل كبير رعاه الملك خالد. وقد تتابع إنشاء كليات الجامعة بعد الافتتاح، ففي العام الدراسي نفسه ١٤٠١/١٤٠٢هـ أنشئت ثلاث كليات جديدة هي: كلية اللغة العربية، وكلية الدعوة، وأصول الدين، وكلية العلوم التطبيقية والهندسية. وفي العام التالي (١٤٠٢/١٤٠٣هـ) أنشئت كلية للتربية تتبع للجامعة في فرعها بالطائف، (وزارة التعليم العالي، ١٤١٦هـ).

- وفي ١١/١/١٤٠٠هـ تم إنشاء كلية الملك خالد العسكرية، وتتبع في إدارتها والإشراف عليها الحرس الوطني.

- بدأ كذلك في عهد الملك خالد إنشاء الكليات المتوسطة. حيث تم افتتاح أربع كليات في عام ١٤٠٠هـ، ثم توالى افتتاح أخرى إلى أن وصل عدده إلى ٢٥ كلية في عام ١٤١٤هـ موزعة في جميع مناطق المملكة.

- وفي عام ١٣٩٩/١٤٠٠هـ بدأت الدراسة في معهد الدراسات الدبلوماسية التابع لوزارة الخارجية، ويقبل الدراسة فيه من منسوبي الوزارة الحاصلين على البكالوريوس والذين ترشحهم إدارتهم بغرض تأهيلهم وإكسابهم الخبرات التي تمكنهم من مزاولة أعمال التمثيل الدبلوماسي للمملكة في الخارج.

- وعندما كان الملك خالد ولياً للعهد، وقبل توليه الحكم بأشهر، صدر المرسوم الملكي الكريم رقم م/٥٠ في ٢٣/٨/١٣٩٤هـ بالموافقة على تأسيس نظام جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية واعتمادها مؤسسة تعليمية عالية. (وزارة التعليم العالي، ١٤١٦هـ).

• تطوير جامعات سابقة:

لم تقتصر الجهود التنموية في قطاع التعليم العالي خلال عهد الملك خالد على إنشاء الجامعات الجديدة فحسب، بل شهدت الجامعات القائمة أيضاً توسعاً كبيراً في منشآتها وافتتاح العديد من الكليات والمعاهد الجديدة خلال عهد الملك خالد بن عبد العزيز. ففي عام ١٣٩٦هـ (١٩٧٦م) تم وضع حجر الأساس لمشروع المدينة الجامعية لجامعة الملك سعود في الدرعية، وفي العام نفسه تم افتتاح كلية طب الأسنان وكلية العلوم الطبية، وأنشئ مركز الدراسات الجامعية للبنات، وافتتحت أيضاً كلية التربية في فرع الجامعة بأبها.

وفي عام ١٣٩٩هـ (١٩٧٩م) تم افتتاح عمادة الدراسات العليا، وفي العام التالي أنشئت كلية الطب بفرع الجامعة في أبها. وفي عام ١٤٠١هـ (١٩٨١م) افتتحت كليتي الزراعة والطب البيطري والاقتصاد والإدارة في فرع الجامعة بالقصيم، (وزارة التعليم العالي، ١٤١٦هـ، ص ٣٠٢، السنبلي وآخرون، ١٤١٧هـ، ص ٣٠٥، وزارة المعارف، ١٤١٩هـ، ص ٢٦٥، وزارة التعليم العالي، ١٤٢٢هـ، ص ٥٧، ص ٧٨، وص ١٠٢ وص ١١٠، ١١٤، القرنى، ١٤١٩هـ، ص ٢١، مكتب التربية لدول الخليج العربي، ٢٠٠٩م، ص ١٤٣).

وخلال ولاية عهد الملك خالد، وقبل توليه الحكم بشهرين تقريباً، صدر مرسوم ملكي رقم م/٢ بتاريخ ١٣٩٥/١/٥هـ الموافق ١٩٧٥/١/١٧م تم بموجبه تعديل كلية البترول والمعادن التي تأسست في عام ١٣٨٣هـ إلى جامعة البترول والمعادن، ثم زاد عدد الكليات التابعة للجامعة من خمس إلى سبع كليات، ثم أنشئ في الجامعة في عام ١٣٩٦هـ (١٩٧٦م) معهد للبحوث متخصص في البحوث ذات العلاقة بتكنولوجيا الطاقة والمقاييس والمواد وكذلك الدراسات الاقتصادية والصناعية المختلفة، (صحيفة أم القرى، ١٣٩٥هـ، وزارة المعارف، ١٤١٩هـ، ص ٢٨٢-٢٨٣، وص ٢٨٤، السلوم، ١٤١٦هـ، ص ١٦٠، القرنى، ١٤١٩هـ، ص ٢٢).

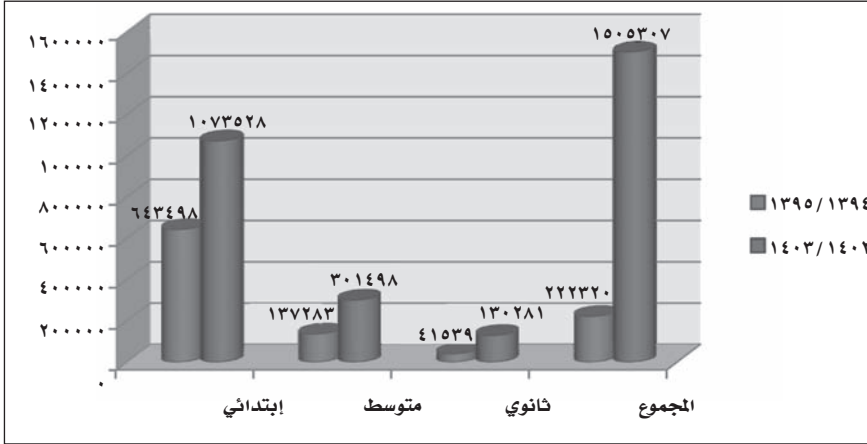
• الزيادة الملحوظة في أعداد المبتعثين:

على الرغم من التوسع المستمر في مؤسسات التعليم العالي في المملكة خلال عهد الملك خالد، إلا أن الطلب المتزايد للتخصصات التي تحتاجها العملية التنموية الطموحة والتوسع في قطاع التعليم العالي، كان من الضروري أن تتبنى المملكة سياسة الابتعاث الخارجي هذا بالإضافة إلى استقطاب الكادر التدريسي من كثير من الدول العربية والأجنبية. ولعل أكبر مؤشر على تشجيع الابتعاث التطور الملحوظ في ميزانية وزارة التعليم العالي منذ إنشائها في عام ١٣٩٥هـ (١٩٧٥م) إلى نهاية عهد الملك خالد في عام ١٤٠٢هـ (١٩٨٢م)، حيث كانت ميزانيتها في سنة التأسيس ١٠ ملايين ريال، ثم تطورت لتصل إلى ٦٧٧ مليون ريال في ميزانية عام ١٤٠١/١٤٠٢هـ، (وزارة المعارف، ١٤١٩هـ، ص ١٨٩). وكنتيجة مباشرة لهذا التطور في ميزانية وزارة التعليم العالي والجامعات السعودية، كان التطور في أعداد المبتعثين والمبتعثات، حيث ارتفع عدد المبتعثين من ٨٢٨٠ في عام ١٣٩٥/١٣٩٦هـ إلى ١٢٨٢١ مبتعثاً ومبتعثة في عام ١٤٠١/١٤٠٢هـ، ٤٦٪ منهم في مرحلة البكالوريوس، و٢٤٪ في تخصصات تدريبية في مادون البكالوريوس، و١٦٪ للحصول على درجة الماجستير و١٤٪ في مرحلة الدكتوراه، (الحربي، ١٤٣٠هـ، الحقييل، ١٤٢٤هـ، ص ٢٤٢).

وبصفة عامة، يمكن أن نوجز ما تم إنجازه في قطاع التعليم خلال مدة حكم الملك خالد في ضوء الإحصاءات الآتية:

زادت أعداد الطلاب والطالبات الملتحقين بمؤسسات التعليم الأساسية من ٣٢٠، ٢٢٢ طالباً وطالبة خلال العام الدراسي ١٣٩٤/١٣٩٥هـ إلى ٣٠٧، ١،٥٠٥ طالب وطالبة في جميع مراحل التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي في العام الدراسي ١٤٠٢/١٤٠٣هـ، (شكل ٣-١).

شكل (١-٣) تطور عدد الملتحقين بمراحل التعليم الأساسي خلال مدة حكم الملك خالد (١٣٩٥/١٣٩٤ هـ - ١٤٠٣/١٤٠٢ هـ)



- ارتفع عدد المؤسسات التعليمية في جميع مستويات التعليم العام من ٦,٥٣٦ مدرسة في عام ١٣٩٥ هـ، إلى ١٣,٤٤٩ مدرسة في عام ١٤٠٢ هـ.
- زاد عدد مدارس البنين بما يقرب من الضعف خلال عهد الملك خالد حيث ارتفع العدد من ٤,٧٣٦ مدرسة في عام ١٣٩٥ هـ إلى ٨,٢٢٧ مدرسة في عام ١٤٠٢ هـ.
- وزاد أيضاً عدد مدارس البنات من ١,٨٠٠ مدرسة في عام ١٣٩٥ هـ إلى ٥,٢٢٢ مدرسة، في عام ١٤٠٢ هـ.
- ارتفع عدد الخريجين من الثانوية خلال مدة تولي الملك خالد الحكم من ١٠,٥٦٢ خريج خلال العام الدراسي ١٣٩٦/١٣٩٥ هـ إلى ٢٤,٠٠٠ خريج في عام ١٤٠٣/١٤٠٢ هـ، بمعدل نمو سنوي متوسط بلغ ١٧,٢٪.
- زاد عدد الملتحقين بالتعليم الفني والتدريب المهني من ٦,٢٧٠ في عام ١٣٩٦/١٣٩٥ هـ إلى ١١,٠١١ في عام ١٤٠٣/١٤٠٢ هـ، وبالتالي ارتفعت أعداد

الخريجين من ١٣٤، ٢ في عام ١٣٩٥/١٣٩٦هـ إلى ١٧٥، ١٠ في عام ١٤٠٢/١٤٠٣هـ. هذا بالإضافة إلى خريجي معهد الإدارة العامة الذين زاد عددهم من ٢٩٩، ١ متدرِّباً في عام ١٣٩٥/١٣٩٦هـ إلى ٩٥٣، ٦ في عام ١٤٠٢/١٤٠٣هـ من جميع برامج المعهد التدريبيّة والإدارية الإعدادية والخاصة والعليا. (وزارة الاقتصاد والتخطيط، ٢٠٠٢م). وقد أنشئت في عهد الملك خالد المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني بموجب المرسوم الملكي رقم م/٣٠ في ١٠/٨/١٤٠٠هـ. وخلال مدة حكم الملك خالد، تم افتتاح أربعة عشر مركزاً للتدريب المهني موزعة على مختلف مدن المملكة، وافتتحت أيضاً خمس ثانويات تجارية في كل من مكة المكرمة والمدينة المنورة والطائف وتبوك وأبها. وافتتحت المؤسسة خمسة مراكز للإعداد المهني، ومعهدين عاليين للعلوم المالية والتجارية في كل من الرياض وجدة، وافتتح معهد زراعي نموذجي في بريدة.

● أما فيما يتعلق بأعداد الطلبة والطالبات الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي المختلفة في المملكة فقد ارتفعت من ١٩ ألف مع بداية تولي الملك خالد الحكم إلى ٤٨ ألف طالب وطالبة مع نهاية الخطة الثانية (وزارة التعليم العالي، ١٤١٩هـ، ص ٧٥٧). وبالتالي ارتفع عدد الخريجين من مؤسسات التعليم العالي في المملكة من ٢،٣٩٤ خريجاً وخريجة في العام الدراسي (١٣٩٥/١٣٩٦هـ) إلى ١٠،٠٤٥ خريجاً وخريجة في عام ١٤٠٢/١٤٠٣هـ، أي بمتوسط نمو سنوي بلغ ٢٢٪، (وزارة الاقتصاد والتخطيط، ٢٠٠٢م).

● ارتفع عدد الطلبة والطالبات الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي المختلفة خلال مدة تولي الملك خالد الحكم (١٣٩٥-١٤٠٢هـ) من ٢٦ ألف إلى ٧٥ ألف طالب وطالبة بنسبة زيادة قدرها (٧، ٣٤٪) (المرجع السابق)، موزعين جميعهم على ١١ جامعة، و٧٨ كلية للبنات، و١٧ كلية تقنية، و١٨ كلية للمعلمين، و١٣ كلية صحية، و٢٤ معهداً صحياً، و٦٨ مركزاً ومعهداً للتعليم الفني والتدريب المهني. ويوضح جدول (٣-٤) أهم الإحصاءات الدالة على الزيادة الكبيرة

في حجم القيد في مختلف مستويات التعليم في المملكة خلال مدة تولي الملك خالد الحكم (١٣٩٥-١٤٠٢هـ).

جدول (٤-٣) إجمالي القيد حسب مستوى التعليم ونوع الجنس خلال المدة من ١٣٩٥-١٤٠٢هـ

عدد الطلاب والطالبات (بالآلاف)				المرحلة
١٤٠٢هـ		١٣٩٥هـ		
المجموع	% الطالبات	المجموع	% الطالبات	
١٣٧٥	٤٠,٠	٨٤١	٣٥,١	الإبتدائية والمتوسطة
١٣٠	٢٧,٧	٤٩	٢٨,٦	الثانوية
٧٥	٣٢	٢٦	١٩,٢	الجامعية
٢٤٩	٣٤,٥	١٥٠	٢٦,٧	أخرى
١٨٢٩	٢٨,٥	١٠٦٦	٢٣,٢	الإجمالي

- المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط ٢٠٠٣م.
- تشمل رياض الأطفال، إعداد المعلمين والمعلمات، التعليم الفني، تعليم الكبار، وغيرهم.

تعليم المرأة في عهد الملك خالد

شهد تعليم البنات في عهد جلالة الملك خالد - يرحمه الله - طفرة هائلة، تعكس بحق مدى اهتمامه بتعليم المرأة والفتاة السعودية وتحسين مستواها والاستفادة من دورها في خدمة مجتمعه. ففي قطاع التعليم العام ارتفع عدد الطالبات في المرحلة الابتدائية من ٣٠٤, ٢٢٣ في عام ١٣٩٥هـ إلى ٢٤٢, ٣٢٠ طالبة في عام ١٤٠٠هـ. وخلال المدة نفسها زاد عدد الطالبات الملتحقات بالمرحلة المتوسطة بأكثر من الضعف، من ٣٨, ٥٤٤ إلى ٨٠, ٠٢٤ طالبة. وفي المرحلة الثانوية تضاعف العدد ثلاث مرات تقريباً في عام ١٤٠٠هـ ليصل إلى ٢٨, ٩٥٧ طالبة مقارنة بعددهن في عام ١٣٩٥هـ الذي كان ١٠٢٠٦ طالبات. ولكي يتم سد الحاجة المتزايدة لمعلمات المرحلة الابتدائية من المواطنات، أنشأت الرئاسة العامة لتعليم البنات في العام الدراسي ١٣٩٥/١٣٩٦هـ معاهد المعلمات الثانوية، وكان عددها آنذاك ٢٥ معهداً انتظمت فيها ٢, ٨٧٥ طالبة، ثم زاد عددها إلى ٨١ معهداً في عام ١٤٠١هـ، وبالتالي زاد عدد المنتظمين فيها إلى ١١, ٠٢٨ طالبة.

ومع تزايد الخريجات من الثانوية العامة من ناحية، وزيادة الطلب على التعليم الجامعي للبنات نظراً لتزايد الحاجة إلى معلمات سعوديات متخصصات من ناحية أخرى، صدرت الموافقة الملكية عام ١٣٨٨هـ / ١٩٦٨م على تشكيل لجنة من رئاسة تعليم البنات ووزارة المعارف وجامعة الرياض ووزارة المالية والاقتصاد الوطني لدراسة مشروع تأسيس كليات التربية للبنات، وفي مطلع عام ١٣٩٠هـ / ١٩٧٠م أنشئت أول كلية للبنات في المملكة، وهي كلية التربية للبنات بالرياض، (مكتب التربية العربي لدول الخليج، ٢٠٠٩م، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، ١٤٠٢هـ، ص ٩٠).

ثم توالى بعد ذلك افتتاح كليات البنات في مختلف مدن المملكة، ففي عام ١٣٩٥هـ تم إنشاء كلية التربية للبنات في مكة المكرمة، وفي العام نفسه أنشئ المعهد العالي للخدمة الاجتماعية للبنات في الرياض، وفي عام ١٣٩٦هـ افتتح في كلية البنات في الرياض قسم للدراسات العليا. وفي عام ١٣٩٩هـ افتتحت كلية الآداب بالرياض، وكلية التربية للبنات في الدمام. ثم في عام ١٤٠١هـ تم إنشاء ثلاث كليات للبنات في كل من المدينة المنورة والقصيم وأبها، (مكتب التربية العربي لدول الخليج، ٢٠٠٩م). ونتيجة لهذا التوسع في مؤسسات التعليم العالي للمرأة السعودية، ارتفع عدد الملتحقات بالدراسة في الجامعات من ٢٠٤٧ طالبة عام ١٣٩٥هـ إلى ٨٤٢٦ طالبة عام ١٤٠٠هـ، وخلال المدة نفسها ارتفع عدد الطالبات الملتحقات بكليات البنات من ٨٧٥ طالبة عام ١٣٩٥هـ إلى ٣٤٢٨ طالبة عام ١٤٠٠هـ. وخلال العامين ١٤٠٠-١٤٠٢هـ، زادت نسبة القيد للطالبات في كليات التربية في المملكة بنحو ٦١٪، (وزارة المالية والاقتصاد الوطني، ١٤٠٢هـ).

ومما يذكره الذين عاشوا مع الملك خالد -رحمه الله- في ما يتعلق بحقوق المرأة، ما ذكره الدكتور سلطان بن خالد بن محمد بن حثلين، حيث يروي أنه «كان ينظر إلى هذا الجانب ليس من الجانب الفلسفي أو السياسي بل ينظر إليه من الجانب الشرعي، إذ إنَّ الشريعة الإسلامية قد أعطت كل ذي حق حقه، وأنَّ الله

سبحانه وتعالى قد فصل في الكتاب كل ما يلزم الناس لذلك هو يكره الظلم سواء كان على الرجل أو على المرأة، وكان يركز دائماً على أن العدل أساس الحكم، وأنه يجب أن يعطى للناس حقوقهم سواء حقوقهم المالية أو حقوقهم الاجتماعية أو حقوقهم الاقتصادية، فكان يركز على هذا الجانب لا يفرق في ذلك بين المرأة والرجل من كان له حق فهو يأخذه. بالنسبة للمرأة: فهل كان الملك خالد -رحمه الله- ينظر إلى الآن بما يسمى حقوق المرأة وما إلى ذلك الملك خالد -رحمه الله- كان رجلاً مسلماً مؤمناً عربياً أصيلاً يعتقد أن المرأة حقوقها نابعة من الشريعة الإسلامية ومن كرم وأصالة الإنسان العربي، كان يرى أن هذا حق مشروع لا يجب الفلسفة فيه ولا الدخول في تفاصيله يعرف أن للمرأة حقوقاً أوجبها الله سبحانه وتعالى على الرجل وعلى ولي الأمر، وكان يسعى جاهداً لإعطاء المرأة حقوقها من هذا المنطلق من غير ما إثارة إعلامية أو زوبعة صحفية أو غير ذلك، فكان إذا جاءت امرأة مظلومة نجده يغضب كثيراً، وأماً بالنسبة إلى تعليمها فقد كان الملك خالد من أهم الناس المهتمين بتعليم المرأة، شهد على ذلك تعليمه لبناته واهتمامه بتعليمهن.

وعندما قام الملك فيصل بتعليم المرأة كان الملك خالد إلى جانبه سواء في قراراته عندما كان رئيساً لوزراء الملك فيصل أو بعد أن صار ملكاً، فالملك خالد بالنسبة لقضية المرأة كان ينظر إلى أن المرأة يجب أن تتطور وتأخذ حقوقها، لكن مع القيام على الثوابت الشرعية والمبادئ العربية الأصيلة، بحيث يكون التوجه نحو هذه الحقوق توجهاً أصيلاً متوازناً وليس توجهاً جزئياً أو غير متوازن؛ لأن هذه الطريقة في استساخ الحقوق هي طريقة تشوه الحقوق في حقيقة الأمر فلا تؤدي إلى النتيجة المطلوبة وإنما تؤدي إلى تكرار ما حدث في دول عربية أخرى نرى أنها رجعت الآن إلى الطريق القوي. ويجب أن نعرف أن الملك خالد كان ينظر نظرة البعد الزمني بحيث إنه يجب أن تتغير الأمور تدريجياً لا يجب القفز على واقع المجتمع، كان ينظر إلى أن لدينا أهميات يجب أن نرقى قليلاً قليلاً وكان صادقاً في ذلك رحمه الله.» (قاعد معلومات الملك خالد، ١٤٣٠هـ).

البحث العلمي

انطلاقاً من اهتمام المملكة بالبحث العلمي، ممثلة في السياسة التي تبنتها الخطة الأولى لوزارة التعليم العالي، والتي جاءت أهدافها ضمن مادتها الرابعة والخامسة لتؤكد على دعم وتشجيع البحث العلمي نظراً لأهميته في تقدم العلوم وتطورها، ودوره في إيجاد الحلول الملائمة التي ترضها طبيعة الحياة ومتطلبات التنمية الوطنية من ناحية، وإسهامه المستمر في النهوض بمستوى التأليف والإنتاج العلمي الذي يوجه لما فيه خدمة البلاد ورفيها وتطورها المادي والبشري، (وزارة التعليم العالي، ١٤١٦هـ، ص ١٥، الرشيد، ١٤١٩هـ، ص ٥).

ومن أبرز الإنجازات في مجال البحث العلمي والنهضة العلمية والتقنية في عهد الملك خالد إنشاء المركز الوطني للعلوم والتكنولوجيا بموجب المرسوم الملكي رقم م/٦٠ في ١٨/١٢/١٣٩٧هـ الموافق ٢٩/١١/١٩٧٧م، الذي جرى تعديل اسمه إلى مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية بموجب مرسوم ملكي رقم م/٨، وتاريخ ١٩/٤/١٤٠٦هـ الموافق ٣١/١٢/١٩٨٥م، (الرشيد، ١٤١٩هـ، ص ٥، الفارسي، ١٤١٦هـ، ص ٣٩١).

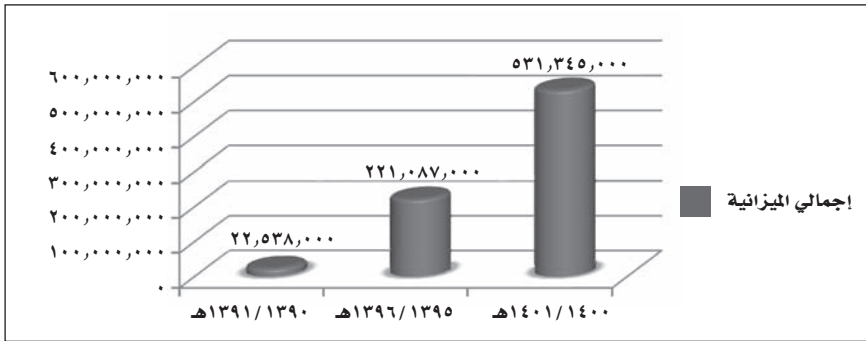
ومن الأهداف التي أنشئت من أجلها المدينة دورها في تسييق الجهود والخدمات البحثية التي تقوم بها مختلف مراكز البحوث العلمية على مستوى المملكة، تحديد الأولويات والسياسات الوطنية في مجال البحث العلمي والتقني، ومنح براءات الاختراع وحماية ودعم المخترعات داخل المملكة، وتوسيع شبكات وقواعد المعلومات، وتطوير القوى البشرية، والتعاون الدولي. وللمدينة دور بارز في دعم البحوث العلمية والتطبيقية، وبخاصة تلك التي تسهم بشكل مباشر في إيجاد الحلول العملية للمشكلات والمعوقات التي تواجه خطط التنمية الشاملة والقطاعات الإنتاجية المختلفة. وقد بلغ عدد المنح البحثية التي مولتها المدينة خلال المدة من عام ١٣٩٩هـ إلى عام ١٤٠٢هـ، أكثر من ٤٠٠ بحث، أنفقت المدينة عليها ما يزيد

على ٤٠٠ مليون ريال سعودي، (مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، ٢٠٠٩م، ص ٩، وزارة التعليم العالي، ١٤١٦هـ، ص ٥١٤، القدهي، ١٤١٩هـ، ص ٤٣، العذل، ١٤١٩هـ، ص ١٢).

التممية والرعاية الاجتماعية

إن مما يدل على التطور الكبير في برامج الشؤون الاجتماعية بصفة عامة، ما حصل من تطور مهمائل في حجم الاعتمادات المالية التي خصصت لوكالة الشؤون الاجتماعية آنذاك والإنفاق السخي على البرامج التتموية المستحدثة والقائمة؛ لكي تعم فائدتها جميع المواطنين في مختلف أرجاء المملكة. ويوضح الشكل الآتي (٢-٣) تطور ميزانية الوكالة قبل وخلال تولي الملك خالد الحكم حيث تتضح الزيادة الكبيرة في الميزانية ومن ثم تنوع خدماتها والإسهام في الرفع من مستوى المعيشة للمواطن السعودي.

شكل (٢-٣) تطور الاعتمادات المالية في ميزانية وكالة الشؤون الاجتماعية من عام ١٣٩٠-١٤٠١هـ



● المصدر: وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، ١٤١٩هـ.

وفي ضوء هذا التطور في الاعتمادات المالية لوكالة الشؤون الاجتماعية، تم تحقيق الكثير من الإنجازات سواءً على مستوى التتمية البشرية أو في ما يتعلق

بالبرامج والخدمات المقدمة لفئات المجتمع المختلفة. ومن أهم مؤشرات هذه الإنجازات، تنمية قطاع القوى العاملة في جميع قطاعات الوكالة، حيث تشير الإحصاءات إلى أن عدد الوظائف قد زادت أكثر من ثلاثة أضعاف في نهاية مدة حكم الملك خالد مقارنة مع عددها مع بداية خطة التنمية الأولى، فقد ارتفعت من ٦٧٣ وظيفة في عام ١٣٩٠هـ إلى ٢١٦١ وظيفة في عام ١٤٠١هـ. هذا بالإضافة إلى التوسع الكبير في برامج وخدمات التنمية الاجتماعية المختلفة التي تقدمها الوكالة ضمن رعايتها ومتابعتها للفئات الخاصة والمحرومة في المجتمع من الأيتام والمعوقين والأحداث والمسنين والأسر المحتاجة وغيرهم، كل ذلك بهدف تنمية المجتمعات المحلية ورفع مستوى المعيشة لأبناء المجتمع ومعالجة مشكلاتهم من أجل توفير حياة كريمة ومستقرة لهم. (وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، ١٤١٩هـ، ص ٣٢، ٥٩).

وبصفة عامة، فإن التنمية الاجتماعية في عهد الملك خالد -رحمه الله- قد حظيت باهتمام كبير حيث افتتحت العديد من مراكز الخدمة الاجتماعية وبرامج الرعاية الاجتماعية التي تهتم بالرعاية والعناية بمجالات الأمومة والطفولة، ودعم الشباب ورعايتهم، وتنمية البرامج الاجتماعية والثقافية والصحية والزراعية والبيئية المختلفة. ففي خطة التنمية الثانية (١٣٩٥-١٤٠٠هـ)، تحقق الكثير من التقدم في مجال تطوير الخدمات والرعاية الاجتماعية، حيث زاد خلال سنوات الخطة عدد دور الأيتام ورعاية الطفولة من (١٨) إلى (٢٥) دارًا، كما تضاعف عدد دور المسنين والمعوقين من (٧) إلى (١٤) دارًا، كما زاد عدد الأسر الحاضنة من (٥٤٨) عام ١٣٩٥هـ إلى (٨٢٣) أسرة عام ١٤٠٠هـ، وزادت أيضاً عدد مكاتب الضمان الاجتماعي من (٤٩) مكتبًا إلى (٦٧) مكتبًا في عام ١٤٠٠هـ، (وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، ١٤١٩هـ، ص ٧٣-١٢٣).

رعاية ذوي الظروف والاحتياجات الخاصة

ينطلق المجتمع السعودي في علاقاته الاجتماعية والتربوية على ثوابت راسخة مستمدة من تعاليم الدين الإسلامي الحنيف وشريعته السمحاء، وهذه ثوابت يقوم عليها المجتمع السعودي منذ تأسيسه على يد مؤسسه الملك عبد العزيز ابن عبد الرحمن آل سعود - رحمه الله - إلى يومنا هذا في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز - حفظه الله. وما دامت هذه طبيعة المجتمع السعودي المسلم، فعنايته بالأيتام وبغيرهم من الفئات المحتاجة في المجتمع، هي في الواقع تأتي انطلاقاً من هذه الثوابت الراسخة وفي إطار ما تملية الشريعة الإسلامية في تأكيدها على أهمية رعاية الأيتام والعناية بهم وبمن في حكمهم متوجة ما تقوم بها كاستجابة للتوجيهات الإلهية التي تضمنتها الآية الكريمة:

قال تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلْ مَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ خَيْرٍ فَلِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ وَالْيَتَامَى وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢١٥].

كيف لا، وخدمة الأيتام ورعايتهم في المجتمع السعودي ترجع في بداياتها إلى عهد المؤسس الأول للدولة السعودية الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود الذي وجه بافتتاح أول مدارسٍ للأيتام في المملكة، بل كان يشرف بنفسه على أحوال طلاب هذه المدارس، بل كانت هذه المدارس تتبع الخاصية الملكية، إضافة إلى تكليفه بعض من رجال الدين الإشراف المباشر عليها. ثم سار أبناؤه من بعده على النهج نفسه الذي أسسه والدهم فتطورت الخدمات التي تقدم للأيتام ومن في حكمهم وتوسعت لتشمل جميع مناطق المملكة، وبالتأكيد قد صاحب ذلك أيضاً تطور في الدعم المالي المتواصل من قبل الدولة.

ولقد شهدت خدمات الرعاية والعناية بالأيتام خلال عهد الملك خالد - رحمه الله - تطوراً كبيراً واستمراراً للدعم المتواصل الذي حظيت به هذه الفئة من المجتمع السعودي خلال مراحل حكم والده وأخويه الملك سعود والملك

فيصل -رحمهم الله-. ومن هذه الخدمات إنشاء دور الحضانة التي تهتم برعاية الأطفال الأيتام ومن في حكمهم من الولادة إلى سن السادسة من العمر. والهدف من هذه الدور توفير التنشئة الاجتماعية والنفسية والترويحية والصحية السليمة المناسبة. ففي عام ١٣٩٢هـ، عندما كان الملك خالد ولياً للعهد، تم تأسيس أول دور للحضانة في الرياض، تلا ذلك تأسيس دارين آخرين للحضانة في المنطقة الشرقية في عام ١٣٩٨هـ، وفي مكة المكرمة عام ١٣٩٩هـ. وقد زاد عدد المستفيدين من هذه الدور عن ١٢٤ يتيمًا في عام ١٣٩٥هـ إلى ٥١٧ مستفيدًا بمتوسط زيادة سنوية بلغت ١٠٣، ثم ارتفع هذا العدد إلى ١١٨٣ مستفيدًا خلال فترة الخطة الثالثة (١٤٠٠-١٤٠٥هـ)، ٤٠٪ منهم من الإناث، وبمتوسط زيادة سنوية مقدارها ٢٣٧، (وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، ١٤١٩هـ).

ولكي تستمر عملية رعاية وتربية الأيتام، أنشأت الدولة دور التربية الاجتماعية لتستقبل الأطفال بعد سن السادسة إلى أن يبلغوا سن الثانية عشرة من العمر. بعدها يلتحقون بمؤسسات التربية النموذجية إلى سن الثامنة عشرة، ومن ثم الانتهاء من التعليم الأساسي، بعدها يلتحق الشباب بعمل مناسب، ويهيئوا للإقامة في المجتمع الخارجي، وترجع البنات لدور التربية الاجتماعية للبنات حيث يتم إعدادهن ليصبحن ربّات بيوت وقادرات على تكوين أسرة كريمة بعد الزواج. وقد بلغ عدد دور التربية الاجتماعية في نهاية عهد الملك خالد ١١ داراً، منها خمس دور للفتيات، استفاد من خدماتها أكثر من ٤٦٠٠، ١١١٩ منهم من الإناث.

ولكي تتوافر للأيتام ومن في حكمهم التنشئة الأسرية السليمة، فقد دأبت الدولة، ممثلة في وزارة الشؤون الاجتماعية، على بذل كل ما من شأنه توفير الرعاية للأطفال في أسر بديلة أو حاضنة، وتقديم لهذه الأسر الإعانات المالية عن كل طفل.

وتصرف لكل أسرة بديلة ٤٠٠ ريال شهرياً عن الأطفال الذين تكون أعمارهم دون سن السادسة، و٥٠٠ ريال عن كل طفل يزيد عمره على ست سنوات. إلا أن

هذه الإعانات قد زادت مرتين خلال عهد الملك خالد -رحمه الله-. فقد صدر قرار لمجلس الوزراء في ٢٩/٢/١٣٩٨هـ بزيادة الإعانة التي تصرف للأسرة البديلة بنسبة ٢٠٪، فأصبح يصرف مبلغ ٥٢٠ ريالاً لمن هم دون السن السادسة من العمر، و٦٥٠ ريالاً لمن هم فوق سن السادسة. ثم صدر قرار آخر لمجلس الوزراء في ١٢/٩/١٤٠١هـ بزيادة الإعانة الشهرية للأسرة البديلة بنسبة ٩٢٪ وبهذا أصبحت ١٠٠٠ ريال لمن هم دون سن السادسة، و١٢٠٠ ريال لمن أعمارهم فوق ست سنوات. ونظراً للأهمية التي توليها الدولة في رعاية الأيتام وتشجيعها للأسر الحاضنة كبديل أفضل في عملية التنشئة الاجتماعية والاستقرار النفسي للطفل، صدر في عام ١٣٩٥هـ قرار مجلس الوزراء بصرف مبلغ مقداره ١٠٠٠ ريال للأسرة البديلة عند انتهاء مدة رعايتها الطفل، ثم ارتفعت قيمة هذه المكافأة في عام ١٤٠١هـ لتصل إلى ٥٠٠٠ ريال، أي بنسبة زيادة قدرها ٩٠٪، (الباز، ١٤١٩هـ، ص ٤٥).

وقد تطورت برامج الرعاية البديلة داخل الأسر الحاضنة والبديلة تطوراً كبيراً، وتطور معها أيضاً الدعم والإعانات الحكومية المصروفة للأسر والمستفيدين من الأطفال الأيتام ومن في حكمهم. فمع نهاية عام ١٣٩٥هـ كان عدد الحالات المستفيدة ١٨٢١ حالة، صرفت لها إعانات حكومية بلغت ٨٢٧ ألف ريال. وخلال المدة من عام ١٣٩٥هـ إلى عام ١٤٠٠هـ، زاد عدد المستفيدين إلى ٤٠٧٢ حالة (بمتوسط زيادة سنوية بلغ ٨١٤)، وبلغت الإعانات الحكومية التي صرفت لهم ما يقرب من ٩ ملايين ريال. واستمرت الزيادة في عدد الحالات وفي حجم الإعانات المالية خلال فترة الخطة الثالثة (١٤٠٠-١٤٠٥هـ)، حيث ارتفع عدد الحالات المستفيدة إلى ٧٤٤٤ حالة، وبالتالي ارتفع حجم الإعانات الحكومية أكثر من ثلاثة أضعاف ونصف ليصل إلى ٢٩,٣ مليون ريال.

ثم استمرت إعانات الدولة لبرامج الرعاية الحاضنة والبديلة حتى يومنا هذا، ففي ضوء المؤشرات الإحصائية لتطور الإعانات الحكومية خلال المدة من

١٤٢٠هـ إلى ١٤٢٧هـ، فإن معدل الصرف السنوي لهذه البرامج أكثر من ٦٥ مليون ريال، وخلال العام المالي ١٤٢٦/١٤٢٧هـ صرفت الدولة للمستفيدين من هذه البرامج ما يقرب من ٨٠ مليون ريال، (وزارة الشؤون الاجتماعية، ١٤٢٧هـ، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، ١٤١٩هـ).

من ناحية أخرى، وكما ذكرنا آنفاً، فإن الفتيات من ذوي الظروف الخاصة عند انتهائهن من التعليم الأساسي يبقين في دور التربية الاجتماعية لتهيئتهن للزواج والحياة الأسرية السليمة، وعندما تتزوج إحداهن تقدم لها الدولة هدية زواج لتكون عوناً لها في مرحلتها الانتقالية من الحياة المؤسسية إلى الحياة الزوجية. وفي عام ١٣٩٥/١٣٩٦هـ، في أول سنة من مدة تولي الملك خالد الحكم، بدأ برنامج إعانات زواج الفتيات بصرف ٥٠٠٠ ريال لكل فتاة مقبلة على الزواج. ثم زادت هذه الإعانة لتصبح ١٠٠٠٠ ريال في عام ١٣٩٨هـ، وفي عام ١٤٠١هـ أصبح يصرف للفتاة ٢٠٠٠٠ ريال. وفي عام ١٤١٩هـ، خلال حكم خادم الحرمين الشريفين الملك فهد -رحمه الله- صدر قرار مجلس الوزراء رقم ١٠٥ بأن تشمل إعانات الزواج المقررة للفتيات والتي صدرت في عام ١٤٠١هـ الطلاب المقيمين في دور التربية الاجتماعية من الأيتام ومن في حكمهم. وفي عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز -حفظه الله- صدر قرار مجلس الوزراء رقم ٢٣٧ في ٢٣/٩/١٤٢٧هـ بزيادة إعانة الزواج لتصل إلى ٦٠٠٠٠ ريال، (وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، ١٤١٩هـ، <http://mosa.gov.sa/portal/modules/smartsection/item.php?itemid=9> accessed on the 6th (of January, 2010 at 11:30PM).

ولم تقتصر برامج الرعاية الاجتماعية التي تقدمها وتشرف عليها الدولة على فئة الأيتام ومن في حكمهم، بل شملت الفئات الأخرى من كبار السن والعجزة والمرضى الذين أصيبوا بعجز مرضي أو عقلي حال دون قدرتهم على العمل ورعاية أنفسهم. ويوضح الجدول (٣-٥) تطور عدد دور الرعاية الاجتماعية للمسنين

والعجزة ومن في حكمهم، والمستفيدين من هذه الدور خلال عهد الملك خالد. ويلحظ من الإحصاءات الواردة في الجدول أن عدد دور العجزة والمسنين في المملكة كان سبع دور، زاد عدد المستفيدين منها من ٧٧٨ مع بداية عهد الملك خالد في عام ١٣٩٥هـ، ارتفع عددهم مع نهاية الخطة الثانية إلى ١٢٣٧ بمتوسط زيادة سنوية بلغت ٢٤٧، ثم زاد أعداد المستفيدين مع نهاية الخطة الخمسية الثالثة إلى ٢٠٩٢ مستفيد (٤١٪ منهم من الإناث)، وبنسبة زيادة سنوية بلغت ٤١٨.

جدول (٣-٥) تطور عدد دور الرعاية الاجتماعية للمسنين والمستفيدين من هذه الدور خلال مدة حكم الملك خالد، رحمه الله

العدد التراكمي لمجموع المستفيدين					
السنة	عدد الدور	ذكور	إناث	المجموع	المتوسط السنوي لعدد المستفيدين
١٣٩٠-١٣٩٥هـ	٥	٥٢٦	٢٥٢	٧٧٨	١٥٦
١٣٩٥-١٤٠٠هـ	٧	٦٣٩	٥٩٨	١٢٣٧	٢٤٧
١٤٠٠-١٤٠٥هـ	٧	١٢٣٠	٨٦٢	٢٠٩٢	٤١٨

● المصدر: وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، ١٤١٩هـ.

أما في ما يتعلق برعاية وتأهيل المعوقين في المجتمع السعودي، فإن الاهتمام بهم قد بدأ مع بداية التخطيط للتنمية الشاملة بصفة عامة والتخطيط للتنمية الاجتماعية بصفة خاصة. ويشترك في العناية بالمعوقين ورعايتهم ثلاث جهات حكومية تكمل بعضها بعضاً في ما تقدمه لهذه الفئة من خدمات، وهذه الجهات هي: وزارة الشؤون الاجتماعية، ووزارة التربية، والتعليم ووزارة الصحة. ففي حين تتولى وزارة التربية والتعليم الجوانب التعليمية من خلال معاهد تربية خاصة تناسب طبيعة عجزهم، وتتولى وزارة الصحة إعدادهم بديناً وتقديم العلاج الطبيعي المناسب لهم، تقدم وزارة الشؤون الاجتماعية، من خلال برامجها المهنية والتأهيلية المتعددة، الرعاية الاجتماعية الشاملة للفئات الأشد إعاقة، وتقدم

وتشرف على تأهيل القادرين منهم على مزاولة بعض المهن والحرف التي تضمن لهم حياة كريمة ورزق ثابت.

وللأطفال المعوقين رعاية وعناية خاصة تتمثل في قيام مؤسسات رعاية الأطفال المشلولين بتقديم برامج الرعاية الاجتماعية الشاملة وخدمات العلاج الطبيعي والبرامج الأخرى التثقيفية والرياضية والترفيهية، بالإضافة إلى إجراء العمليات الجراحية في المستشفيات المتخصصة مجاناً.

من ناحية أخرى، وحرصاً من الدولة على الاستفادة من طاقات المعوقين بما يتناسب وظروفهم الجسدية والاجتماعية، فإن فرص العمل تتاح للمعوق بعد تأهيله ليعمل في القطاع الحكومي أو الخاص، أو عن طريق مساعدته مادياً لتنفيذ مشروع فردي. وقد بدأ برنامج تنفيذ المشروع الفردي عام ١٤٠١/١٤٠٢هـ من خلال تقديم الدولة معونة مالية مقدارها ٥٠ ألف ريال للمعوق الواحد ليبدأ به مشروعاً خاصاً تحت إشراف ومتابعة مراكز التأهيل المهني، (وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، ١٤١٩هـ).

وفي عام ١٣٩٧هـ، تم تأسيس أول مؤسسة لرعاية الأطفال المشلولين في الرياض، ثم الثانية في الطائف عام ١٤٠٣هـ. ولكي تتوافر لهؤلاء الأطفال وأسرهم الاحتياجات الخاصة والمعيشية، فإن الدولة، في عهد الملك خالد، كانت تقدم إعانات مالية لهم بدأت في صرفها في ١/١٢/١٣٩٩هـ. وخلال المدة من ١٣٩٩هـ إلى ١٤٠٠هـ تم صرف ٣، ١ مليون ريال من الإعانات الحكومية، واستفادت منها ١٧١ أسرة من أسر الأطفال المشلولين. وخلال المدة من عام ١٤٠٠هـ إلى عام ١٤٠٥هـ، زاد عدد الحالات المعانة إلى ٨٣٢٦ حالة، ومن ثم زاد حجم الإعانات المنصرفة لأسرهم لتصل إلى ما يقرب من ٦٣,٥ مليون ريال، (المرجع السابق).

وقد حظي أيضاً النشاط التعاوني باهتمام الدولة وإشرافها المباشر، حيث بلغ عدد الجمعيات التعاونية في عهد الملك خالد ١٧٠ جمعية تعاونية ينتسب إليها

٤٥٧١٩ عضوًا، وبرأسمال بلغ ما يقرب من ١٠٥ ملايين ريال، تسهم الدولة فيه بما يقرب من ٦٨٪.

أما في ما يتعلق بالعمل الخيري في عهد الملك خالد، فقد كان اهتمام الدولة واضحاً سواء من الناحية التنظيمية أو من الناحية المشاركة الفعلية عن طريق الإعانات المالية. ويتضح جهود الدولة في مجالات الرعاية والتنمية المختلفة وتطور أنشطة ومجالات الجمعيات الخيرية خلال عهد الملك خالد عن طريق تطور عدد هذه الجمعيات وما تم إنفاقه عليها من معونات وهو ما يوضحه الجدول (٣-٦). حيث ارتفع عدد الجمعيات الخيرية بنوعها الرجالي والنسائي من ١٦ جمعية مع نهاية خطة التنمية الأولى ١٣٩٠-١٣٩٥ هـ إلى ٦٧ جمعية خيرية خلال خطة التنمية الثالثة. (المرجع السابق).

جدول (٣-٦) تطور عدد الجمعيات والمستفيدين وإعانات الدولة للجمعيات الخيرية خلال عهد الملك خالد (بآلاف الريالات)

إجمالي الإعانات	المتوسط السنوي لعدد المستفيدين	عدد المستفيدين	عدد الجمعيات			السنة
			المجموع	نسائية	رجالية	
٢,٠٠٥	١١٨٠٠	٥٩٠٠١	١٦	٤	١٢	١٣٩٥/١٣٩٠ هـ
٥٤,٩٠٢	٣٤٧٣٧	١٧٣٦٨٣	٣٣	٩	٢٤	١٤٠٠/١٣٩٥ هـ
٢٢٤,٠٠٠	١٢٧٩٢٦	٦٨٩٦٣٢	٥٢	١٥	٥٢	١٤٠٥/١٤٠٠ هـ

● المصدر: وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، ١٤١٩ هـ.

وفي ما يأتي قرار مجلس الوزراء الذي صدر في ١٤ رجب عام ١٣٩٩ هـ، الموافق ٩ يونية عام ١٩٧٩ م الذي اعتمد فيه المجلس لائحة إعانات الجمعيات الخيرية في المملكة:

صرح صاحب السمو الملكي الأمير فهد بن سلطان بن عبدالعزيز وكيل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية لشؤون الرعاية الاجتماعية بأن قطاع الرعاية

الاجتماعية قد حقق خلال السنوات الأربع الماضية من الخطة الخمسية الثانية كثيراً من الإنجازات لصالح المواطنين، وقال:

إن القطاع توسع في مجال إنشاء الدور والمؤسسات والمكاتب الاجتماعية لتشمل خدمات أكبر مساحة جغرافية ممكنة من مدن وقرى المملكة، وتمثلت جهود القطاع في:

١ - إنشاء دارين للتربية الاجتماعية للبنين، بالإضافة إلى سبع دور أخرى قائمة، تتولى رعاية الأيتام وإعدادهم للاعتماد على أنفسهم وشق طريقهم في الحياة لخدمة وطنهم.

٢ - إنشاء دارين للملاحظة الاجتماعية بكل من جدة والدمام لتتولى مسؤولية رعاية وتقويم سلوك الأحداث الذين ارتكبوا أفعالاً يعاقب عليها الشرع، وذلك بعد نجاح التجربة التي بدأت بدار الملاحظة الاجتماعية بالرياض.

٣ - إنشاء دارين للحضانة الاجتماعية بكل من الدمام وجدة، بالإضافة إلى دار الحضانة وجدة السابق إنشاؤها بالرياض، حيث تتولى هذه الدور رعاية الأطفال حديثي الولادة وحتى سن السادسة من ذوي الظروف الخاصة.

٤ - إنشاء دارين للرعاية الاجتماعية بكل من عنيزة والجوف؛ ليصبح عدد دور الرعاية في المملكة سبع دور مهمتها رعاية العجزة والمسنين.

٥ - إنشاء دار للتوجيه الاجتماعي لتتكامل خدماتها مع أربع دور أخرى قائمة من قَبْلُ مهمتها رعاية الأحداث المعرضين للانحراف.

٦ - إنشاء مركزين للتأهيل المهني للمعوقين المذكور بكل من الطائف والدمام إلى جانب مركز الرياض.

٧ - إنشاء مكتب لمكافحة التسول بحائل للقيام بحملات مكافحة هذه الظاهرة بالمنطقة الشمالية إلى جانب سبعة مكاتب أخرى منتشرة في أنحاء المملكة.

وقال: إن قطاع الرعاية الاجتماعية استحدث أنماطاً جديدة من الدور الاجتماعية والمراكز والمؤسسات، وتضمنت هذه الأنماط إنشاء مؤسسة لرعاية الأطفال المشلولين بالرياض تتولى تقديم العلاج الطبيعي والرعاية التعليمية والاجتماعية والنفسية لمنسوبيها من الأطفال، وإنشاء مؤسسة لرعاية الفتيات اللائي يحتجن للرعاية بمدينة الرياض، وإنشاء مركزين للتأهيل الاجتماعي لشديدي الإعاقة المصابين بأكثر من عاهة، ولا يصلحون للتأهيل المهني، ويعجزون حتى عن خدمة أنفسهم... وكذلك إنشاء مركز للتأهيل المهني للإناث بمدينة الرياض لرعاية وتأهيل الفتيات المعوقات.

وذكر سموه: أن قطاع الرعاية الاجتماعية يعمل على دعم النشاط الاجتماعي الأعلى، ومساندة الجمعيات الخيرية الأهلية العاملة في خدمة المواطنين.. وأشار سموه إلى قرار مجلس الوزراء القاضي بالموافقة على لائحة الإعانات لهذه الجمعيات، وقال: إنها نصت على صرف أنواع عديدة من الإعانات التي تقدمها الدولة للجمعيات الخيرية.

وأوضح أن الإعانات التي تقدمها الدولة للجمعيات الخيرية تشمل:

- إعانات تأسيسية، وتصرف لمواجهة تكاليف تأسيس أي جمعية خيرية جديدة.
- وإعانات سنوية، وتصرف للجمعيات المسجلة بنسبة ٨٠ في المائة من مصروفاتها السنوية لمواجهة مصروفاتها، وإعانات إضافية، وتمثل ٨٠ في المائة من إجمالي تكاليف مشروعاتها الإنشائية، وإعانات فنية، وتشمل تعيين موظفين فنيين بالجمعيات تتحمل الدولة رواتبهم، ومد الجمعيات بالخبراء لدراسة أوضاعها، وتطوير خدماتها، وندب بعض موظفي الدولة للعمل بهذه الجمعيات.. إعانات طارئة، وتمنح للجمعيات التي تواجهها صعوبات مالية تؤثر في حسن قيامها بخدماتها للمواطنين.

وقال سموه: إنه نتيجة للدعم الكبير الذي تقدمه الدولة ازدهر نشاط الجمعيات الخيرية خلال السنوات الأربع الماضية من الخطة، وكان أهم ملامح هذا الازدهار:

- ١- تضاعف عدد الجمعيات الخيرية؛ فأصبح عددها الآن ٣٦ جمعية.
- ٢- ارتفعت قيمة الإعانات السنوية التي تقدمها لها الدولة من ٤٥٠ ألف ريال سنوياً.
- ٣- زاد عدد الأعضاء المنضمين لهذه الجمعيات من ٢٩٤٠ شخصاً قبل الخطة إلى ٦٤٠٥ شخصاً في نهاية السنة الرابعة من الخطة.
- ٤- ارتفعت جملة مصروفات الجمعيات إلى ما يزيد عن ٢٥ مليون ريال سنوياً، أنفقتها هذه الجمعيات على مجالات الأنشطة الاجتماعية المختلفة التي شملت إنشاء وإدارة رياض الأطفال، وأقسام الحضانه، وأقسام تدريب الفتيات والسيدات على أعمال التفصيل والخياطة، وكذا تعليمهن اللغات والكتابة على الآلة الكاتبة العربية والإنجليزية، وتحسين المساكن وصيانة المرافق والمنشآت العامة، وفصول محو الأمية، بالإضافة إلى المساعدات العينية والنقدية التي تقدم للأسر والأفراد الذين تحيط بهم ظروف خاصة تستدعي ذلك.

وتناول سموه تطوير خدمات رعاية الطفولة والأسرة خلال السنوات الأربع الماضية من الخطة، فقال: إن هذا التطور برز بشكل ملحوظ من خلال ارتفاع عدد الأسر الحاضنة والبديلة التي تقوم برعاية الأطفال ذوي الظروف الخاصة من ٤٥٠ أسرة قبل بداية الخطة الخمسية الثانية إلى ٩١٩ أسرة في نهاية السنة الرابعة من الخطة.. وارتفاع قيمة الإعانات التي تصرف لهذه الأسر مقابل هذه الرعاية من ٢٥٠ ريالاً شهرياً عن كل طفل إلى ٦٥٠ ريالاً شهرياً فضلاً عن صرف مبلغ ١٣٠٠ ريال سنوياً لكل طفل يلتحق بالدراسة لمواجهة متطلباته واحتياجاته المدرسية، بالإضافة إلى صرف مكافأة مجزية لكل أسرة عند انتهاء مدة حضانه الطفل بها.

وأشار إلى أن جملة الإعانات التي تصرف حالياً للأسر مقابل هذه الرعاية بلغت مليونين وثمانمائة ألف ريال سنوياً بعد أن كانت ٦٥٠ ألف ريال سنوياً فقط قبل الخطة.

وقال: إن الخطة استحدثت نظام صرف الإعانات للأسر التي تضم بين أفرادها من ينطبق عليهم وصف شديدي الإعاقة، حيث يصرف لهم مبلغ ستة آلاف ريال سنوياً لمواجهة متطلبات رعاية هذا المعوق.

وأضاف: أن جملة الإعانات المنصرفة لهذه الأسر في السنة الرابعة من الخطة وحدها بلغت سبعة ملايين وستمائة ألف ريال لألف ومائتين وست وستين أسرة.

وأشار سموه إلى زيادة أوجه الرعاية لمنسوبي الدور والمؤسسات الاجتماعية فقال: إن هذا الجانب شمل استحداث نظام الرعاية اللاحقة للذين يغادرون الدور الاجتماعية، حيث يقوم الباحثون الاجتماعيون والأخصائيون النفسانيون بمقتضى هذا النظام بمتابعة حالة طلاب الدور ونزلاتها، كما يشمل زيادة مصروف الجيب الذي يصرف للطلاب ونزلاء الدور الاجتماعية، وصرف مبلغ عشرة آلاف ريال كهدية زواج لكل فتاة من فتيات دور التربية الاجتماعية للبنات يتم زواجهما في أثناء إقامتها بالدور للاستعانة بها في مواجهة حياتها الزوجية الجديدة.

وذكر سموه: أنه سيتم خلال العام القادم إنشاء دار للملاحظة الاجتماعية بمنطقة القصيم لرعاية وتقويم سلوك الأحداث الذين يرتكبون أفعالاً يعاقب عليها الشرع». (وكالة الأنباء السعودية، ١٣٩٩هـ).

الضمان الاجتماعي

إن الضمان الاجتماعي في مفهومه الأساسي الذي يعني مساعدة المواطنين من العاجزين والأرامل والأيتام والمعوقين ومن في حكمهم، وكذا أسر السجناء والمنكوبين جراء الكوارث الطبيعية ليس في الواقع بالمفهوم الحديث على المجتمع السعودي. ويرجع ذلك إلى أن مفهوم الضمان الاجتماعي يعد من أهم أسس الرعاية الاجتماعية التي تحض عليها الشريعة الإسلامية التي تتشرف المملكة العربية السعودية بتطبيقها. لذا فإن الضمان الاجتماعي في مفهومه الشامل قد بدأ في المملكة منذ تأسيسها على يد مؤسسها الملك عبدالعزيز -رحمه الله- حيث سن آنذاك ما يسمى بـ «الشروعات» التي كانت عبارة عن مساعدات مالية وعينية تصرف لمستحقيها من المحتاجين والعجزة في جميع أنحاء المجتمع.

أما الضمان الاجتماعي كنظام فقد بدأ في عام ١٩٦٢م، وكانت تقوم على تنفيذ مصلحة الضمان الاجتماعي التي كانت تقدمه عبر ٢٨ مكتباً موزعة على مختلف مناطق المملكة. ثم وفي عام ١٣٩٦هـ (١٩٧٦م) أنشئت في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وكالة لشؤون الضمان الاجتماعي؛ لكي تتولى تقديم المساعدات والمعاشات المالية للفئات المحتاجة. ونظراً لما توليه الدولة من أهمية خاصة بالرعاية والعناية بهذه الفئات المحتاجة من المواطنين وتوفير الحياة والعيش الكريمين لها، فقد تطورت إعانات الضمان من معاشات ومساعدات منذ إنشاء نظام الضمان الاجتماعي، حيث مرت هذه الإعانات والمساعدات بست مراحل، أربع منها خلال عهد الملك خالد، رحمه الله، وهذه المراحل هي:

١- في عام ١٣٨٢هـ (١٩٦٢م) (سنة الأساس) تم إصدار نظام الضمان الاجتماعي، ومن ثم أنشئت المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي حيث كان

يصرف حينها للعائل معاش قدره ٣٦٠ ريالاً، ولأسرة مكونة من ٧ أفراد ١٥٤٠ ريالاً سنوياً.

٢- وفي عام ١٣٩٥هـ تحولت المؤسسة إلى وكالة للضمان الاجتماعي في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.

٣- واستناداً إلى قرار مجلس الوزراء رقم (٥٧) في عام ١٣٩٤هـ (١٩٧٤م)، فقد تم رفع معاش العائل إلى ١٠٨٠ ريالاً سنوياً وللأسرة المكونة من ٧ أفراد إلى ٥٤٠٠ ريال.

٤- وفي عام ١٣٩٦هـ (١٩٧٦م) صدر قرار آخر لمجلس الوزراء برفع إعانات الضمان الاجتماعي؛ ليصبح معاش العائل ١٦٢٠ ريالاً ومعاش الأسرة المكونة من سبعة أشخاص ٨١٠٠ ريال سنوياً.

٥- ثم بعد ذلك، صدر قرار مجلس الوزراء رقم (١٤٦) في ٢٠/٨/١٤٠١هـ (١٩٨١م) برفع معاش العائل إلى ٢٢٦٨ ريالاً سنوياً، و١١٣٤٠ ريالاً للأسرة المكونة من سبعة أفراد، (الباز، ١٤١٩هـ، ص ٣٩، جريدة الرياض: العدد ٣٣٨٤ في ١٠/٧/١٣٩٦هـ، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، ١٤١٩هـ، ص ١٦٢).

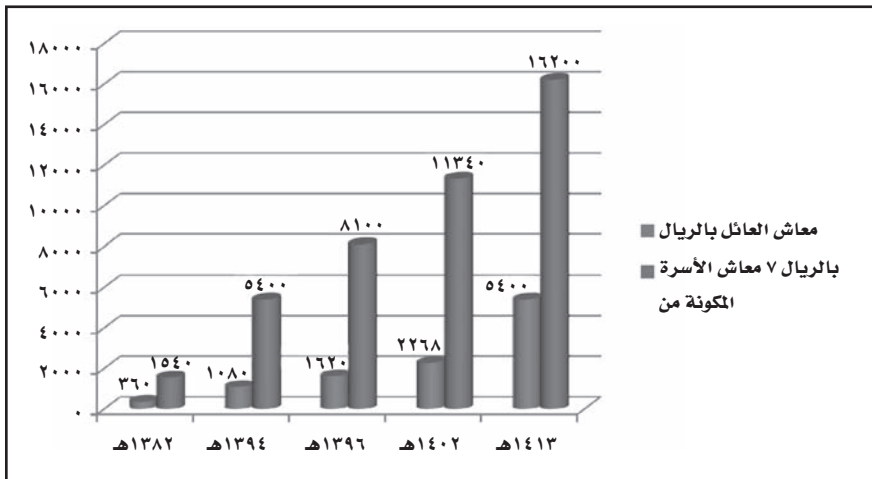
٦- وفي عام ١٤١٣هـ، في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد، رحمه الله، زادت معاشات ومساعدات الضمان الاجتماعي بنسب تتراوح بين ٤٣٪ إلى ١٣٨٪، حيث أصبح معاش العائل ٥٤٠٠ ريال سنوياً، وللأسرة المكونة من سبعة أفراد ١٦٢٠٠ ريال سنوياً، (الباز، ١٤١٩هـ). ويوضح الجدول (٣-٧) والشكل (٣-٣) تطور مخصصات الأفراد والأسر من الضمان الاجتماعي منذ سنة التأسيس (١٩٨٢هـ) إلى عام ١٤١٣هـ.

جدول (٧-٣) تطور مخصصات الضمان الاجتماعي من سنة التأسيس (١٣٨٢هـ) إلى عام ١٤١٣هـ

السنة	معاش العائل بالريال	معدل النمو%	معاش الأسرة المكونة من ٧ بالريال	معدل النمو%
١٣٨٢هـ	٣٦٠	سنة أساس	١٥٤٠	سنة أساس
١٣٩٤هـ	١٠٨٠	٢٠٠	٥٤٠٠	٢٥١
١٣٩٦هـ	١٦٢٠	٥٠	٨١٠٠	٥٠
١٤٠٢هـ	٢٢٦٨	٤٠	١١٣٤٠	٤٠
١٤١٣هـ	٥٤٠٠	١٣٨	١٦٢٠٠	٤٣

● المصدر: الباز، ١٤١٩هـ.

شكل (٣-٣) التطور المرحلي لمعاشات الضمان الاجتماعي من عام ١٣٨٢هـ إلى عام ١٤١٣هـ

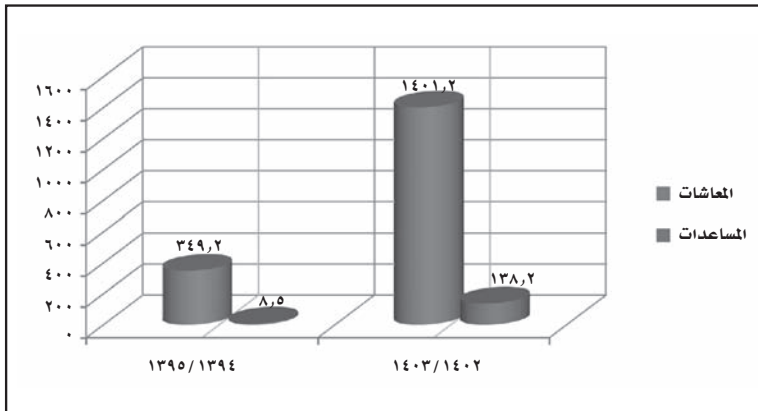


وكنتيجة مباشرة لهذه التطورات في معاشات ومساعدات الضمان الاجتماعي خلال المدة التي حكم فيها الملك خالد، ارتفع عدد المستفيدين من خدمات الضمان الاجتماعي من ما يقرب من ٢٠٠,٠٠٠ مواطن في عام ١٣٩٠هـ إلى نحو ٩٠٩,٠٠٠ مواطن مع نهاية عام ١٤٠٢هـ. وبالتالي زاد حجم المساعدات والمعاشات خلال الخطة الخمسية الثانية (١٣٩٥-١٤٠٠هـ) من نحو ٤٩٦ مليون ريال مع بداية الخطة إلى أكثر من مليار ريال في عام ١٤٠٠هـ، (وزارة التخطيط، ٢٠٠٢م، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، ١٤١٩هـ).

وكما يتضح في الشكل (٤-٣)، زاد حجم المصروفات المالية للضمان الاجتماعي خلال السبع السنوات التي حكم فيها الملك خالد، أكثر من أربعة أضعاف. حيث ارتفع حجم ما صرف للمعاشات من ٢,٢ مليون ريال في العام المالي ١٣٩٤/١٣٩٥هـ إلى ١٤٠١,٢ مليون ريال في عام ١٤٠٢/١٤٠٣هـ. وكذا زادت أيضاً المخصصات المالية للمساعدات من ٥,٨ مليون إلى ١٣٨,٢ مليون ريال خلال الفترة نفسها.

من ناحية أخرى، تطور إجمالي المعاشات والمساعدات منذ بدأت خدمات الضمان الاجتماعي في عام ١٣٨٢هـ إلى بداية خطة التنمية الأولى (١٣٩٠-١٣٩٥هـ)، وخلال مدة حكم الملك خالد التي غطت سنوات الخطة الثانية (١٣٩٥-١٤٠٠هـ)، ثم ما تم صرفه من إعانات خلال الخطة التنموية الثالثة (١٤٠٠-١٤٠٥هـ).

شكل (٤-٣) تطور المصروفات المالية للضمان الاجتماعي خلال المدة من ١٣٩٤/١٣٩٥هـ إلى ١٤٠٢/١٤٠٣هـ. (بالمليون ريال)



● المصدر: وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، ١٤١٩هـ.

فبالنظر إلى الجدول (٣-٨) نلاحظ التطور الواضح في حجم الإعانات الحكومية المصروفة لخدمات الضمان الاجتماعي، فعندما نقارن مرحلة ما قبل التخطيط، وتحديدًا منذ بدأ الضمان الاجتماعي في عام ١٣٨٢هـ، مع مرحلة خطط التنمية، وبخاصة الثلاث خطط الأولى التي واكبت مدة تولي الملك خالد العهد ومدة حكمه التي غطت سنوات الخطة الثانية والخطة الثالثة التي وضعت أهدافها وبرامجها التنموية في حياة الملك خالد، نجد أن إجمالي ما تم صرفه من معاشات ومساعدات للضمان الاجتماعي قد ارتفع من ٩, ٢٣٧ مليون ريال خلال السنوات التي سبقت خطة التنمية الأولى إلى أكثر من الضعف مع نهاية الخطة الأولى (٩, ٦٨٣ مليون ريال).

وفي ضوء التحسن الكبير في عائدات النفط، وبسبب رفع معاشات الضمان بنسبة ٥٠٪ في عام ١٣٩٧هـ، زاد إجمالي الإعانات الحكومية المخصصة لقطاع الضمان الاجتماعي خلال خطة التنمية الثانية بمستوى لم يسبق له مثيل، حيث ارتفعت مخصصات المعاشات والمساعدات إلى أكثر من ٤ مليارات ريال. وفي عام ١٤٠٢هـ تم أيضاً زيادة المعاشات الضمانية من ٨١٠٠ للأسرة المكونة من سبعة أشخاص إلى ١١٣٤٠ ريالاً، وبالتالي زاد إجمالي معاشات ومساعدات الضمان الاجتماعي، حيث بلغ إجمالي ما أنفق على هذا القطاع أكثر من ٧ مليارات ريال خلال خطة التنمية الثالثة.

● (المصدر: وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، ١٤١٩هـ).

جدول (٣-٨) تطور الإنفاق الحكومي على الضمان الاجتماعي منذ سنة التأسيس

(١٣٨٢هـ) إلى نهاية الخطة الخمسية الثالثة (١٤٠٠-١٤٠٥هـ)

السنة	المعاشات	المساعدات	المجموع
سنوات ما قبل الخطة الأولى	٢٢٦,٩٨٥,٥٠٠	١٠,٨٩٨,٠٠٠	٢٣٧,٨٨٣,٥٠٠
الخطة الأولى	٦٦٦,٤٧١,٤٠٠	١٧,٤١٠,٧٠٠	٦٨٣,٨٨٣,١٠٠
الخطة الثانية	٣,٧٧٧,٥٦٧,٣٠٠	٤٤٠,٠١٦,٣٠٠	٤,٢١٧,٥٨٣,٦٠٠
الخطة الثالثة	٦,٤٤٥,٦٤٠,١٠٠	٦٣٤,١٨٥,٩٠٠	٧,٠٧٩,٨٢٦,٠٠٠

● (المصدر: وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، ١٤١٩هـ).

الخدمات والرعاية الصحية

تولي المملكة العربية السعودية منذ نشأتها اهتماماً بالغاً بتنمية القطاع الصحي وتطويره نظراً لدوره الرائد وإسهامه المباشر في تحقيق الرفاهية ورفع مستوى المعيشة للمواطن السعودي.

فمنذ إنشاء وزارة الصحة في عام ١٣٧٠هـ (١٩٥١م) والسياسة الصحية في المملكة توجه جميع برامج الرعاية الصحية للرفع من المستوى الصحي للمواطن، وهكذا انعكس هذا على التطور المستمر لخدمات الوزارة ومسؤولياتها.

ولقد شهد القطاع الصحي خلال عهد الملك خالد تطوراً واضحاً وملموساً، بل إنه أكد -يرحمه الله- في بيان العرش التاريخي على هموم المواطن السعودي واحتياجاته، وفي مقدمة ذلك الخدمات الصحية التي عدها مطلباً مهماً لكل فرد، وأخذ على نفسه أن يسعى بكل جهده لتحقيق النمو لهذا المرفق المهم. وهذا يدل دلالة واضحة على مدى اهتمام الملك خالد بن عبدالعزيز آل سعود بتوفير الرعاية والخدمات الصحية للإنسان السعودي، حيث إنه كان يدرك -رحمه الله- أن شعباً صحيح الجسد معافى من الأمراض يعد من أهم المقومات التي يتطلبها المجتمع لتحقيق أهدافه التنموية وطموحاته الحضارية.

لذا نلاحظ في خطة التنمية الثانية (١٣٩٥هـ - ١٤٠٠هـ) / (١٩٧٥م - ١٩٨٠م)، التي بدأت مع بداية عهد الملك خالد، أنها تعد -كما أشار الربيع (١٤١٩هـ)- «نقطة تحول نحو الخدمات الوقائية ضد الأمراض الوبائية، فقد هدفت هذه الخطة إلى تقديم خدمات علاجية ووقائية وتطويرية متكاملة في كافة أنحاء المملكة؛ وذلك من أجل تحسين المستوى الصحي العام». (ص ١٤).

من ناحية أخرى، فقد ركزت الخطة الثانية في أهدافها وسياساتها الصحية على هدفين رئيسيين: الأول: شمولي، يتمثل في ضمان تقديم خدمات صحية علاجية ووقائية متكاملة لجميع سكان المملكة بحيث يمكنهم المساهمة والإفادة من مزايا التقدم الاجتماعي والاقتصادي للمملكة. وثانيهما: يهدف لتحقيق ضمان الجودة في القطاع الصحي من خلال التوسع في تقديم الخدمات الوقائية والعلاجية أفقياً ورأسياً وعلى مستوى عالٍ من الخدمات الصحية.

وقد انعكس تحقيق هذين الهدفين من خلال حجم الإنفاق الحكومي على المرافق الصحية المختلفة، وتترجم في ضوء ما تم اعتماده في ميزانية الدولة خلال حكم الملك خالد. ويوضح الجدول (٢-٩) ما تم اعتماده في ميزانية الدولة لوزارة الصحة منذ بداية الخطة الثانية في عام ١٣٩٥هـ إلى العام المالي ١٤٠١/١٤٠٢هـ، حيث زادت الاعتمادات المالية للوزارة بأكثر من الضعف خلال المدة من عام ١٣٩٥هـ إلى ١٤٠٢هـ، أي من ٢,٢ مليارات في ميزانية عام ١٣٩٥هـ إلى ٦,٨ مليارات ريال في عام ١٤٠٢هـ.

ويتضح أيضاً اهتمام الدولة خلال عهد الملك خالد بوزارة الصحة في نمو وتطوير قطاع التعليم الصحي والطبي الذي كان له أكبر الأثر في تطوير الكوادر التعليمية الوطنية، ومن ثم النهوض بالخدمات والرعاية الصحية التي تقوم بها، وتسهم في تحسينها وتطويرها أيدٍ وطنية. من أجل ذلك زاد عدد المعاهد الصحية للبنين والبنات لتصل إلى ١٨ معهداً للبنين و٢٨ معهداً للبنات موزعة على مختلف مناطق المملكة، (قاعدة معلومات الملك خالد، ١٤٣٠هـ).

جدول (٣-٩) وزارة الصحة، الصحة في قرن، ص ٦٨، الاعتمادات المالية التي خصصت لوزارة الصحة خلال مدة حكم الملك خالد (١٣٩٥-١٤٠٢هـ)

السنة المالية	الميزانية العامة للدولة (بالمليون)	الاعتمادات المالية للوزارة (بالمليون)	النسبة المئوية لاعتمادات الميزانية
١٣٩٥/١٣٩٦هـ	١٠٩٣٥,٠	٣١٩٧,٣	٢,٩
١٣٩٦/١٣٩٧هـ	١٣١٢٩٦,١	٢٩٧٢,٧	٢,٣
١٣٩٧/١٣٩٨هـ	١٣٤٢٥٣,٥	٣٢٨٤,١	٢,٥
١٣٩٨/١٣٩٩هـ	١٤٤٥٥٨,٣	٤٠٤٠,٥	٢,٨
١٣٩٩/١٤٠٠هـ	١٨٥٨٢٠,٥	٤١٧٧,٠	٢,٢
١٤٠٠/١٤٠١هـ	٢٤٥٠٠٠,١	٥٦٥٦,٤	٢,٣
١٤٠١/١٤٠٢هـ	٢٩٨٠٠٠,٠	٦٨٣١,٠	٢,٢

● المرجع: وزارة الصحة، الصحة في قرن، ص ٦٨.

أما في مجال التعليم الطبي الجامعي، فقد تم في عهده -يرحمه الله- افتتاح أربع كليات للطب والعلوم التطبيقية، اثنتان منها تم افتتاحهما في جامعة الملك عبدالعزيز عام ١٣٩٥هـ، وفي العام نفسه افتتحت كلية الطب بجامعة الملك فيصل، وفي عام ١٤٠١هـ تم افتتاح كلية الطب بفرع جامعة الملك سعود في أبها (المرجع السابق).

وفي إطار اهتمام الدولة بإعداد الكوادر البشرية الوطنية؛ لكي تسهم في مشروعات التنمية العملاقة في المملكة بصفة عامة، وحرص وزارة الصحة بالتدريب والابتعاث الداخلي والخارجي بصفة خاصة، تم خلال خطة التنمية الثانية (١٣٩٥-١٤٠٠هـ) إيفاد ٣١٠ متدربين من موظفي الوزارة داخلياً، وابتعاث ٤٨٦ متدرباً ودارساً إلى خارج المملكة، (المرجع السابق).

وفي ما يتعلق بالرعاية الصحية الأولية وانطلاقاً من مبدأ الصحة للجميع، تحققت الكثير من الإنجازات في عهد الملك خالد، حيث انتشرت مراكز الرعاية الصحية الأولية في مختلف مناطق المملكة، وتطورت خدماتها العلاجية والرعاية الأولية والوقائية الشاملة للمواطنين وجميع أفراد أسرهم. ففي عام ١٤٠٠هـ/

١٩٨٠م بلغ عدد مراكز الرعاية الصحية الأولية (٨٩٩) مركزاً، وارتفع خلال مدة وجيزة إلى (١٢٥٠) مركزاً عام ١٤٠١/١٤٠٢هـ الموافق ١٩٨١م / ١٩٨٢م. ويعكس ازدياد هذه المراكز تطور التنمية الصحية الشاملة في المملكة التي تعد أساس الخدمات الصحية للوزارة، هذا بالإضافة إلى أن المهمة الأساسية لمراكز الرعاية الصحية تقوم على أساس تفعيل برامج رعاية الأمومة والطفولة، والتي بدورها تعمل على تخفيض معدل وفيات الأطفال نتيجة للاهتمام بالأُم عند الحمل وبالطفل بعد ذلك، ناهيك عن حرص وزارة الصحة على تنفيذ برنامج التحصينات ضد أمراض الطفولة، وبالتالي انخفض معدل وفيات الأطفال بفضل من الله ثم بفضل الرعاية الصحية المتكاملة (الربيعية، ١٤١٩هـ، ص ١٥).

إنجازات القطاع الصحي

بصفة عامة، فإن إنجازات الخدمات والرعاية الصحية في المملكة تشمل بالإضافة إلى ما تقدمه وزارة الصحة، الجهات الحكومية الأخرى التي تقدم خدمات الرعاية الصحية لموظفيها ومنسوبيها سواء في القطاعات الأمنية والعسكرية، أو في الجامعات، وكذا الخدمات الإسعافية التي يقدمها الهلال الأحمر السعودي، ناهيك عما يقدمه القطاع الخاص من خدمات لقطاع كبير من المجتمع وموظفي الشركات. ويوضح الجدولان (٢-١٠) أهم مؤشرات التطور في المرافق والخدمات الصحية في المملكة من خلال مقارنة بين خطتي التنمية الخمسية الأولى (١٣٩٠-١٣٩٥هـ) والثانية (١٣٩٥-١٤٠٠هـ). فقد تضاعف عدد المستشفيات تقريباً من ٩٠ مستشفى إلى ١٧٠ مستشفى مع نهاية خطة التنمية الثانية. وزادت أسرة القطاعات الصحية من ١١١٦١ سريراً إلى ١٥٥٨٢ سريراً مع نهاية الخطة الثانية، تمثل أسرة وزارة الصحة ٧٠,٥٪ من إجمالي أسرة القطاعات الصحية في المملكة. من ناحية أخرى، ارتفع معدل الأسرة في جميع

المستشفيات الحكومية من ٤,١ لكل ١٠٠٠ من السكان إلى ٩,١ لكل ١٠٠٠ من السكان في نهاية الخطة الثانية.

زاد أيضاً عدد مراكز الرعاية الصحية من ٦٠٩ إلى ٨٢٤ مركزاً مع نهاية الخطة الثانية. وتضاعف تقريباً عدد الأطباء في القطاعات الصحية من ٢٦٤١ في الخطة الأولى إلى ٥١٨٤ طبيباً، ٧,٦٥٪ منهم في وزارة الصحة، مع نهاية الخطة الثانية.

جدول (٣-١٠) تطور المرافق والخدمات الصحية في المملكة العربية السعودية خلال عهد الملك خالد بن عبد العزيز آل سعود (مقارنة النمو بين خطتي التنمية الأولى والثانية)

القطاعات الصحية	الخطة الأولى	الخطة الثانية
مستشفيات القطاعات الصحية	٩٠	١٧٠
أسرة القطاعات الصحية	١١١٦١	١٥٥٨٢
مستشفيات وزارة الصحة	٥٨	٦٧
أسرة وزارة الصحة	٩٠٧٠	١٠٩٧٨
مراكز الرعاية الصحية	٦٠٩	٨٢٤
عدد الأطباء بالقطاعات الصحية	٢٦٤١	٥٢٨٤
عدد هيئة التمريض بالقطاعات الصحية	٥٨٥٧	٩٧٩١
عدد الأطباء بوزارة الصحة	١٩٠٠	٣٤٠٨
عدد هيئة التمريض بوزارة الصحة	٤٢٣٤	٦١٦٦
معدل أسرة مستشفيات وزارة الصحة لكل ١٠٠٠ من السكان	١,٢	١,٥
معدل أسرة جميع المستشفيات الحكومية لكل ١٠٠٠ من السكان	١,٤	١,٩
معدل الأطباء لكل ١٠ آلاف من السكان	٣,٨	٦,٧

● المصدر: وزارة المالية: الكتاب الإحصائي، عدد (١٨) ١٤٠٢ هـ ص ٥٠٥ و٥٠٧.

جدول (٣-١١) تطور المرافق الصحية والقوى البشرية في القطاع الصحي خلال مدة تولي الملك خالد الحكم (١٣٩٥-١٤٠٢هـ)

المجموع	١٤٠٢هـ		المجموع	١٣٩٥هـ		القطاعات الصحية
	المرافق الأخرى	وزارة الصحة		المرافق الأخرى	وزارة الصحة	
١١٩	٤٧	٧٢	٩٨	٣٦	٦٢	عدد المستشفيات
١٤١٢	٤٣٩	٩٧٣	٧٨٢	١٥١	٦٣١	عدد المراكز الصحية
٢٠٧٧٥	٦٤٤٢	١٤٣٣٣	١٢١١١	٢٨٦١	٩٢٥٠	عدد الأسرة
٩٦٦٣	٤٥٤٠	٥١٢٣	٣١٠٧	٨٣٢	٢٢٧٥	عدد الأطباء
١٦٩٦٥	٧٢٣٦	٩٧٢٩	٦٥٧٣	١٨٥٢	٤٧٢١	عدد المرضى
٨٥٥١	٢٦٢٦	٥٩٢٥	٣٥٥٢	٦٢٩	٢٩٢٣	عدد الفئات الطبية المساعدة

● المصدر: وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، ١٤١٩هـ.

وتوضح الإحصاءات الواردة في الجدول (٣-١١) تطور المرافق الصحية والقوى البشرية العاملة في القطاع الصحي في المملكة، ويشمل جميع المرافق الصحية سواءً التابعة لوزارة الصحة أو للجهات الحكومية الأخرى خلال سنوات حكم الملك خالد من عام ١٣٩٥هـ إلى عام ١٤٠٢هـ. وفي ما يأتي أهم ملامح هذا التطور:

- تم إنشاء ٢١ مستشفى خلال فترة حكم الملك خالد، حيث زاد عدد المستشفيات من ٩٨ مستشفى في عام ١٣٩٥هـ إلى ١١٩ مستشفى في عام ١٤٠٢هـ.
- تضاعف عدد المراكز الصحية تقريباً خلال مدة حكم الملك خالد، فقد زاد عددها من ٧٨٢ في عام ١٣٩٥هـ إلى ١٤١٢ مركزاً صحياً في عام ١٤٠٢هـ.
- زاد عدد الأسرة في جميع مستشفيات المملكة خلال المدة نفسها من ١٢١١١ إلى ٢٠٧٧٥ سريرًا.
- وفي المدة نفسها أيضاً زاد عدد الأطباء إلى أكثر من الضعف، من ٣١٠٧ إلى ٩٦٦٣ طبيباً. وزاد أيضاً عدد المرضى بما يقرب من ثلاثة أضعاف، من

٦٥٧٣ في عام ١٣٩٥هـ إلى ١٦٩٦٥ ممرضاً وممرضة في عام ١٤٠٢هـ. وكذلك عدد الفئات الطبية المساعدة الذي زاد أكثر من الضعف، من ٣٥٥٢ إلى ٨٥٥١ خلال المدة نفسها.

ويمكن أن يتلخص اهتمام الملك خالد، رحمه الله، بالتنمية بصفة عامة والتنمية الاجتماعية والصحية بصفة خاصة، في ما ذكره عنه صاحب السمو الملكي الأمير تركي الفيصل في مقابلة له، حيث قال:

«موضوع التنمية هو كان الأولوية إن كان أقدر أقولك التعليم الصحة الملك خالد الله يرحمه حتى قبل وفاة الملك فيصل لما كان ولي عهد شرع في إيجاد مستشفى تخصصي لطب العيون؛ لأنه رأى أن المملكة ما فيها مثل هاالصرح هذا وضع الخطط هو وضعها لنفسه لإنشاء مستشفى الملك خالد للعيون وطبعا استقدم لها المشروع أفضل الخبرات الموجودة في العالم كل مش في مكان معين والحمد لله المشروع نجح وسد ثغرة كانت موجودة ويعاني منها مواطنين كثير اللي كانوا يضطروا في ذلك الحين إما السفر لبلدان أخرى بيتحملوا تكاليف على حسابهم أو الدولة تتكفل بإرسالهم فأصبح المستشفى في الحقيقة محج لمن يريد أن يعالج عيونه في كل المنطقة، فأصبحت الدول المحيطة أيضا تستفيد من المستشفى، فالطب والتعليم كانت تأخذ أولويات في اهتماماته، بناء الطرق؛ لأنه كان يحب البر والبادية فكان يشوف بنفسه ما يعانيه المواطنين اللي ما عندهم مثل هاالإمكانيات مثل توفر الطرق والمواصلات وإلى آخره فكان دائما حريص على أنه يسرع في وتيرة إنشاء الطرق بين المناطق المختلفة في المملكة». (قاعدة معلومات الملك خالد، ١٤٣٠هـ).

وبصفة عامة، نوجز في ما يلي ما تحقق من منجزات في مجال التنمية والرعاية الصحية في المملكة خلال عهد الملك خالد في ضوء ما حددته وزارة الصحة من ملامح أهدافها التنموية:

١. التوسع في برامج الصحة الوقائية، بتطوير القائم من الوحدات الوقائية، وإنشاء وحدات أخرى جديدة: من مكاتب صحية، ووحدات لرعاية الأمومة والطفولة، ومراكز صحية، مع زيادة وشمول برامج التطعيم والتحصين ضد الأمراض الوقائية والمعدية - صحة البيئة - التعليم الصحي والتدريب - الاكتشاف المبكر للأمراض، وحماية المملكة من الأمراض الوافدة.
٢. توسعة شبكة الرعاية الصحية الأولية، عن طريق إنشاء المراكز الصحية بفئاتها المختلفة، التي تتدرج لملائمة التجمعات السكانية التي تخدمها في البادية والريف والمدن.
٣. إجراء الدراسات والبحوث عن المشكلات الصحية والبيئية والوبائية ومشكلات التغذية.
٤. زيادة عدد الأسرة العاملة بالمستشفيات، من خلال إنشاء مستشفيات جديدة، أو إضافة أسرة إلى المستشفيات القائمة، وتطويرها وترميمها وصيانتها وتوسعتها لزيادة فاعليتها وكفاءتها.
٥. زيادة الخدمات الطبية المتخصصة في جميع المستشفيات المركزية بالمدن وتوسعة الأقسام الفنية وتطويرها بما يتماشى مع التقدم العلمي والتكنولوجي.
٦. زيادة تحسين ونشر الخدمات الإسعافية العاجلة.
٧. النهوض بكفاءات الخدمات الهندسية والصيانة والخدمات المساعدة والتموين الطبي على المستوى المركزي، وإنشاء وحدات خاصة بذلك في كل منطقة صحية.
٨. ترشيد الاستخدام للأدوية وللمواد الطبية، مع تشجيع انتشار الصيدليات في جميع أنحاء المملكة عملاً على تيسير وصول الدواء اللازم لكل مريض.

٩. زيادة القوى البشرية العاملة في المجال الطبي، وتطوير المعدلات الخاصة بها، وتوفير العمالة سواء من القوى العاملة الوطنية أو عن طريق التعاقد.

١٠. إعداد مشروع السجل الصحي العائلي، وبدء تنفيذه في المنطقة الشرقية؛ لكي يكون لكل فرد بطاقة صحية تسجل فيها كل تطوراتها الصحية خلال حياته، لضمان حصوله على خدمة صحية وقائية وعلاجية على أفضل مستوى.

١١. الاستعانة بالشركات المتخصصة في مجال النظافة والإعاشة لخدمة الوحدات الصحية، لتوفير الأيدي العاملة الفنية للتفرغ لعملها رفعا لمستوى أداء الخدمات الصحية المتقدمة، (وزارة الصحة، ١٤٠٢هـ، ص ٧).

وينبغي الإشارة في آخر حديثنا عن التنمية الصحية إلى أن الخدمات الطبية والرعاية الصحية في المملكة لا تقتصر فقط على ما تقدمه وزارة الصحة فقط، بل هناك جهات حكومية وخاصة أخرى تسهم بقدر كبير في تقديم الرعاية الصحية للمواطن السعودي.

فهناك مستشفيات تقدم خدماتها بالمجان لمنسوبيها من الموظفين وأسرههم، وتشمل أرامكو السعودية، ومستشفيات القوات المسلحة في مختلف مناطق المملكة، ومستشفيات الحرس الوطني في الرياض وجدة، ومستشفيات قوات الأمن العام في الرياض، والخدمات الطبية التي تقدمها الهيئة الملكية بالجبل وينبع لموظفيها. وهناك أيضاً مستشفيات تقدم خدماتها الطبية والعلاجية لمنسوبيها وقطاعات كبيرة من السكان وبأسعار معتدلة وتشمل التأمينات الاجتماعية بالرياض، والمستشفى الوطني بالرياض، وغيرهما.

ومن الخدمات الصحية الأخرى، الوحدات الصحية التي توافرها العديد من المؤسسات التعليمية والخدمية المختلفة، وهي عبارة عن مرافق تقدم خدماتها

لمنسوبيها فقط. وتشمل الوحدات والمراكز الصحية التابعة لوزارة المعارف، والرئاسة العامة لتعليم البنات، والمؤسسة العامة لتحلية المياه، والرئاسة العامة لرعاية الشباب، والجامعات، والمرافق الصحية التابعة لمعهد الإدارة، والهلال الأحمر السعودي.

من جهة أخرى، يسهم القطاع الخاص بدور كبير وفاعل في تقديم الرعاية والخدمات الصحية، في إطار توجيهات الدولة ودعمها المتواصل له. وكمثال يشرح قصة التطور الصحي واهتمام الملك خالد بن عبدالعزيز آل سعود بصحة المواطن السعودي، ووصول الخدمات الطبية المجانية للجميع على أعلى المستويات، إلى جانب اهتمامه بتوفير فرص العمل للشباب السعودي نستعرض هنا تجربة الهيئة الملكية للجبيل وينبع. فهذه المؤسسة العظيمة أنشئت في عهد الملك خالد، وقد حظي قطاع الصحة باهتمام المؤسسة، فقامت بإنشاء عدد من المستشفيات والعيادات الحديثة المجهزة بأحدث المعدات الطبية في كلتا المدينتين، وتقدم مستشفيات الهيئة الخدمات الطبية للمرضى المنومين والمرضى في العيادات الخارجية، ويشمل أيضاً خدمات الرعاية الطبية العامة والجراحة والولادة وطب الأطفال وعلاج الأسنان، وتستقبل المستشفيات التابعة للمدينتين الحالات المرضية المحولة إليها من العيادات والمراكز الصحية المحلية المختلفة. وتقوم وزارة الصحة والهيئة الملكية بتحديد أحجام المرافق الصحية التي يقيمها القطاع الخاص ومواقعها والإشراف على تصاميمها ومراقبة الخدمات المقدمة لها، وذلك بضمان توفير رعاية طبية ذات مستوى عالٍ، ولتفادي الازدواجية غير الضرورية في الخدمات المقدمة، (وزارة الاقتصاد والتخطيط، ١٤٠٠-١٤٠٥هـ، ص ٢٨٥، الهيئة الملكية للجبيل وينبع، ١٤١٩هـ، ص ٩٤).

القروض والإعانات الحكومية

في إطار البعدين الاقتصادي والاجتماعي للإستراتيجية الوطنية الشاملة للتخطيط للتنمية في المملكة العربية السعودية، وفي ضوء الأهداف الرئيسة الموجهة لتعزيز النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي ورفع مستويات المعيشة للمواطن السعودي، وكذا التوسع في التطوير للمرافق والخدمات العامة، أنشأت الدولة مؤسسات وصناديق للإقراض والإعانات الحكومية تسعى في معظمها لتحقيق ثلاثة أهداف تنموية أساسية، وهي:

- ١- توفير تمويل مادي ميسر لتشجيع الاستثمار الخاص والشخصي، يسهم بشكل مباشر في العمليات الاستثمارية في مختلف قطاعات المجتمع الإنتاجية وأنشطته.
 - ٢- تلبية احتياجات المواطنين لتوفير المسكن الملائم ومن ثم الإسراع بمعدلات نمو الإعمار والتحديث والتطوير للمجمعات السكنية القديمة والحديثة من أجل استيعاب الزيادات السكانية المتسارعة في المجتمع السعودي.
 - ٣- توفير الخدمات المجانية والمرافق العامة التي تسهم في رفع مستويات المعيشة، ومن ثم تحقيق أهداف الاستثمار في مجالات التنمية الاجتماعية المختلفة.
- وفي ضوء هذه الأهداف، وعلى أساس القطاعات التنموية التي تتصل مباشرة بتحفيز الاستثمار وتحقيق الإنتاجية من جهة، وما يتعلق منها بالمتطلبات الرئيسة للمواطنين والارتفاع بمستوى معيشتهم، فقد أنشأت الحكومة السعودية مؤسسات إقراض موزعة على أساس هذه القطاعات، ويأتي في مقدمة هذه المؤسسات صندوق التنمية العقارية، وصندوق التنمية الصناعي السعودي، وصندوق الاستثمارات العامة، والبنك الزراعي العربي السعودي، ومؤسسات إقراض أخرى.

ويأتي الاهتمام بتوفير السكن الملائم للمواطن السعودي في مقدمة المؤشرات الرئيسية لإنجازات التنمية الشاملة بصفة عامة، والبشرية والاجتماعية بصفة خاصة. فبالإضافة إلى ما أقامته الدولة من مساكن، فإن القروض الميسرة التي تقدمها صناديق الإقراض المختلفة، وبخاصة تلك التي يوافرها صندوق التنمية العقارية، وتوفير الخدمات الأساسية الضرورية للحياة التي تليق بالمواطن، جميعها ساهمت بشكل كبير في نمو وتطور قطاعات الاستثمارات العقارية ليس فقط خلال خطتي التنمية اللتين واكبتا عهد الملك خالد فحسب، بل خلال جميع الخطط المتلاحقة. نتيجة لذلك، وبصفة عامة، ارتفعت قيمة الاستثمارات في المساكن الخاصة من ٥٤٤ مليون ريال مع بداية خطة التنمية الأولى إلى ١, ٥٨٨٥ مليون في نهاية الخطة، ثم ارتفعت قيمة الاستثمار العقاري إلى ٩, ٣٣ بليون ريال خلال خطة التنمية الثانية. وفي الخطة الثالثة بلغ إجمالي الإنفاق على المساكن الخاصة ٩, ٥٨ بليون ريال، (وزارة الاقتصاد والتخطيط، ٢٠٠٢م).

لقد أنشأت الدولة في عام ١٣٩٤هـ صندوق التنمية العقارية بهدف تقديم القروض الميسرة للأفراد، وبخاصة من ذوي الدخل المحدود، والمؤسسات من أجل إقامة مشروعات عقارية استثمارية وخاصة، ولكي يتوافر لجميع المواطنين السكن الصحي الملائم. وفي أقل من عام من تولي الملك خالد الملك، بلغ عدد القروض التي قدمها صندوق التنمية العقاري ٣٠ ألف قرض تزيد قيمتها على ٧ بلايين ريال، (وكالة الأنباء السعودية، ١٤ جمادى الأولى، ١٣٩٦هـ).

وقد وصلت مجموع القروض التي قدمها صندوق التنمية العقارية، خلال مدة حكم الملك خالد إلى أكثر من (٣١) مليار ريال. حيث أسهم ذلك في عملية التوسع العمراني من خلال بناء أربعين ألف (٤٠ ألف) وحدة سكنية سنوياً. كما أقيمت مشروعات الإسكان العاجل في جدة والرياض والدمام والخبر. ومن أهم ما يتميز به صندوق التنمية العقارية شمولية قروضه لكل مدن المملكة وقراها وهجرها؛ لذا يعد من أهم الركائز الأساسية للنهضة العمرانية الشاملة في المملكة العربية السعودية.

وكأحد أهم مؤسسات الإقراض الحكومية، أسس في عام ١٣٩١هـ بنك التسليف السعودي الذي يختص بتقديم القروض للمواطنين ودعم مشروعاتهم وأنشطتهم الشخصية الاقتصادية والاجتماعية بصفة عامة، وتحقيق مبدأ التكافل الاجتماعي في المجتمع بصفة خاصة. ومن أهم أهداف بنك التسليف، مساعدة المواطنين السعوديين على الزواج، ترميم وإصلاح مساكن المواطنين من ذوي الدخل المحدود، ودعم وتشجيع أصحاب الحرف الذين يرغبون في مزاومتها بأنفسهم ولحسابهم، وتشجيع الشباب السعودي من خريجي المراكز المهنية بوضعهم على أول درجات العمل الجاد والمثمر، وإقراضهم مبلغاً من المال يفي بحاجات ومتطلبات مشروعاتهم المهنية.

ومراعاة للظروف المادية للمستفيدين من القروض التي يقدمها البنك لهذه الفئة من المواطنين (ذوي الدخل المحدود) فقد حددت قيمة القسط بحيث لا يتجاوز ثلث دخل المستفيد، ولا يقل عن الخمس، (الحارثي وآخرون، ١٤١٩هـ، ص ١٢٩).

ففي عام ١٣٩٦هـ، صرح رئيس مجلس إدارة بنك التسليف السعودي لوكالة الأنباء السعودية، بأن نسبة المقترضين من البنك لغرض الزواج قد شكلت ٧٧٪ من مجموع عدد المقترضين، ونسبة الاقتراض لغرض ترميم المساكن ٢٢٪ من مجموع عدد القروض، أما الاقتراض لغرض الحرف المهنية والعلاج فقد حصلت على أقل نسبة في مجموع عدد المقترضين، (وكالة الأنباء السعودية، ٢٣ صفر، ١٣٩٦هـ).

وبعد تولي الملك خالد -رحمه الله- بشهرين تقريباً، يواجه بنوك التسليف بأمر سام يقضي «إقراض الطلاب والمستفيدين من الضمان الاجتماعي الذين تعد دخولهم قليلة، بشرط أن يكون للمستفيد كفيل مليء يسدد البنك في حالة عجز المستفيد، والبنك لا يدقق في البحث عن الحالة المادية للمتقدم؛ وذلك تسهيلاً

للمواطن، ورغبة من البنك في استفادة كل مواطن من خدمات البنك وتحسين الوضع المادي والاجتماعي لكل أسرة». (جريدة الجزيرة، ٢٥ شوال، ١٣٩٥هـ).

وبصفة عامة، يتضح من الجدول (٣-١٢) والأشكال (٣-٥) و(٣-٦) و(٣-٧) تطور القروض التي قدمها بنك التسليف للمواطنين خلال السنوات التي واكبت عهد الملك خالد، سواء في ما يتعلق بقروض الزواج أو الترميم أو القروض الحرفية. حيث ارتفع عدد قروض الزواج من ٥٤٣٧ قرصاً خلال السنة المالية ١٣٩٥/١٣٩٤هـ إلى ١١١٨٠ قرصاً عام ١٤٠١/١٤٠٢هـ. وكذا بالنسبة لقروض الترميم التي ارتفع عددها من ١٩٤٤ م إلى ٨٠٤٧ قرصاً، وارتفعت أيضاً القروض الحرفية من ٢٤ إلى ١٧٨ قرصاً خلال المدة نفسها.

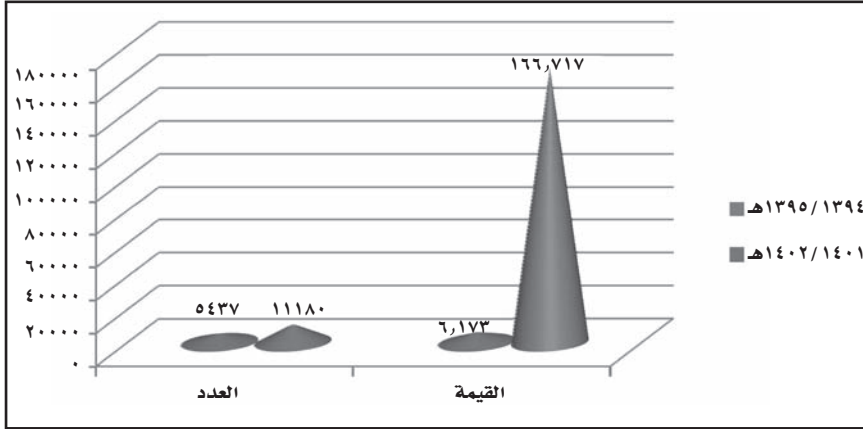
جدول (٣-١٢) تطور قروض بنك التسليف خلال عهد الملك خالد ١٣٩٥-١٤٠٢هـ

(أعداد وقيمة القروض لغرض الزواج والترميم ومزاولة الحرف)

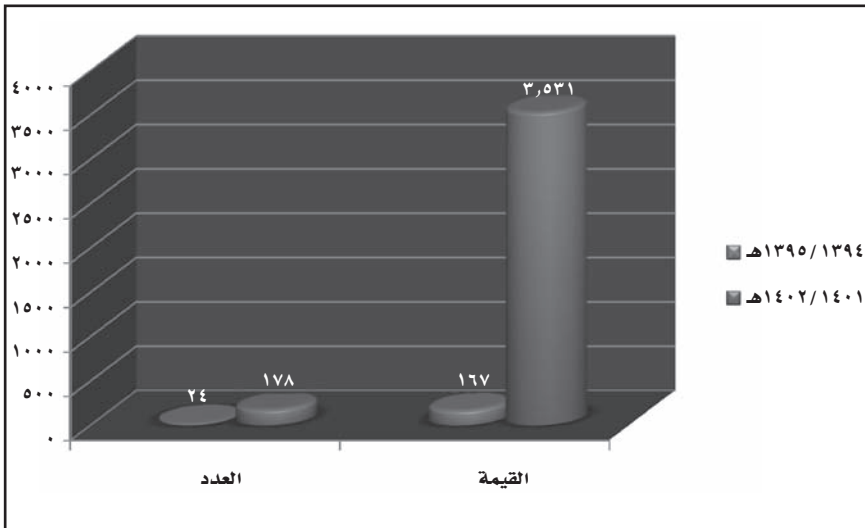
السنة المالية	قروض الزواج		قروض الترميم		القروض الحرفية	
	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة
١٣٩٥/٩٤هـ	٥٤٣٧	٦,١٧٢,٠٠٠	١٩٤٤	١٢,٨٩٢,٠٠٠	٢٤	١٦٧,٠٠٠
١٣٩٦/٩٥هـ	١١١٨٢	٢٦,٦٢٢,٠٠٠	٣٤٦٧	٢٥,٣٤٠,٠٠٠	٧٠	٥٠١,٠٠٠
١٣٩٧/٩٦هـ	١١٥١٢	٥٥,١٣٦,٠٠٠	١٣٥١٣	١٠٠,٣٦٨,٠٠٠	١٠٣	٧٦٨,٠٠٠
١٣٩٨/٩٧هـ	٥٧٤٤	٥٦,٨٧٠,٠٠٠	٩٩٧٩	٧٣,٦٩٧,٠٠٠	١٠٥	٧٧٩,٠٠٠
١٣٩٩/٩٨هـ	٤٣٦٦	٢٨,٧٦٩,٠٠٠	٤٤١٠	٣٣,٢٠٢,٠٠٠	١٥٠	١,١٣٠,٠٠٠
١٤٠٠/٩٩هـ	٢٨٠٣	٢٠,٧٧٧,٠٠٠	٢٢٦٠	١٧,٠١٩,٠٠٠	٤٠	٣٠٠,٠٠٠
١٤٠١/١٤٠٠هـ	٩٩٥٣	١٤,٩٢٣,٠٠٠	١١٠٢١	٢١٤,٣٦٤,٠٠٠	٩٨	١,٨٢٢,٠٠٠
١٤٠٢/١٤٠١هـ	١١١٨٠	١٦٦,٧١٧,٠٠٠	٨٠٤٧	١٦٠,٠٥٦,٠٠٠	١٨٧	٣,٥٣١,٠٠٠

● المصدر: الحارثي وآخرون، ١٤١٩هـ.

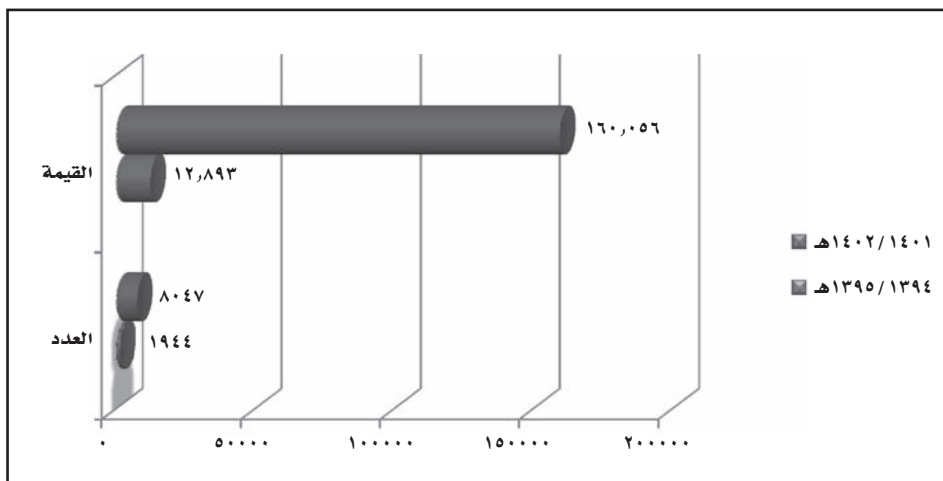
شكل (٥-٣) تطور قروض بنك التسليف خلال عهد الملك خالد ١٣٩٥-١٤٠٢ هـ (إجمالي عدد وقيمة قروض الزواج - بالمليون ريال)



شكل (٦-٣) تطور قروض بنك التسليف خلال عهد الملك خالد ١٣٩٥-١٤٠٢ هـ (إجمالي عدد وقيمة القروض الحرفية - بالمليون ريال)



شكل (٧-٣) تطور قروض بنك التسليف خلال عهد الملك خالد ١٣٩٥-١٤٠٢ هـ (إجمالي عدد وقيمة قروض الترميم - بالمليون ريال)



ولم تقتصر خدمات الإقراض على المشروعات الإسكانية فحسب بل هناك صناديق وبنوك تمويلية متخصصة أخرى تسهم في تنمية وتطوير الحياة المعيشية للمواطن السعودي. ومن هذه المؤسسات التمويلية التي تعطي مساعدات مالية للمواطن السعودي، البنك الزراعي. وقد تم إنشاؤه في عام ١٣٨٢ هـ (١٩٦٢ م) لكي يسهم في التعجيل بالتنمية الزراعية والتقليص من التحديات التي تواجهها في بلد تغلب عليه الطبيعة الصحراوية والظروف المناخية غير المناسبة، ناهيك عن الندرة في المياه وقلة القوى العاملة الوطنية المدربة. وتتمثل أهداف البنك الزراعي، كمؤسسة ائتمانية حكومية متخصصة، في تمويل مختلف مجالات النشاط الزراعي في جميع مناطق المملكة من أجل دعم التنمية الزراعية وتشجيعها ورفع الكفاءة الإنتاجية للقطاع الزراعي. ويتم ذلك عن طريق تقديم القروض الزراعية الميسرة للمزارعين وللمشروعات الاستثمارية الخاصة بهدف توفير الاحتياجات اللازمة للإنتاج، وبخاصة ما يتعلق منها بتوفير مياه الري والآلات الزراعية. هذا بالإضافة إلى الإعانات الزراعية التي تقدمها الدولة من أجل تخفيض النفقات الزراعية

اللازمة للإنتاج. ويوضح الجدول (٣-١٣) التطور في مصروفات بنوك وصناديق الإقراض الحكومية خلال المدة من ١٣٩٩هـ إلى عام ١٤٠٢هـ (السنة التي توفى فيها الملك خالد - يرحمه الله). ويلاحظ أن قطاع التنمية العقارية كان الأكثر استحواذاً على حجم القروض المنصرفة، عدا في السنتين الأخيرتين من حياة الملك خالد حيث بدأ صندوق الاستثمارات العامة يحتل المرتبة الأولى في تقديمه للقروض.

جدول (٣-١٣) تطور المنصرف الفعلي من القروض التي تقدمها البنوك والمؤسسات الائتمانية خلال عهد الملك خالد (بملايين الريالات)

السنة المالية	البنك الزراعي	بنك التسليف	صندوق الاستثمارات العامة	صندوق التنمية الصناعي	صندوق التنمية العقارية	المجموع
١٣٩٩	٨١٦	٥٥	٣٣١١	٦٨١٦	٧٤٣٥	١٨٤٣٣
١٤٠٠	١٢٤٧	٣٨	٣٥٣٨	٦٥٧٣	٨٣٣٦	١٩٧٣٢
١٤٠١	٢٣١٠	٣٧١	٨١٤١	٦١٥٧	٧٢٢٣	٢٤٢٠٢
١٤٠٢	٢٦٤٨	٣٣١	١٠١٦٣	٥٠٤٣	٧٦٢٥	٢٥٨١٠

● المصدر: الحارثي وآخرون، ١٤١٩هـ.

وبصفة عامة، فإن الزيادة المطردة في عائدات النفط، والإنفاق السخي من قبل الدولة على مؤسسات وصناديق وبنوك الإقراض المختلفة، جميعها أدت إلى تحسين أوضاع الفرد السعودي خلال عهد الملك خالد، وهذا نتج عنه ارتفاع في مستوى الدخل الفردي للموطن وبالتالي رفاهيته وتحسين مستوى معيشتته. ويوضح الجدول (٣-١٤) تطور مستوى الدخل الفردي للمواطن السعودي خلال مدة حكم الملك خالد من بداية السنة المالية ١٣٩٤/١٣٩٥هـ إلى ١٤٠١/١٤٠٢هـ.

جدول (٣-١٤) تطور مستوى الدخل الفردي للمواطن السعودي

خلال سنوات حكم الملك خالد (١٣٩٥-١٤٠٢هـ)

السنة المالية	متوسط الدخل (ريال)	النسبة المئوية للتغيير بالقياس على العام السابق
١٣٩٥/٩٤هـ	١٤٠١٠	٤١٦,١
١٣٩٦/٩٥هـ	١٣٢٢٠	٩٤,٤
١٣٩٧/٩٦هـ	١٤٨١٤	١١٢,١
١٣٩٨/٩٧هـ	١٨٩٣١	١٢٧,٨
١٣٩٩/٩٨هـ	١٦٢٥٧	٨٥,٩
١٤٠٠/٩٩هـ	١٩٣٦٣	١١٩,١
١٤٠١/١٤٠٠هـ	٣٠٦٢٠	١٥٨,٢
١٤٠٢/١٤٠١هـ	٢٧٢٤٤	١٢١,٦

● المصدر: الحارثي وآخرون، ١٤١٩هـ.

ويلحظ من الجدول مؤشرين مهمين: أحدهما نسبة الزيادة الكبيرة في دخل الفرد في أول سنة من حكمه مقارنة مع سابقتها (١٠٤١٦٪)، وثانيهما، التطور المستمر في دخل الفرد خلال سنوات حكمه -يرحمه الله- حيث زاد مستوى دخل الفرد من ١٤ ألف ريال خلال العام المالي ١٣٩٤/١٣٩٥هـ إلى ٣٧ ألف ريال خلال العام المالي ١٤٠١/١٤٠٢هـ. وكما يشير الحارثي وآخرون (١٤١٩هـ)، إلى أن هذا التطور في مستوى دخل الفرد السعودي يدل بوضوح على الطفرة الرائعة التي انتقل إليها الفرد السعودي في هذا العهد الميمون، (ص ١٤٧).

ولعلنا نختم هذا الفصل بخطاب لجلالة الملك خالد -رحمه الله- يؤكد فيه على أن الله -سبحانه وتعالى- قد أنعم على هذه الدولة بنعمة الأمن والعزة والرخاء، ومن ثم التمكين لمواصلة بناء البلاد وتقديم كل ما من شأنه خدمة المواطن ورفاهيته وتحقيق أمنه واستقراره. حيث قال في كلمته عندما رأس الجلسة السنوية لمجلس الوزراء الخاصة بإقرار الميزانية العامة للدولة للعام المالي ١٣٩٩/١٤٠٠هـ:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على رسوله الأمين، إخواني وأبنائي... السلام، وبعد.
«فإننا نشكر الله الذي مكنا من مواصلة العمل على بناء بلادنا ودعم رخائها وعزتها، وهذه الميزانية الجديدة التي تزيد عن ميزانية السنة الماضية بـ ٣٠ ألف مليون ريال ستمكن حكومتنا - إن شاء الله - من تقديم المزيد من الخدمات للمواطنين في جميع أنحاء المملكة، وعلى جميع المسؤولين واجب تنفيذها بإخلاص وأمانة بما يرضي الله ورسوله والسلام.»

وقال جلالتة: كما أوصيكم بالاهتمام بمشاريع تطوير القرى والهجر.. والخدمات التعليمية والزراعية والصحية.. وإني أحمد الله على ما وفق إليه بالنسبة لقطاع الصناعة الذي أصبح يبشر بخير - إن شاء الله -. وعليكم الحرص على أن ينفق كل مبلغ معتمد بالطرق الصحيحة التي تعود في النهاية على رفاة المواطنين وراحتهم.»

جدول (٣-١٥) توزيع ميزانية عام ١٣٩٩/١٤٠٠هـ على القطاعات

القطاع	حجم الإنفاق*	% إلى إجمالي الميزانية
تنمية القوى البشرية	١٧,١٤٤	١٠,٣
النقل والمواصلات	٢٣,٧٣٧	١٤,٣
تنمية الموارد الاقتصادية	١٢,٩٠٣	٧,٨
التنمية الاجتماعية والصحية	٩,١٨٨	٥,٥
التجهيزات الأساسية	١٨,٤٩٢	١١,١
القطاعات العسكرية	٤٧,٨٠٠	٢٨,٨
الأمن الداخلي	٨,٢٦٠	٥,٠
الأجهزة الحكومية الإدارية	١٠,٣٥٢	٦,٢
الإعانات المحلية**	٥,٢٣٧	٣,٢
القروض الحكومية	١٢,٩٠٥	٧,٨
المجموع	١٦٦,٠١٨	١٠٠,٠

● المصدر: وكالة الأنباء السعودية، ١ رجب، ١٣٩٩هـ (٢٧ مايو ١٩٧٩م).

* بالبلون ريال.

** تشمل الإعانات الغذائية والزراعية والضمان الاجتماعي وغيرها.

من أجل ذلك جاءت هذه الميزانية لتعطي اهتماماً خاصاً بكل ما يعود بالنفع على المواطن وتنميته وتطويره، وبخاصة تركيزها على قطاعات التنمية الاجتماعية كالـتعليم والصحة والأمن، كما صرح بذلك وزير الإعلام آنذاك معالي الدكتور محمد عبده يماني. ويتضح من الجدول (٣-١٥) توزيع ميزانية العام المالي ١٣٩٩/١٤٠٠هـ على قطاعات المجتمع المختلفة، التي بلغت أكثر من ١٦٦ ألف مليون ريال. ٣، ١٠٪ من إجمالي الميزانية خصص لقطاعات التنمية البشرية، وتشمل قطاعي التعليم والتدريب، وخصص لقطاع النقل والمواصلات وقطاع الاتصالات ٣، ١٤٪، أما قطاع الموارد الاقتصادية الزراعية والصناعية والكهرباء والتعدين فقد خصص له ٨، ٧٪ من إجمالي الميزانية. وخصص لقطاع التنمية الاجتماعية والصحية ورعاية الشباب ٥، ٥٪، والتجهيزات الأساسية وتشمل الخدمات البلدية والإسكان وتجهيزات المدن الصناعية وبخاصة مدينتي الجبيل وينبع ١، ١١٪، والقطاعات العسكرية ٨، ٢٨٪، والأمن الداخلي ٥٪، وأجهزة الحكومة الإدارية المختلفة ٢، ٦٪، وخصص للإعانات المحلية، وتشمل (إعانة المواد الغذائية وإعانة الإنتاج الزراعي والحيواني والمحلي الضمان الاجتماعي وإعانة الأندية والجمعيات الرياضية وإعانة شركات الكهرباء وإعانات الطلبة في الداخل والخارج) والقروض الحكومية (العقارية والصناعية والزراعية) ٢، ٣٪ و٨، ٧٪ على التوالي.

وعلى الرغم من أن كل القطاعات التي غطتها الميزانية تصب بشكل كبير في مصلحة المواطن والوطن، وتسهم بطريقة أو بأخرى في تحقيق تنميته وتحسين مستوى معيشته وأمنه واستقراره، إلا أن هناك قطاعات تمس المواطن بشكل مباشر وجميعها يندرج تحت قطاع التنمية الاجتماعية. وهذه القطاعات تشمل التنمية البشرية، والتنمية الاجتماعية والصحية، والإعانات المحلية، والقروض الحكومية. وجميع هذه القطاعات استحوذت على ٢٧٪ تقريباً من إجمالي الميزانية بقيمة (٤٤، ٤٧٤) بليون ريال، ويأتي قطاع التنمية البشرية في مقدمة قطاعات التنمية الاجتماعية من حيث نسبة الإنفاق على كامل القطاع بواقع ٦، ٣٨٪ تقريباً.

الفصل الرابع

الأبعاد التنموية لعهد الملك خالد

تقديم

تولى الملك خالد بن عبدالعزيز آل سعود -رحمه الله- الحكم في مرحلة زمنية كان يهيمن فيها قطاع النفط على الاقتصاد الوطني، بل كان المحفز الرئيس لمختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، واستناداً إلى خطة التنمية الثانية، فإن المساهمة النسبية لقطاع الزيت في الناتج المحلي الإجمالي قد بلغت ٦, ٨٦٪ عندما تولى الملك خالد حكم المملكة العربية السعودية. وفي ضوء ذلك، جاءت أهداف الخطة الثانية لتؤكد على سياستين إستراتيجيتين، وجهت البرامج التنموية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع السعودي. الأولى، ولا تزال تؤكد عليها خطط التنمية المتعاقبة: «تخفيف اعتماد اقتصاد المملكة على صادراتها من الزيت الخام عن طريق توسيع القاعدة الاقتصادية للمملكة». وثانيهما: الاستغلال الأمثل للعائدات النفطية المتزايدة من أجل «زيادة الرفاهية لجميع فئات المجتمع ودعم الاستقرار الاجتماعي في مواجهة التغيرات الاجتماعية السريعة» (وزارة الاقتصاد والتخطيط، ١٣٩٥-١٤٠٠هـ).

ولكي يتحقق الهدف الإستراتيجي الأول، أعطت خطط التنمية الثلاث الأولى (١٣٩٠-١٤٠٥هـ) أهمية وأولوية في الإنفاق الحكومي للاستثمار في بناء القاعدة الأساسية للاقتصاد الوطني (Basic Infrastructure) التي يعول عليها تنمية وتطوير القطاعات الإنتاجية المختلفة؛ لكي تسهم في تحقيق أهداف تنموية بعيدة المدى يأتي في مقدمتها تنويع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، ومن ثم تخفيف الاعتماد على تصدير النفط كمصدر وحيد للدخل الوطني. ويتضح هذا التوجه في التخطيط عندما نستعرض طبيعة توزيع الإنفاق الحكومي على قطاعات التنمية

خلال خطط التنمية جميعها (جدول ٤-١). حيث نجد أن حجم الاستثمارات في القطاعات الأساسية والموارد الاقتصادية خلال خطط التنمية الثلاث الأولى، التي واكبت عهد الملك خالد ولياً للعهد وملكاً، قد استحوذت على أعلى نسبة إنفاق مقارنة بالقطاعات الأخرى. ففي الخطة الأولى، استثمرت الدولة (٤, ٤١٪) من إجمالي الإنفاق الفعلي على الميزانية العامة للخطة في قطاع التجهيزات الأساسية، تلا ذلك استثمار (٧, ٢٧٪) في قطاع الموارد الاقتصادية.

أما في الخطة الخمسية الثانية، فقد أنفقت الدولة نصف ميزانية الخطة تقريباً على مشروعات البنية والتجهيزات الأساسية، و(٢٨٪) على تنمية وتطوير الموارد الاقتصادية. واستمر مستوى الإنفاق في إعطاء الأولوية لهذين القطاعين في الخطة الخمسية الثالثة اللذين استحوذا على (٨, ٧١٪) من إجمالي ما أنفق فعلياً على كامل الخطة. كل ذلك، وكما استعرضناه مفصلاً في الفصل الثاني من هذا الكتاب، من أجل بناء القاعدة الأساسية التي يعتمد عليها الاقتصاد الوطني، ومن ثم تحقيق الأهداف البعيدة المدى للتنمية الشاملة بصفة خاصة.

ومع ذلك، فإن الاستثمار في الإنسان السعودي وتسخير كل ما من شأنه توفير الرخاء الاقتصادي والاجتماعي له في حاضره ومستقبله كان دائماً يمثل هدفاً إستراتيجياً أكدت على أهميته خطط التنمية الثلاث الأولى التي واكبت عصر الملك خالد، والخطط المتعاقبة إلى يومنا هذا في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبدالعزيز آل سعود، حفظه الله.

جدول (٤-١) حجم الاستثمارات في قطاعات التنمية المختلفة خلال خطط التنمية السبع (١٩٧٠-٢٠٠٥م)

المجموع	التنمية الاجتماعية والصحية		الموارد البشرية		الموارد الاقتصادية		التجهيزات الأساسية		الخطة
	بليون ريال	%	بليون ريال	%	بليون ريال	%	بليون ريال	%	
١٠٠	٣٤,١	١٠,٣	٣,٥	٢٠,٦	٧	٢٧,٧	٩,٥	٤,٤	الأولى
١٠٠	٣٤٧,٢	٨	٢٧,٦	١٤,٧	٥١	٢٨	٩٧,٣	٤٩,٣	الثانية
١٠٠	٦٢٥,٢	٩,٨	٦١,٢	١٨,٤	١١٥	٣٠,٧	١٩٢,٢	٤١,١	الثالثة
١٠٠	٣٤٨,٩	١٧,٧	٦١,٩	٣٣	١١٥,١	٢٠,٤	٧١,٢	١٠٠,٧	الرابعة
١٠٠	٣٤٠,٩	٢٠	٦٨	٤٨	١٦٤,٦	١٠	٣٤,١	٢٢	الخامسة
١٠٠	٤٢٠,٤	٢٠,٨	٨٧,٥	٥١,٥	٢١٦,٦	١١,٥	٤٨,٢	١٦,٢	السادسة
١٠٠	٤٨٨,٢	١٩,٦	٥٦,٧	٢٧٦,٩	٨,٥	٤١,٧	١٥,٢	١٥,٢	السابعة
١٠٠	٢٦٠٤,٩	١٥,٦	٤٠٥,٥	٣٦,٣	٩٤٦,٢	١٩	٤٩٤,٢	٢٩,١	المجموع

● المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط، خطة التنمية السابعة (٢٠٠٠-٢٠٠٥م)، ٢٠٠١م.

ومما يدل على اهتمام الملك خالد بالمواطن السعودي، وانطلاقاً من حرص الدولة السعودية الدائم على رفع مستواه المعيشي، قال -رحمه الله- في هذا الصدد قبيل صدور الخطة الخمسية الثانية:

«من المنطق الإسلامي سوف تستمر حكومتنا في خطتها للتنمية في كافة القطاعات التي غطاها مشروع الخطة الخمسية الثانية، التي توشك على الصدور في المستقبل القريب إن شاء الله، ونرجو أن يصاحب تنفيذها ويتلوه تعديلات ملموسة وجوهرية في مستوى معيشة الشعب ورفاهيته، وتحقيق أرقى الضمان الاجتماعي لأفراده، ومكافحة الأمية، وتيسير التعليم بكافة مراحلها لجميع أبناء الشعب حتى تتطور الموارد البشرية إلى المستوى الذي يمكننا من القيام بمسؤولياتنا الجسيمة في الغد المشرق الذي يتدفق فيه الرخاء لا من مصدر واحد، وهو البترول فحسب، بل من الصناعات بكل أنواعها البترولية والتعدينية والثقيلة والخفيفة

من الزراعة التي نكتفي بها ذاتها عن كثير مما نستورد من كافة ثرواتها الطبيعية التي تكمن في أرض وطننا الكبير».

وجاء أيضاً على لسان وزير الإعلام، معالي الدكتور محمد عبده يماني ما يؤكد اهتمام الملك خالد على رفاهية المواطن وإعداده للمشاركة الفاعلة في التطوير والتنمية، وكون هذا يعد من الأهداف الأساسية لسياسة الدولة. وفي ما يأتي نص البيان:

«أكد معالي الدكتور محمد عبده يماني، وزير الإعلام اهتمام حكومة جلالة الملك وسمو ولي عهده الأمين ببرامج رعاية وتطوير وتدريب القوى البشرية في المملكة، نظراً لما يمثله العنصر البشري من أهمية بالغة في عملية التنمية وبناء المجتمع المنشود الذي ترفرف عليه الرفاهية.

وقال: إن اهتمام حكومة جلالته بهذا المجال لم يقتصر فقط على زيادة مخصصات الإنفاق على التعليم والصحة والتدريب بمعدلات لا مثيل لها، ولكنه شمل أيضاً الضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية بكافة صورها، ولكل من يحتاج إليها، عملاً بمبدأ التكافل الاجتماعي الذي تقضي به شريعتنا الإسلامية السمحة، ولتأمين مستقبل باسم لكل فرد من أفراد الأسرة السعودية الكبيرة.

وذكر معالي وزير الإعلام في تصريح أدلى به لوكالة الأنباء السعودية: أن تحقيق الرفاهية للمواطنين وإعدادهم للمشاركة الفاعلة في عملية التطوير والتنمية، هي من الأهداف الأساسية التي تقوم عليها سياسة الدولة بجميع أجهزتها، وفي مقدمتها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.

وأوضح أنه لتحقيق ذلك تقوم الحكومة بتهيئة الوسائل اللازمة لتدريب القوى العاملة، وتوفير الفرص المتساوية والعمالة المجدية للمواطنين مع الإشراف على أحوال وظروف العمل وتدعيم برامج التنمية الاجتماعية والرعاية الاجتماعية ورعاية الشباب.. وأشار في هذا الصدد إلى أن ميزانية وكالة الوزارة للرعاية الاجتماعية التي تخصص لهذه الوجوه، قد ارتفعت خلال العام الحالي ١٤٠٠هـ/

١٤٠١هـ إلى ٤٩٦ مليوناً و٣٠٠ ألف ريال، مقابل ٢٣٩ مليوناً و٣٧٩ ألف ريال خلال العام الماضي، بزيادة معدلها ٤٨ في المائة.

ونوه معالي الدكتور محمد عبده يمانى في هذا الشأن بأهمية نظام التأمينات الاجتماعية، وبما حققه في المملكة من إنجازات على مدى السنوات الثماني التي طبق خلالها.. وقال: إن هذا النظام الذي يعمل على تأمين دخل منتظم للعاملين في القطاعين العام والخاص في حالة التقاعد أو العجز أو الوفاة، قد غطى خلال عام ١٣٩٨/٩٧هـ جميع المؤسسات الخاصة التي تستخدم ٢٠ عاملاً فأكثر، مع تغطية جميع العاملين في المؤسسات العامة وقطاع الحكومة.

وأعرب عن أمله في أن يمتد ابتداءً من شهر شوال عام ١٤٠٢ هـ إن شاء الله تطبيق هذا النظام ليشمل المؤسسات التي تستخدم ما بين ١٠ عمالٍ و١٩ عاملاً، كما هو محدد له.

وأوضح معالي وزير الإعلام أن عدد العمال المشتركين في النظام قد ارتفع إلى مليون و٥٨٢ ألف مشترك، من بينهم مليون و«٣٦٣» ألفاً من العاملين في القطاع الخاص، والباقي وعددهم ٢٢٠ ألفاً من عمال الحكومة والمؤسسات العامة.. كما بلغ عدد أصحاب الأعمال المشتركين في النظام ٥ آلاف و٢٣٠ صاحب عمل من القطاع الخاص بالإضافة إلى الأجهزة الحكومية والمؤسسات العامة وعددها ٧٢٢ حالة.

وقال: إن عدد حالات المعاش التي صرفتها أجهزة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية خلال الشهور التسعة الأولى من العام الماضي ١٤٠٠هـ. قد بلغ ٣١٢ حالة معاش شيخوخة، و١١٦ حالة معاش عجز غير مهني، و٣٠١ حالة معاش للورثة، أما تعويضات الدفعة الواحدة فقد بلغت ألفاً و٣٣٤ حالة.

وكانت جملة التعويضات والمعاشات التي صرفتها المؤسسة خلال عام ١٣٩٩هـ قد بلغت ١٦ مليوناً و٢٢٢ ألف ريال، منها ٦ ملايين و٥٤٠ ألف ريال لمعاشات الوريثة، و٢ ملايين و٢٤٨ ألف ريال لمعاشات الشيخوخة، ومليون و٧٤٥ ألف ريال لمعاشات

العجز غير المهني، و٤ ملايين و٣٩٢ ألف ريال لتعويضات الدفعة الواحدة، و٢٩٧ ألف ريال لمنح نفقات الجنازة.

وأضاف معالي وزير الإعلام قائلًا: إن عدد المنشآت التي طبق عليه نظام التأمينات الاجتماعية قد زاد بمعدل ٤٠٠ في المائة عما كان عليه في بداية التطبيق، الأمر الذي يؤكد حرص حكومة جلالة الملك على أن يستظل جميع العاملين بالقطاعين العام والخاص في المملكة بمظلة التأمينات الاجتماعية.

وأشاد معاليه بالدور الذي يضطلع به نظام الضمان الاجتماعي في مجال رعاية الأفراد والأسر وتحقيق الأمن والاستقرار للمواطنين. وذكر أن ميزانية الضمان الاجتماعي للعام الحالي ١٤٠٠هـ / ١٤٠١هـ. قد بلغت بليوناً و١٨٩ مليوناً و٩٠ / ٦٠٠ ألف ريال، بزيادة قدرها نحو ١٣ مليون ريال عن العام السابق ١٣٩٩هـ / ١٤٠٠هـ.

ويصل حجم بند المعاشات والمساعدات في هذه الميزانية إلى ألف و١٠٠ مليون ريال تصرف كإعانات منتظمة للأشخاص غير القادرين على العمل بسبب ظروف اقتصادية أو اجتماعية، وذلك في صورة إعانات شهرية أو إعانات طوارئ للأشخاص الذين يتعرضون لكوارث طبيعية.

وأوضح معالي الدكتور محمد عبده يماني: أن عدد الحالات التي شملت بنظام المعاشات حتى نهاية عام ١٣٩٩هـ / ١٤٠٠هـ قد بلغ ٢٤٦ ألفاً و٣٣٥ حالة، صرف لها مبلغ ٩٣١ مليوناً و١١٨ ألفاً و٧٦٢ ريالاً... في حين بلغ عدد الحالات التي شملت بنظام المساعدات ٢٥ ألفاً و٧٨٦ حالة، صرف لها مبلغ ١٢٢ مليوناً و٧٢٣ ألفاً و٤٨٩ ريالاً، وقد شملت هذه المساعدات الكوارث والتكبات وأسرى السجناء والعجز الجزئي والأجهزة التعويضية.

وتناول معاليه مجالات الرعاية الاجتماعية الأخرى التي توافرها حكومة جلالة الملك لمن يحتاج إليها، فقال: إن بالمملكة الآن ٢٨ مركزاً للتربية الاجتماعية

والتوجيه الاجتماعي والرعاية والملاحظة والحضانة الاجتماعية، تستهدف كلها توفير الرعاية المجانية للصغار والمسنين المحتاجين للرعاية، كإعانة الأيتام وكبار السن وتعليم الأحداث وإعادة تأهيل الجانحين منهم، ورعاية الأطفال الذين لا مأوى لهم.. كما أن هناك أربعة مراكز للتأهيل المهني للإناث بالرياض.. وتقوم هذه المراكز بتعليم الأشخاص المعوقين بدنياً وعقلياً، وتدريبهم على عدد من الحرف التي تناسبهم.. كما تقوم وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بصرف إعانة نقدية سنوية قدرها ستة آلاف ريال لأسرة كل معوق... ويحظى المكفوفون والمكفوفات برعاية خاصة فيما يتعلق بتدريبهم في مراكز التأهيل المهني، ويتمتعون بالميزات نفسها التي يتمتع بها طلاب المراكز من سكن وملبس ومأكل ومكافأة شهرية. ومضى معالي وزير الإعلام قائلاً: إن بالمملكة أيضاً ثلاثة عشر مركزاً للتنمية الاجتماعية تعمل بالمناطق الريفية، وستة مراكز للخدمة الاجتماعية تعمل بالمناطق الحضرية. وتقوم كلها بالعمل على تحسين مستوى معيشة الأفراد عن طريق تقديم المساعدات الحكومية لهم، وتنمية روح الاعتماد على النفس لديهم، كما تقدم خدماتها في مجال التعليم والصحة ومشروعات الجهود الذاتية كالتعاونيات والمكتبات والمستوصفات ورعاية الشباب.

وأشار معالي وزير الإعلام إلى أن الخدمة والرعاية الاجتماعية المجانية التي تقدمها حكومة المملكة لمختلف الأفراد قد امتدت لتشمل حتى ظاهرة التسول والمتسولين، بهدف القضاء على هذه الظاهرة المكروهة، وإن كانت ظاهرة عابرة... وقال: إن مكاتب مكافحة التسول تقوم بدراسة حالة المتسول الاجتماعية ووضع الحلول الإيجابية لمعالجة مشكلته عن طريق إيجاد العمل المناسب للقادر على العمل أو إحالة ذوي العاهات إلى مراكز التأهيل المهني للمعوقين والمرضى إلى المستشفيات والأيتام والأحداث إلى دور التربية الاجتماعية والمحتاجين إلى الضمان الاجتماعي للحصول على المساعدة المالية اللازمة، وحول برامج تدريب

وتأهيل القوى البشرية في المملكة ذكر معالي وزير الإعلام أن عدد مراكز التدريب والإعداد المهني التي أقامتها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية قد بلغ حتى الآن ٢٣ مركزاً في مختلف مدن المملكة. وقال: إن هذه المراكز تهيئ أفضل الفرص لتدريب الشباب نظرياً وعملياً في مختلف المهن والصناعات، حتى يمكنهم أن يشاركوا بجهودهم المبدعة في مشروعات التنمية الطموحة التي تنفذها المملكة، مع الاستغناء بقدر الإمكان عن الأيدي العاملة الأجنبية. وأضاف أن الآلاف من الشباب السعودي قد تخرجوا من هذه المراكز، وأنهم يشاركون حالياً في نهضة بلادهم الصناعية والعمرانية، ويغطون جانباً مما تحتاجه الأيدي الفنية المدربة.

وأشار إلى الحوافز التي وضعتها الدولة لحث الشباب على الالتحاق بهذه المراكز، ومنها -على سبيل المثال-: توفير المسكن والملبس والمواصلات والمكافآت الشهرية، التي تصل في بعض الأحيان إلى أكثر من ألف ريال للمتدرب، إلى جانب صرف قرض قيمته مئة ألف ريال من بنك التسليف السعودي لكل من يرغب في فتح ورشة خاصة به بعد التخرج.

وأكد معالي الدكتور محمد عبده يماني في ختام تصريحه: أن الدولة لا ولن تألو جهداً في سبيل رعاية وتأهيل الشباب السعودي وإعداده ليقوم بدوره في تنفيذ وإدارة كافة المشاريع التي يجري تنفيذها، بهدف تكوين القاعدة الصناعية والمهنية المنشودة لعصر ما بعد البترول». (وكالة الأنباء السعودية، ١٤٠١/٣/٤هـ).

منجزات التنمية الاجتماعية في خطة التنمية الثالثة

في خطة التنمية الثانية (١٣٩٥-١٤٠٠هـ) التي أكدت على المزيد من التقدم في تحقيق الرخاء الاقتصادي والاجتماعي للمواطن السعودي ضمن أهدافها، حرصت الحكومة في جهودها لتحقيق برامجها الاجتماعية من خلال توفير السلع الضرورية والغذائية، وتوفير فرص التعليم المجاني على كافة المستويات، وإقامة المرافق العلاجية المجانية، وتأمين السكن المناسب لذوي الدخل المحدود، ومنح قروض دون فائدة، وتقديم الإعانات للفئات الأخرى بهدف أن يكون لكل أسرة سعودية بيت تملكه، وتوسيع نطاق شمول الضمان الاجتماعي، وغير ذلك من الخدمات الاجتماعية والصحية لجميع أفراد المجتمع السعودي، (وزارة التخطيط، ١٣٩٥-١٤٠٠هـ، ص. ٢٩-٣٠).

وعلى الرغم أن قطاع التجهيزات الأساسية استمر في حصوله على النصيب الأكبر من الإنفاق الحكومي خلال سنوات خطط التنمية الثلاث الأولى (١٣٩٠-١٤٠٥هـ)، إلا أن خطة التنمية الثالثة أيضاً أعطت الأولوية في أهدافها لقطاع التنمية البشرية، خاصة بعد أن أرست الخطتين السابقتين معظم ما تطلبته القطاعات الإنتاجية من بنى تحتية ضرورية لتنميتها وتطويرها، بعد ذلك كان من الأهمية أن توجه الخطة الثالثة وما يليها لتلبية احتياجات المجتمع من القوى البشرية المتخصصة والماهرة.

من أجل تحقيق هذا الهدف، خصص لقطاع التعليم ٥٢,٥ بليون ريال من ميزانية الخطة؛ لكي يتحقق في نهايتها ما يأتي:

- أن يزيد عدد الطلبة في مختلف مراحل التعليم إلى الضعف (١,١ مليون طالب) في نهاية الخطة الثالثة.

- زيادة أعداد الخريجين من ٢, ٤٩٤ ألفاً حسب إحصاءات نهاية الخطة الثانية إلى ٧٠٣ آلاف طالب مع نهاية الخطة الثالثة. ومن ثم زيادة أعداد الخريجات من ٤, ٢٤٩ ألفاً إلى ٦, ٤٠١ في نهاية الخطة الثالثة.
- ارتفاع عدد الطالبات من ٦, ٣٤٨ ألفاً إلى ٧, ٦١٣ ألف طالبة مع نهاية الخطة الثالثة.
- لاستيعاب خريجات الثانوية العامة، تمت الموافقة على تأسيس أربع كليات للبنات، ثلاث كليات تم تأسيسها خلال العام المالي ١٤٠١/١٤٠٢هـ في كل من المدينة المنورة وأبها والقصيم، وفي العام التالي (١٤٠٢/١٤٠٣هـ) تأسست الكلية الرابعة في تبوك.

وبالفعل، فقد زاد عدد المتحقيين من الطلبة بالتعليم العام خلال خطة التنمية الثالثة إلى نحو ٧٣٩,٨٧٧ طالباً و٩٥٧,٦٢١ طالبة خلال العام الدراسي ١٤٠٣/١٤٠٤هـ، بنسبة زيادة مقدارها ٨, ٤٪ للطلبة، و٣, ٩٪ للطالبات، وتوضح الزيادة الأكثر في عدد الطالبات مقارنة بالطلبة. وفي ضوء الأهداف التي حددتها الخطة الخمسية الثالثة، فإن إجمالي الطالبات قد ارتفع في نهاية عام ١٤٠٣/١٤٠٤هـ بنسبة ١١٥٪ مقارنة بنسبة الزيادة في عدد الطلبة التي بلغت ٩٧٪، وهذا لا يدعم فقط ما كانت تطمح الخطة الثالثة في تحقيقه بل يعد مؤشراً واضحاً على زيادة التحاق المرأة السعودية بالتعليم، ويدعم ذلك أن عدد خريجات الثانوية العامة من مدارس الرئاسة العامة لتعليم البنات في العام الدراسي ١٤٠٣/١٤٠٤هـ كان أكثر من الخريجين من الطلبة في وزارة المعارف (١٤,٨٠٠ و ١٣,٠٠٠ على التوالي).

وفي قطاع التعليم العالي، كان عدد الجامعات قد ارتفع في عهد الملك خالد إلى سبع جامعات، إضافة إلى ١١ كلية للبنات. ثم مع بداية خطة التنمية الثالثة ارتفع عدد الكليات التي تتكون منها الجامعات السبع من ٥٢ كلية إلى ٧١ كلية عند حلول العام الدراسي ١٤٠٣/١٤٠٤هـ. وفي العام نفسه، كان عدد المتحقيين

بمؤسسات التعليم العالي ٧٧،٦٦١ طالب وطالبة، (وزارة الاقتصاد والتخطيط، ١٤٠٥-١٤١٠هـ).

أما في مجال الخدمات الصحية، فبفضل الله ثم بفضل الجهود التي بذلت في تطوير وتوسعة الخدمات والمرافق الصحية كماً وكيفاً وفي مختلف مناطق المملكة، فقد ساهم كل ذلك في تحسين مستوى الخدمات الصحية وزيادة معدلاتها للسكان.

وكما يشير الربيعة (١٤١٩هـ) إلى أن من أهم أهداف خطة التنمية الثالثة لتطوير القطاع الصحي في المملكة كان يتمثل في الجهود الرامية إلى «التوسع في الخدمات الصحية في جميع مناطق المملكة من أجل تحقيق هدف الصحة للجميع». من أجل ذلك، فقد «شهدت هذه الخطة دمج خدمات المكاتب الصحية ومراكز رعاية الأمومة والطفولة مع الخدمات العلاجية التي تقدمها المستوصفات والتي أصبحت بموجب القرار الوزاري رقم ٢٥٧/١٤٥٩/٥٠ في ١٧/٨/١٤٠٠هـ مراكز للرعاية الصحية الأولية لتقدم الخدمات الصحية الوقائية التطويرية والعلاجية للمواطنين قرب سكنهم وأماكن عملهم وبطريقة شاملة لكل أفراد الأسرة». (ص ١٥).

وبصفة عامة، أسهمت الخطة الخمسية الثالثة في عملية التطور والتوسع في القطاع الصحي بشكل ملحوظ وبخاصة في تطور الخدمات والمرافق الصحية التي، بلا شك، انعكست إيجاباً على صحة المواطن وتوفير خدمة الصحة للجميع. حيث ارتفع معدل أسرة جميع المستشفيات في المملكة من ٩٩،١ في عام ١٤٠٠هـ إلى ٢،٢ لكل ١٠٠٠ من السكان في عام ١٤٠٤هـ، كذلك ارتفع معدل الأطباء من ٦،٧ في عام ١٤٠٠هـ إلى ١١،٥ طبيياً لكل ١٠٠٠ من السكان في عام ١٤٠٤هـ. ويمكن أن يعزى الارتفاع الكبير في عدد الأطباء في المملكة إلى سببين: الأول حرص

الحكومة السعودية على تغطية العجز في المهن الطبية عن طريق استقدام أطباء من مختلف أنحاء العالم لمواكبة الزيادة المطردة في عدد السكان، وثانيهما الزيادة في الإقبال على الكليات والمعاهد الصحية في جامعات وكليات المملكة من الدارسين والدارسات من المواطنين، (جدول ٤-٢). ويوضح الجدول (٤-٢) أيضاً أهم المؤشرات الإحصائية المتعلقة بتطور الخدمات والمرافق الصحية التابعة لوزارة الصحة من خلال مقارنة بين الوضع في بداية الخطة الخمسية الثالثة والتطور الذي حصل في نهايتها.

جدول (٤-٢) تطور المرافق والخدمات الصحية خلال سنوات خطة التنمية الثالثة من عام ١٤٠٠هـ إلى عام ١٤٠٤هـ

المرافق الصحية	١٤٠٠هـ	١٤٠٤هـ	% الزيادة
عدد المستشفيات بوزارة الصحة	٦٩	٩٢	٣٥
عدد المستشفيات في الأجهزة الأخرى	٤٠	٥٢	٣٠
معدل أسرة مستشفيات وزارة الصحة لكل ١٠٠٠ من السكان	١,٣٦	١,٥٦	٥٨
معدل الأطباء في مستشفيات وزارة الصحة لكل ١٠٠٠ من السكان	٦,٧	١١,٥	٩٨,٥
عدد مراكز الرعاية الصحية الأولية	٨٨٩	١٣٠٦	٤٧
عدد هيئة التمريض العاملة في المملكة	١٢,١٢٣	٢٣,٧٨٧	٩٦,٢
عدد طلبة كليات الطب والعلوم الطبية والمساعدة	٢,٤٢٥	٤,٣٤٢	٧٩

● المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط، الخطة الخمسية الرابعة (١٤٠٠-١٤٠٥هـ).

وإضافة إلى ما تقدمه المستشفيات العامة من خدمات ورعاية صحية، هناك المستشفيات المتخصصة، كمستشفى الملك فيصل التخصصي، والمستشفيات العسكرية، وبعض المستشفيات المتخصصة في وزارة الصحة، التي توافر للمواطنين الخدمات الطبية النادرة والمتخصصة، وبالتالي التقليل من سفر المواطنين إلى خارج المملكة للعلاج، (المرجع السابق، ص ص ٣٤٤-٣٥١).

وفي مجال الخدمات الاجتماعية، التي توافرها الدولة من أجل تحقيق الاستقرار الاجتماعي وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين، ومن ثم دعم وتشجيع الإنتاج المحلي من ناحية، والتخفيف من الآثار المترتبة نتيجة للتحول الاقتصادي والاجتماعي السريع الذي مر به المجتمع السعودي، تم خلال فترة الخطة الخمسية الثالثة تنفيذ العديد من البرامج الاجتماعية التي قدمها ٢٢ مركزاً للتنمية الاجتماعية، و١٧ لجنة للتنمية المحلية في المناطق التي لا توجد بها مراكز للتنمية الاجتماعية. ولكي يشارك المواطن في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، فإن دور الجمعيات التعاونية، التي أصبح عددها في عام ١٤٠٣/١٤٠٤ هـ ١٦٢ جمعية، كان له الدور الفاعل في استغلال موارد المجتمع المحلي وتسخيرها لخدمة المجتمع والمواطن. وتشارك الجمعيات الخيرية أيضاً في أنشطة الخدمات الاجتماعية، التي ارتفع عددها خلال خطة التنمية الثالثة من ٢٣ جمعية في عام ١٤٠٠ هـ إلى ٧٥ جمعية في عام ١٤٠٤ هـ.

ويعد الضمان الاجتماعي من أهم الخدمات الاجتماعية التي حرصت، وما زالت، تحرص الدولة على تقديمها للمواطنين، وبخاصة تلك الفئات العاجزة والمحرومة والفقيرة، وكذلك المسنون والأطفال من ذوي الظروف الخاصة وغيرهم من الذين لا يوجد لديهم مورد رزق أو دخل ثابت. من أجل ذلك، زاد عدد مكاتب الضمان الاجتماعي من ٦٧ في عام ١٤٠٠ هـ إلى ٧٥ مكتباً مع نهاية الخطة الخمسية الثالثة (١٤٠٤ هـ). وارتفعت أيضاً، خلال الخطة الثالثة، المعاشات والمساعدات بنسبة ٤٠٪، وبخاصة بعد قرار مجلس الوزراء رقم ١٤٦ في ٢٠/٨/١٤٠١ هـ، الذي اعتمد رفع معاش العائل إلى ٢٢٦٨ ريالاً سنوياً، و١١٣٤٠ ريالاً للأسرة المكونة من سبعة أفراد.

البعد الإستراتيجي للتنمية في عهد الملك خالد

تتميز مرحلة التنمية والبناء الاقتصادي والاجتماعي في عهد الملك خالد، رحمه الله، كونها أسهمت في إرساء أهم إنجازات تموي عرفته مسيرة التنمية الوطنية الشاملة في المملكة العربية السعودية والبدء فيه. ويتمثل هذا الإنجاز في تبني الدولة لنموذج الاستدامة في التنمية التي واكبت بداية الخطة الثانية وبداية عهده عندما أخذت المملكة بالخيار الإستراتيجي الذي يضمن - بعد توفيق الله تعالى - تحقيق أولويات التنمية الوطنية وأهدافها الإستراتيجية على المدى البعيد من جهة، ويعطي الأولوية للبرامج والسياسات التي تضع الإنسان السعودي هدفاً ووسيلة لتحقيق عملية التنمية. فكما ذكرنا عند حديثنا عن تجربة التنمية في عهد الملك خالد في الفصل الثاني أن المملكة كان لديها عدد من الخيارات التنموية، من بينها الاستمرار في الاعتماد على تصدير البترول الخام، أو الاعتماد على الاستثمار الأجنبي المباشر، أو استغلال الميزة النسبية في البترول والغاز الطبيعي لبناء الأساس الصناعي للاقتصاد الوطني. فكان الخيار الأخير هو الخيار الإستراتيجي الذي اختارته المملكة، وكان هو أيضاً الخيار الذي وجه أهداف وسياسات خطط التنمية منذ الخطة الثانية، من أجل ذلك كانت التجهيزات الأساسية للاقتصاد الوطني تستحوذ على النسبة الأكبر من الإنفاق الحكومي على قطاعات التنمية المختلفة، وبخاصة في خطتي التنمية الثانية والثالثة.

إن ما يعزز هذه الرؤية الإستراتيجية هو كونها تركز على الاستغلال الأمثل لقطاع النفط الذي يعد المصدر الرئيس للاقتصاد الوطني، وكونها أيضاً طويلة الأجل؛ لأنها تأخذ في الحسبان أهمية الاستدامة في التنمية التي تضمن - بعد مشيئة الله - استمرارية العطاء والنمو الذي تستفيد منه الأجيال الحاضرة والمستقبلية، (وزارة الاقتصاد والتخطيط، ٢٠٠٢م).

ولما كان القطاع الصناعي يمثل الركيزة الأساسية والرائدة في تحقيق هدف المملكة الإستراتيجي الذي يسعى إلى تنويع القاعدة الاقتصادية الوطنية، ومن ثم تخفيف الاعتماد على تصدير البترول الخام كمصدر رئيس للدخل، صَدَرَ مع بداية خطة التنمية الثانية (١٣٩٥-١٤٠٠هـ) التي واكبت بداية عهد الملك خالد، المرسومُ الملكي بإنشاء الهيئة الملكية للجبيل وينبع لتكون أكبر قاعدتين صناعيتين تتركز فيهما مرافق الصناعات الأساسية الهيدروكربونية في المملكة. وفي العام التالي (١٣٩٦هـ) تم إنشاء الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) كشركة حكومية تتولى الاستثمار في قطاع الصناعات البتروكيمياوية والثقيلة تتركز معظم مشروعاتها في مدينتي الجبيل وينبع.

ويتضح مفهوم الاستدامة في التنمية من منطلق كون التصنيع يعد القطاع الرائد في استغلال الموارد الوطنية المتاحة، وأن التوسع في العملية الإنتاجية أفقياً ورأسياً يسهم بشكل مباشر في تنويع مصادر الدخل في القطاعين العام والخاص، ناهيك عن دور الصناعة في نقل وتوطين التقنية، وتوظيف وتدريب العمالة الوطنية. هذا النموذج لمفهوم التنمية المستدامة في المملكة كان نتيجة لرؤية ملك ودعمه المتواصل لكل ما من شأنه تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة في المجتمع السعودي بحيث تسهم في تحسين مستوى معيشة المواطن السعودي على المدى القريب والبعيد. بل إن الاهتمام بالإنسان السعودي والاستثمار في تعليمه وتدريبه كان بالنسبة للملك خالد، وإخوانه من بعده، يمثل الأساس في بناء الدولة من خلال مشاركته الفاعلة في مجالات الإنتاج المختلفة. من أجل ذلك، بدأت خلال عهد الملك خالد سياسة السعودية، التي على الرغم من أن بداياتها كانت عملية إحلالية، إلا أنها ساهمت كثيراً في مشاركة فعلية للمواطن السعودي في إدارة وتطوير الكثير من البنوك والشركات الكبرى الوطنية، وتأتي أرامكو السعودية وسابك في مقدمة هذه الشركات. وتمثل سابك في الوقت الحاضر نموذجاً رائعاً في عملية السعودية المنتجة، حيث تتجاوز نسبة السعوديين العاملين في جميع شركاتها اليوم ما يقرب

من ٨٠٪، بل أن في بعض شركاتها تصل هذه النسبة إلى ٩٤٪، (يماني، هاشم، ٢٠٠٢).

<http://www.sabic.com/me/ar/newsandmediarelations/speeches/20041020.aspx>

وفي إطار سياسة السعودية أيضاً، نذكر هنا التجربة الرائدة التي حققتها وزارة البترول والثروة المعدنية في عهد الملك خالد في تنفيذها للسياسة المدروسة لعملية السعودية. حيث كانت سياسة الوزارة تتمثل في «استبدالها الخبراء والعمال الأجانب بمواطنين سعوديين كلما كان ذلك ممكناً». ففي خبر نشرته النيويورك تايمز في ٣٠/٨/١٤٠٩هـ، الموافق ٦/٤/١٩٨٩م، عن خطوة رئيسة اتخذت في عملية السعودية، وذلك بعد وفاة الملك خالد بسبع سنوات، جاء فيها «خلال عشاء هادئ أقيم منذ بضعة أيام قام آخر أمريكي يرأس أكبر شركة بترول في العالم بتسليم اختصاصاته إلى أول رئيس سعودي للشركة، أما السعودي فهو رجل بدأ العمل هناك منذ أكثر من ٤٠ عاماً كموظف بسيط، ثم حصل على درجات في الهندسة والإدارة دعمتها الخبرة العلمية التي اكتسبها من خلال تدرجه في سلم وظائف الشركة. وبهذا، تم تحويل شركة الزيت العربية الأمريكية من الأمريكي جون ج. كيلبر إلى السعودي علي النعيمي، وكان ذلك في دار (هاملتون هاوس)، و«هاملتون» هو اسم أول محام أمريكي أجرى قبل ٥٦ عاماً مفاوضات لعقد أول اتفاقية مع المملكة وشركات الزيت الأمريكية، وأدت هذه المفاوضات لاحقاً إلى قيام شركة أرامكو، وجرى نقل الاختصاصات دون دمج جرياً على تقاليد أرامكو».

ولقد تمثلت في هذا الحدث لحظة عظيمة، سواء من الناحية السعودية أو من الناحية الدولية؛ لأن زيت المملكة الذي بقي كامناً تحت رمال صحاريها زمناً طويلاً، ثم جاءت مصالح أجنبية تديره، قد صار في آخر المطاف ثروة قومية يسيطر عليها ويديرها الذين تكمن هذه الثروة تحت أرضهم، (القضيبي، ١٤١٨هـ، ص ١٠-١٥، الفارسي، ١٤١٦هـ، وزارة البترول والثروة المعدنية، www.mopm.gov.sa).

التنمية المستدامة وإنجازات

التجربة التنموية في المملكة

إن الاستثمار في الإنسان يعكس أيضاً أهمية التنمية البشرية المستدامة، التي تعد نظرية في التنمية الاقتصادية الاجتماعية، وليس الاقتصادية فحسب؛ لأن التنمية البشرية المستدامة تجعل الإنسان منطلقها وغايتها، وتتعامل مع الأبعاد البشرية أو الاجتماعية للتنمية لكونها العنصر الأساس، وفي الوقت نفسه تنظر للطاقت المادية بوصفها شرطاً من شروط تحقيق هذا النوع من التنمية، وبالتأكيد فإنها لا تهمل أهميتها ودورها في تحقيق أهداف التنمية الشاملة. من أجل ذلك، حرص القائمون على التخطيط للتنمية في المملكة وخلال مراحلها المختلفة وخطط التنمية المتعاقبة على تفعيل التنمية البشرية المستدامة من خلال «... توفير جميع المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية من خلال تفعيل التنمية المستدامة لتحقيق مجموعة من الأهداف الإستراتيجية الرئيسة الرامية إلى رعاية المواطن (السعودي) وتحقيق طموحاته، والارتقاء بجودة الحياة ومستوياتها، ورفع مستوى التعليم والخدمات الصحية مع اهتمام مباشر بالإنسان لكونه المحرك الرئيس لاستغلال الموارد الطبيعية بكفاءة عالية». (وزارة الاقتصاد والتخطيط، ٢٠٠٢م).

وبالفعل هذا ما يميز تجربة التنمية في المملكة منذ المرحلة الأولى للتخطيط في عام ١٣٩٠هـ (١٩٧٠م) إلى يومنا هذا. ويمكن أن نميز بين مرحلتين تنمويتين مرت بها تجربة التخطيط للتنمية في المملكة. الأولى، التي واكبت عهد الملك خالد منذ أن كان ولياً للعهد إلى وفاته، يرحمه الله، وهي المرحلة التي امتدت من الخطة الأولى إلى الثالثة (١٣٩٠-١٤٠٥هـ)، حيث اتسمت هذه المرحلة بالزيادة الكبيرة في العائدات النفطية التي طوعت لتمويل النفقات العامة على التجهيزات الأساسية وتوفير الخدمات والمرافق التي كانت متطلباً ضرورياً لتنويع وتطوير الاقتصاد

الوطني. تلا ذلك مرحلة اتسمت بالانخفاض النسبي للإيرادات العامة النفطية بسبب عدم الاستقرار في أوضاع الأسواق العالمية للنفط التي بدأت في عام ١٩٨٥م، مما نتج عن ذلك التوجه إلى الترشيد في الإنفاق العام، إلا أنه قد صاحب ذلك التحسين في أداء المؤسسات العامة، والتركيز على القطاعات الإنتاجية والبشرية التي تسهم في تنويع القاعدة الاقتصادية الوطنية ومن ثم مصادر الدخل وذلك من خلال زيادة الاستثمار في القطاعات الإنتاجية والخدمية غير النفطية.

وبصفة عامة، فإن المتأمل في إنجازات خطط التنمية التي بدأ تنفيذها في عام ١٣٩٠هـ إلى يومنا هذا، يجد أنها قد نجحت «... في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وفرص العمل، وفي إقامة قاعدة واسعة من التجهيزات الأساسية المادية والمؤسسية التي أسهمت في تطوير الفعاليات الاقتصادية المختلفة ونقل التقنية المتقدمة وفي تحقيق مستويات جيدة من الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية. فقد تم تنفيذ العديد من البرامج والمشاريع الإنمائية في القطاعات المختلفة في إطار جيد من التنسيق فيما بينها على المستويات كلها. ولعل في التحسين السريع الواضح في مستويات المعيشة وفي التطور العمراني وزيادة المنتجات الوطنية مؤشراً يبرز هذا النجاح». (وزارة الاقتصاد والتخطيط، ٢٠٠٨، ص ٦) ومن أبرز المؤشرات الدالة على هذا النجاح نستطيع أن نلخصه في ما يأتي:

١- بصفة عامة، فإن خطط التنمية الطموحة التي شهدت إنفاقاً كبيراً على قطاعاتها المختلفة خلال الخمس والثلاثين سنة الماضية، قد نجحت في تأسيس القاعدة التحتية للاقتصاد السعودي، ومن ثم توافرت متطلبات القطاعات المادية والاجتماعية والبيئية. فمنذ بداية الخطة الخمسية الأولى عام ١٣٩٠هـ (١٩٧٠م) إلى نهاية الخطة السابعة (١٤٢٥هـ/٢٠٠٥م)، بلغ إجمالي ما أنفق على الاستثمارات الحكومية في قطاعات التنمية (٦٠٢، ٢) بليونين ومليارين وستمئة مليار ريال، ٧، ٢٨٪ منها خصصت للتجهيزات الأساسية، ٣، ٣٦٪ لتنمية الموارد البشرية، ٥، ١٩٪ لتنمية الموارد الاقتصادية، و٥، ١٥٪ صرفت

على قطاعي التنمية الصحية والاجتماعية. أي أن قطاعات التنمية الاجتماعية الرئيسية (البشرية والخدمات الاجتماعية والصحية) قد استحوذت على أكثر من نصف الإنفاق الحكومي (٨, ٥١٪)، (المرجع السابق، ص ٧١).

٢- زيادة الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة من بداية الخطة الخمسية الأولى (١٣٩٠-١٣٩٥هـ/١٩٧٠-١٩٧٥م) إلى نهاية العام المالي ١٤٢٨/٢٧هـ (٢٠٠٧م) من ١٥٦,٧ بليوناً بالأسعار الثابتة لعام ١٤٢٠هـ إلى ١, ٨١٣ بليوناً ريال. وكنتيجة مباشرة لما حققته خطط التنمية في جهودها لتنويع الاقتصاد السعودي، زادت قيمة إيرادات القطاعات غير النفطية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي من ٥٤٩ مليون ريال في عام ١٣٩٠هـ إلى ٦٢ بليون ريال في عام ١٤٢٨هـ.

٣- ارتفعت أيضاً قيمة الصادرات خلال المدة نفسها من ٧, ٩ بلايين إلى ٨, ٩٣٦ بليون ريال تقريباً، وكذلك بالنسبة للصادرات غير النفطية التي ارتفعت من ٢٨ مليون ريال في عام ١٣٩٠هـ إلى ٥, ١٠٤ مليون في عام ١٤٢٨هـ.

٤- ونتيجة للاهتمام الواضح في جميع خطط التنمية بالتنمية الاجتماعية التي تسهم بشكل كبير في رفع مستوى معيشة المواطن وتحسين نوعية حياته، فقد حققت خطط التنمية الكثير من الإنجازات في قطاعات التعليم والصحة والإسكان وغيرها من المجالات التي نستعرضها في ما يأتي:

- زيادة متوسط العمر للمواطن السعودي من ٥٢ سنة في عام ١٣٩٠هـ إلى ١, ٧٣ سنة في عام ١٤٢٨هـ.
- ارتفع عدد العمالة السعودية من مليون ومئتي ألف (٢, ١) في عام ١٣٩٠هـ إلى ٦, ٣ ملايين عامل في عام ١٤٢٨هـ، بمتوسطة نسبة زيادة سنوية بلغت ٣٪.
- زادت قيمة القروض التي تقدمها مؤسسات الإقراض الحكومية المتخصصة من ٤٣٣, ١٨ بليوناً في عام ١٣٩٩هـ إلى ٨١٠, ٢٥ بليون ريال في عام ١٤٠٢هـ،

ثم ارتفعت إلى ٦, ٣٧١ بليون ريال في عام ١٤٢٨هـ. ويأتي صندوق التنمية العقارية في مقدمة الصناديق أهمية؛ نظراً لدوره الرائد في توفير المساكن للمواطنين وأغراضهم الاستثمارية المختلفة، حيث زادت قيمة القروض التي صرفها الصندوق من ٣٣٦, ٨ بلايين في عام ١٤٠٠هـ إلى ٥, ١٥٤ بليون ريال مع نهاية عام ١٤٢٨هـ، أي بما يعادل نسبة ٦, ٤١ من مجموع القروض التي تقدمها مؤسسات الإقراض الحكومية المختلفة.

- ومع بداية خطة التنمية الأولى (١٣٩٠هـ) شرعت الدولة في تقديم إعانات حكومية تصرفها للمواطنين من ذوي الدخل المحدود من خلال قروض ميسرة بدون فوائد من أجل تحسين مستوى معيشتهم والاستثمار في ما يوفر لهم دخولات ثابتة. وقد بلغت قيمة ما صرف على هذه الإعانات في بدايتها ٤٩ مليون ريال، وارتفعت بعد ذلك إلى ما يقرب من ١٣ بليوناً في عام ١٤٠٩هـ، ثم وصلت قيمة هذه الإعانات إلى ٧, ١٦ بليوناً ريال في عام ١٤٢٨هـ. أما إجمالي ما انفق على هذه الإعانات منذ بدايتها إلى عام ١٤٢٨هـ فقد بلغ ١, ٢٦٨ بليون ريال.

- وهناك الإعانات الاجتماعية غير المباشرة، وتتعلق بدعم الدولة للمواد الغذائية والسلع الضرورية الأخرى؛ لكي تصل إلى المواطن بأسعار مناسبة. وقد بدأ هذا النوع من الإعانات مع بداية الخطة الخمسية الثانية (١٣٩٥هـ)، حيث بلغت قيمة ما أنفقته الدولة لدعم المواطنين ٧٥٠ مليون ريال، ارتفع في نهاية الخطة (١٤٠٠هـ) إلى بليون ريال ونصف (٥, ١)، ثم إلى بليونين وستمائة مليار (٦, ٢) مع نهاية الخطة الثالثة (١٤٠٥هـ). وقد بلغ إجمالي ما صرف على هذه الإعانات في عام ١٤٢٨هـ نحو ٣, ٢٢ بليون ريال.

- وفي ما يتعلق بالتطور في القطاع الصناعي، فقد ارتفع إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي من ٣, ٨ بلايين ريال في عام ١٣٩٠هـ إلى ما يقرب من ٤, ٩٨ بليون ريال في عام ١٤٢٨هـ. ونتيجة للاستثمار الضخم الذي بدأ في خطة التنمية

الثانية في قطاع الصناعات البتروكيمياوية، فقد ارتفعت القيمة المضافة التي حققها هذا القطاع من ٣, ٠ بليون في عام ١٤٠٣/١٤٠٤هـ إلى ٧, ١٢ بليون ريال في عام ١٤٢٨/٢٧هـ (٢٠٠٧م). أما بالنسبة لإجمالي القيمة المضافة التي حققها قطاع الصناعات التحويلية فقد زادت من ٣, ١٠ بلايين في عام ١٣٩٠هـ إلى ٨, ٢٠ بليوناً في نهاية الخطة الخمسية الثانية. وبصفة عامة، فقد حقق هذا القطاع معدل نمو سنوي متوسط مقداره ٧, ٦٪ خلال المدة من عام ١٣٩٠هـ إلى عام ١٤٢٨هـ.

● ومن أهم المؤشرات التي توضح حجم النمو في القطاع الصناعي، الزيادة الملحوظة في أعداد المصانع المنتجة الوطنية والمشاركة والأجنبية وفي حجم تمويلها وأعداد العمالة الصناعية. حيث زاد عدد المصانع من ١٩٩ مصنعاً فقط في عام ١٣٩٠هـ (١٩٧٠م) إلى ٤,٠٤٨ مصنعاً في عام ١٤٢٨هـ (٢٠٠٧م). وفي المقابل، بلغ حجم رأس المال المستثمر من (٨, ٢) بليونين وثمانية مليارات في عام ١٣٩٠هـ إلى ٨, ٣٣٤ بليون ريال في نهاية عام ١٤٢٨هـ. وخلال المدة نفسها، زاد أيضاً عدد العمالة من ٩, ١٣ ألف في عام ١٩٧٠م إلى ٧, ٤٣٦ ألف عامل. ولعلنا نشير هنا إلى نموذج ناجح في القطاع الصناعي في المملكة، وهو شركة سابك التي تأسست مع بداية عهد الملك خالد في عام ١٣٩٦هـ (١٩٧٦م)، حيث بلغت قيمة مبيعاتها ٩٥, ٢٠ بليون ريال في عام ٢٠٠٠م، ثم زادت مبيعاتها في عام ٢٠٠٥م لتصل إلى نحو ٧٨ بليوناً، وفي عام ٢٠٠٧م قفزت مبيعاتها لتصل إلى ١٢٦ بليون ريال.

● ونظراً لأهمية التنمية البشرية في المملكة التي تقوم على أساس أن «المواطن هو غاية التنمية ووسيلتها»، فقد حققت خطط التنمية خلال ما يقرب من أربعة عقود تطوراً ملحوظاً، بل ثورة حقيقية، في نمو القطاعات الاقتصادية والاجتماعية الشاملة في المملكة العربية السعودية. وفي ما يأتي بعض المؤشرات

التي تعكس ما تحقّق في خطط التنمية في مجالات التنمية الاجتماعية المختلفة:

١. زادت أعداد الطلبة والطالبات المتحقّين بقطاع التعليم من ٤, ٥٣٦ ألفاً في عام ١٣٩٠هـ إلى ٨, ٤ ملايين تقريباً خلال العام الدراسي ١٤٢٧/١٤٢٨هـ. ونظراً لزيادة الطلب على تعليم البنات فقد كان معدل النمو السنوي المتوسط للملتحقّات بمراحل التعليم المختلفة عند ٧, ٧٪ مقارنة بالطلبة الذين ارتفع معدل نموهم السنوي المتوسط بمقدار ٩, ٥٪. ونتيجة لهذه الزيادة في أعداد الطلبة والطالبات، زاد بالتالي عدد المؤسسات التعليمية الحكومية من ٣, ٠٩٨ في عام ١٣٩٠هـ إلى ١١٩, ٣٢ منشأة في عام ١٤٢٨هـ.

٢. ارتفع عدد المستشفيات في المملكة من ٧٤ مستشفى في عام ١٣٩٠هـ تضم ٩, ٠٣٩ سريراً إلى ١١٩ مستشفى في عام ١٤٠٢هـ يوجد بها ٧٧٥, ٢٠ سريراً، وفي عام ١٤٢٨هـ بلغ عدد المستشفيات ٣٨٦ مستشفى تضم ٧٢٤, ٥٤ سريراً. وخلال المدة نفسها زاد عدد الأطباء من ١, ٧٤١ إلى ٩, ٦٦٣ إلى ٤٥, ٥٨٩ على التوالي، (جدول ٤-٣).

جدول (٤-٣) تطور الخدمات الصحية في المملكة خلال خطط التنمية الخمسية

المؤشرات الصحية	١٣٩٠هـ	١٤٠٢هـ	١٤٢٨هـ
عدد المستشفيات	٧٤	١١٩	٣٨٦
عدد الأسرة	٩,٠٣٩	٢٠٧٧٥	٥٤,٧٢٤
عدد الأطباء	١,١٧٢	٩٦٦٣	٤٥,٥٨٩
عدد الممرضين	٣,٢٦١	١٦٩٦٥	٨٣,٨٦٨
عدد الفئات الطبية المساعدة	١,٧٤١	٨٥٥١	٤٩,١٣٩

● المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط، ٢٠٠٨م، ٢٠٠٢م.

٣. ومن أهم الإنجازات التي حققتها خطط التنمية في قطاعات التنمية الاجتماعية وتمس الإنسان السعودي بشكل مباشر، توفير السكن اللائم. لذلك فقد قد

ارتفع معدل الإنفاق عليها من ٢, ٤ بلايين خلال الخطة الخمسية الأولى إلى ٢, ٥٥ بليون ريال خلال الخطة الثالثة (١٤٠٠-١٤٠٥هـ). وفي الخطة السابعة (١٤٢٠-١٤٢٥هـ) بلغت الاستثمارات في الإسكان ٣, ١٤١ بليون ريال.

٤. الزيادة الواضحة في المصروفات على معاشات الضمان الاجتماعي من ٤, ٤٩ مليوناً في عام ١٣٩٠هـ إلى ٨, ١٠ بلايين في عام ١٤٢٨هـ. وكذلك ارتفعت قيمة المساعدات من الضمان الاجتماعي من (٤٧, ٢) مليونين وأربعمئة ألف وسبعين ألف ريال فقط في عام ١٣٩٠هـ إلى ما يقرب من ١١ بليون ريال في عام ١٤٢٨هـ.

- ونتيجة للإنجازات التي حققتها خطط التنمية، وبخاصة في المشاريع التعليمية والصحية والرعاية الاجتماعية، فقد زاد معدل النمو السكاني في المملكة خلال سنوات الخطط الخمسية حيث بلغ متوسطه ١٨, ٣٪ سنوياً، وذلك بسبب انخفاض معدل الوفيات وارتفاع معدل العمر واختفاء الكثير من الأمراض المعدية والوبائية.

- وفي ما يتعلق بأوضاع المرأة السعودية، ففي المجال التعليمي تحقق من خلال خطط التنمية الكثير من الإنجازات التي تتعلق أولاً بسد الفجوة بين الجنسين في جميع مراحل التعليم، وارتفعت معدلات القيد للإناث من ٢٣٪ عام ١٣٩٥هـ إلى ٨٤, ٥٪ في عام ١٤٢٠هـ، ثم إلى ٩٢, ٥٪ في عام ١٤٢٨هـ. وارتفعت أيضاً نسبة مشاركة المرأة السعودية في سوق العمل من ٤, ٥٪ في عام ١٤١٣هـ إلى ٤, ١٢٪ في عام ١٤٢٨هـ.

- وفي مجال الرعاية الاجتماعية لفئات المجتمع المحتاجة بسبب ظروفهم الاجتماعية والصحية، تقدم الدولة ممثلة في وزارة الشؤون الاجتماعية كل ما من شأنه مساعدتهم ومواجهة مشكلاتهم وتحسين أوضاعهم ليتسنى لهم العيش في المجتمع والاندماج في بيئته بل والمشاركة في تميته وتطويره. وتقدم خدمات الرعاية والعناية الاجتماعية للأطفال من ذوي الظروف الخاصة عن طريق ١٩ داراً ومؤسسة للأيتام من الجنسين، و٢٣ داراً لرعاية الأحداث

من الذكور والإناث، و٣٠ مركزاً للتأهيل الاجتماعي والمهني، و١٠ دور لرعاية المسنين، و١٢ مكتباً لمكافحة التسول، ومؤسسات لرعاية الأطفال المشلولين. وتشرف وزارة الشؤون الاجتماعية على ٤٢٥ جمعية خيرية وتدعمها مالياً وفنياً لتقديم العديد من الخدمات للمعاقين والأيتام، ومساعدة الأسر المحتاجة وغير ذلك من الخدمات التي تحتاجها الفئات الخاصة في المجتمع، (وزارة الاقتصاد والتخطيط، ٢٠٠٨ م، ٢٠٠٣ م، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، ١٤١٩ هـ).

ومن أهم المؤشرات التي تجسد اهتمام الدولة بقطاعات التنمية الاجتماعية ما تم تخصيصه من نفقات مالية لتمويل برامجها ومشاريعها سواءً في مجال التنمية البشرية أو الصحية أو الخدمات الاجتماعية. ويوضح الجدول (٤-٤) والشكل (٤-١) حجم الإنفاق على قطاعات التنمية الاجتماعية (البشرية والصحية والاجتماعية) ونسبته من إجمالي ما أنفق على خطط التنمية الخمسية الثمانية (١٣٩٠-١٤٣٠ هـ).

جدول (٤-٤) تطور الإنفاق الاستثماري على مجالات التنمية الاجتماعية خلال الخطط

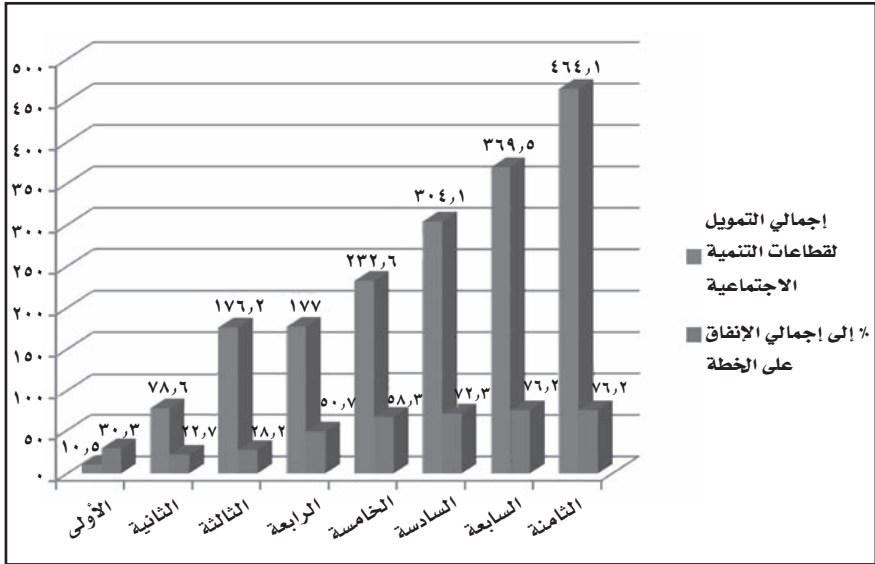
الخمسية (الأولى-الثامنة) - بالبيليون ريال

الخطة	إجمالي التمويل لقطاعات التنمية الاجتماعية*	% إلى إجمالي الإنفاق على الخطة
الأولى	١٠,٥	٢٠,٢
الثانية	٧٨,٦	٢٢,٧
الثالثة	١٧٦,٢	٢٨,٢
الرابعة	١٧٧	٥٠,٧
الخامسة	٢٢٢,٦	٦٨,٣
السادسة	٣٠٤,١	٧٢,٣
السابعة	٣٦٩,٥	٧٦,٢
الثامنة	٤٦٤,١	٧٦,٢

● المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط، ٢٠٠٨، الخطة السابعة، ٢٠٠ - ٢٠٠٥ م.

* تشمل التنمية البشرية والصحية والاجتماعية.

شكل (٤-١) تطور حجم الإنفاق على قطاعات التنمية الاجتماعية ونسبته إلى إجمالي ما أنفق على كل خطة (الأولى - الثامنة) بالبلبيون ريال



ويلحظ من الإحصاءات الواردة في الجدول التطور في حجم الإنفاق على قطاعات التنمية الاجتماعية، وبخاصة منذ الخطة الثالثة بعد أن تم الانتهاء من معظم التجهيزات الأساسية التي كانت تحتاجها القطاعات الإنتاجية وقطاعات المرافق والخدمات التحتية خلال الخطتين الأولى والثانية. ففي الخطة الثالثة خصص لقطاعات التنمية الاجتماعية ٢٨,٢٪ من إجمالي الخطة بقيمة ١٧٦,٢ بليون ريال. وعلى الرغم من تدني حجم الإنفاق النسبي على قطاعات التنمية خلال الخطة الرابعة، بسبب الانخفاض الكبير في عائدات النفط، إلا أن حجم الإنفاق على قطاعات التنمية الاجتماعية استمر تقريباً كسابقه في الخطة الثالثة. ومنذ الخطة الخامسة إلى الثامنة (١٤١٠-١٤٣٠هـ)، سيطرت قطاعات التنمية البشرية والصحية والاجتماعية على أكبر نسبة من الإنفاق الحكومي على هذه الخطط، وبمعدل متوسط سنوي قيمته ٧٣,٢٪ تقريباً. ويرجع ذلك إلى تركيز خطط التنمية على أولويات استثمارية تأتي في مقدمتها، بل كما أكدت خطة التنمية الثامنة، أن من أهم الأولويات التي تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة»

رفع مستوى المعيشة وتحسين نوع الحياة، وتوفير فرص العمل للمواطنين، والتوسع الكمي والنوعي في الخدمات التعليمية والتدريبية والصحية والاجتماعية،....» (وزارة الاقتصاد والتخطيط، ١٤٢٥-١٤٣٠هـ).

الفصل الخامس

الملخص والخاتمة

الملخص والخاتمة

استعرضنا في ثنايا فصول هذا الكتاب أهم ملامح التنمية الاجتماعية في عهد الملك خالد بن عبدالعزيز آل سعود -رحمه الله-. وفي الواقع، لا يمكن لهذا الكتاب أو غيره أن يفي عهداً مباركاً كعهد الملك خالد حقه، حتى ولو كان الحديث عن جزئية من حياته العملية وإنجازاته في قطاع واحد من قطاعات التنمية المختلفة كالتمية الاجتماعية. وهذا بالتأكيد ينطبق على قادة هذا الوطن الغالي وما بذلوه من جهد وما حققوه من إنجازات، بدءاً بالمؤسس الأول الملك عبدالعزيز ابن عبد الرحمن آل سعود -رحمه الله- إلى يومنا هذا في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبدالعزيز -حفظه الله- تغيرت بسببها وانتقلت حياة مجتمع من البداوة إلى التحضر، ومن حالة الفقر إلى حالة الرفاه، ومن الخوف إلى الأمن، خلال مدة تعد في تاريخ تنمية الأمم قياسية. ولكي يتحقق ذلك، فلا بُدَّ من كتب لا كتاب واحد. إلا أننا حاولنا أن نسلط الضوء على أهم الإنجازات التي تحققت في عهد الملك خالد، وتتصل مباشرة بواقع المواطن السعودي وحياته الاجتماعية والاقتصادية والصحية، وقد تجلّى ذلك من خلال حرصه الواضح -يرحمه الله- على الرقي بالإنسان السعودي وتوفير كل ما من شأنه تحقيق أوجه الرخاء الاجتماعي والاقتصادي من خلال الجهود التي بذلها في فترة عهده التي لم تدم سوى سبع سنوات.

وبصفة عامة، فإن هذه السنين السبع التي تولى فيها الملك خالد أعباء الحكم قد شهدت تنفيذ الخطة الخمسية الثانية (١٣٩٥-١٤٠٠هـ) وبداية الخطة الخمسية الثالثة (١٤٠٠-١٤٠٥هـ)، وقد حققت المملكة خلالها منجزات تنموية لم يسبق لها مثيل في تاريخ التنمية بصفة عامة، وفي تاريخ التنمية في المملكة بصفة

خاصة، لأنها غيرت أوجه الحياة في المجتمع السعودي، وقد كانت بحق ثورة تنموية أسهمت كثيراً في تحويل المملكة العربية السعودية من مجتمع فقير تغلب عليه حياة الريف والبداءة إلى غني متحضر. أو كما وصفها معالي الدكتور غازي القصيبي (١٤١٩هـ)، «هذه الثورة التنموية حولت المملكة من مجتمع الأغلبية الفقيرة إلى مجتمع تمثل الطبقة الوسطى أغليته».

كيف لا يهتم الملك خالد بتنمية مجتمعه ومواطني شعبه! وهو من هو في سماحته وصدقته وصلاحه. حيث قال عنه أخوه ولي العهد وزير الدفاع والطيران والمفتش العام صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبد العزيز آل سعود عندما قدم لكتاب «خالد بن عبدالعزيز.. سيرة ملك ونهضة مملكة» لمؤلفه أحمد الدعجاني:

«إن لله في كل زمان رجالاً يقومون على نشر دينه وتحكيم شريعته... ومن هؤلاء حكام هذه البلاد وذلك من فضل الله - عز وجل -، ويمثل ذلك خير تمثيل في هذا الزمان خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز - يحفظه الله - كما مثله قبله الملك خالد - رحمه الله - حيث يجد المطالع لسيرته صفات جليلة عديدة، منها: الديانة القوية، والتواضع الجسم، والأدب العالي، والخلق الحسن، والصدق في الحديث، والرحمة بعباد الله...». http://ar.wikipedia.org/wiki/خالد_ابن_عبد_العزيز_آل_سعود.

وفي مناسبة الحفل الذي نظمته مؤسسة الملك خالد الخيرية لجائزة الملك خالد في دورتها الأولى العام الماضي (١٤٣٠هـ)، قال عنه أخوه، النائب الثاني لمجلس الوزراء ووزير الداخلية، صاحب السمو الملكي نايف بن عبدالعزيز آل سعود:

«يسعدني أن أكون معكم في مناسبة للاحتفاء بمنح جائزة طموحة تحمل اسم رجل عظيم هو جلالة الملك خالد بن عبد العزيز آل سعود - طيب الله ثراه - في دورتها الأولى في مجال الإنجازات الوطنية والعلوم الاجتماعية والمساهمات التنموية». وأضاف: إن سيرة الملك خالد بن عبد العزيز آل سعود تحكي في

واقعتها مسيرة أمة اتسمت بفعل الخير والدعوة إلى مكارم الأخلاق، والأخذ بأسباب القوة ومعطيات العلم والمعرفة». وأوضح النائب الثاني، وزير الداخلية: أن الملك خالد عمل منذ توليه زمام الحكم في هذه البلاد بصدق إيمانه، وصلاح نيته، وسداد حكمته على رفعة دينه وعزة وطنه، مشيراً إلى أن جهوده أسهمت في تطور المملكة تطوراً شاملاً في كافة الميادين، كما عمل بكل تفان وإخلاص في سبيل خدمة أمته العربية والإسلامية والدفاع عن كافة قضاياها». http://www.aleqt.com/2009/article__319250.html/20/12

ومن أجمل ما قيل وما يعكس بحق اهتمامه -يرحمه الله- بتنمية الإنسان السعودي وتسخير الإمكانيات المتاحة لتعليمه وصحته ورعايته، ما ذكر في الصفحة الافتتاحية في موقع مؤسسة الملك خالد الخيرية، حيث ذكر فيها: أن (الملك خالد بن عبدالعزيز) -رحمه الله- «انطلق... من عمق الأرض، وسكن في دواخل الناس واستطاع -بفطرته الإدارية- أن يحدد هدفه في «إرضاء الله» بدءاً ومنتهاً، فاتجه إلى خدمة بلاده، و«ارتأى» ذلك في توفير الحياة الكريمة لأبناء شعبه أمناً، وتعليماً، وصحة، ورعاية اجتماعية، وخدمات عامة؛ فأحبه الناس والتفوا حوله، وكانت سنوات حكمه «السبع المورقة الخضراء» التي خلدت في ذاكرة شعبه، وتواصلت في معيشتهم، وتوافرت خلالها أسباب «الطمأنينة» و«الاستقرار». <http://www.kkf.org.sa/homepage.htm> وفي هذا الصدد أيضاً، يذكر معالي الدكتور غازي القصيبي في حديثه عن الملك خالد الإنسان: أن الملك خالد يشعر دائماً «... أن الضعفاء -الذين كان يعتبر نفسه نصيرهم الأول- في حاجة إلى تدخله، في هذه الحالات -وحدها- كان يحرص على أن يتلقى من الوزير المعني كل التفاصيل، وكانت هذه الحالات -في مجملها- تتعلق بحقوق من نوع أو آخر في ذمة الدولة للمواطنين، سواء كانت معونات أو قروضاً أو تعويضات. كان إيصال الخدمات العامة إلى المناطق النائية المحرومة منها أمراً من الأمور التي تستأثر باهتمامه، وكان سروره يبلغ غايته عندما يخبره الوزير

المختصّ أن الهاتف وصل إلى تلك القرية، أو أن الكهرباء دخلت هذه الهجرة، أو أن مستشفى افتتح في هذه المدينة». ثم يتابع القصيبي قائلاً:

«اقتضت ظروف العمل الوزاري ومتطلباته أن احتك بالملك خالد احتكاكاً يومياً على مدى سبع سنوات، إلا أنني عندما أفكر فيه الآن، بعد مرور هذه السنين على وفاته - لا أفكر في العمل وظروفه ومتطلباته - أجد أفكاراً كلها منصبّه على تلك اللمسات الإنسانية الثرية التي لاحظها كل من تعامل شخصياً مع الملك خالد، هذه اللمسات التي جعلت منه رجلاً يسهل على من يراه أن يحبّه ويصعب - إن لم يستحل - أن يكرهه». (القصيبي، ١٤١٩هـ، ص ٧، ٩).

كيف لا! وهو - يرحمه الله - الذي استهل اجتماع مجلس الوزراء الجديد في عام ١٣٩٥هـ بقوله «اهتموا بالضعفاء، أما الأقوياء فهم قادرون على الاهتمام بأنفسهم». (<http://www.kkf.org.sa/word.htm>).

من أجل ذلك، جاء هذا الكتاب ليقدم للقارئ نبذة عن جهود هذا الملك الإنسان في خدمة وطنه ومواطنيه من خلال العرض والتحليل لإنجازاته خلال مدة حكمه في تنمية وتطوير المواطن السعودي من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والصحية.

ففي المقدمة التي تناولها الفصل الأول، استعرضنا أهمية الإنسان السعودي والاهتمام بتميته وتطويره وتوفير البيئة الملائمة التي تسهم في تحسين مستوى معيشته واستقراره، وكيف كان هذا المنهج متأسلاً في سياسات الدولة التنموية منذ عهد المؤسس الأول لهذا الوطن الغالي الملك عبدالعزيز بن عبد الرحمن آل سعود، رحمه الله. ثم كيف استمر هذا النهج التنموي في أبنائه من بعده إلى وقتنا الحاضر في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبدالعزيز آل سعود، حفظه الله. وقد تترجم هذا النهج التنموي منذ بداية الخطة الخمسية الأولى التي انطلقت على أساس أن التنمية المادية والاقتصادية ليست الغاية في حد ذاتها،

وإنما وسيلة لهدف سام وألوية إستراتيجية، وهو زيادة رفاهية الإنسان السعودي، وما الجهود الاستثمارية في الاقتصاد إلا لغرض أن يتم تحويل ثمار إنجازاته إلى تحسينات اجتماعية يستفيد منها المجتمع، ومن ثم يتكون لديه استعداد أكبر للمساهمة في هذه الجهود.

واختتمَ الفصل الأول بعرض للإجراءات المنهجية التي اتبعتها الباحثة في مناقشة وتحليل أهم الجوانب التنموية التي تحققت في عهد الملك خالد، وبخاصة ما يتعلق منها بأوجه التنمية الاجتماعية والصحية والبشرية، وأهم الإنجازات التي تحققت نتيجة للاستثمار الكبير والتي شهدتها الحقبة الزمنية التي حكم خلالها الملك خالد في برامج ومشروعات قطاعات التعليم والتدريب والخدمات الاجتماعية والصحية المختلفة.

ولكي نتعرف على ما تم من إنجازات في قطاعات التنمية الاجتماعية، فلا بد لنا أن نستعرض وبصفة عامة الخلفية التاريخية والإطار المنهجي التنموي الذي تبنته المملكة في تخطيطها للتنمية الشاملة منذ بداية عملية التخطيط في عام ١٣٩٠هـ، وهذا ما تناوله الفصل الثاني من هذا الكتاب. حيث استعرض المراحل التي مرت بها التنمية الوطنية الشاملة قبل وبعد بداية التخطيط للتنمية، وبداية الخطة الخمسية الأولى في عام ١٣٩٠هـ (١٩٧٠م)، ومرحلة التخطيط في عهد الملك خالد مع بداية الخطة الخمسية الثانية ١٣٩٥هـ (١٩٧٥م) وما صاحبها من توجه إستراتيجي للاستثمار في القطاعات الإنتاجية التي تسهم في تنويع الاقتصاد الوطني، وتقلل بالتالي من حجم الاعتماد على تصدير البترول كمورد واحد للدخل الوطني. ونتيجة للزيادة الكبيرة في العائدات النفطية التي واكبت عهد الملك خالد، استمر التركيز في الاستثمار على إرساء البنية التحتية خلال الخطين الخمسية الثانية والثالثة (١٣٩٥-١٤٠٥هـ)، وبخاصة الاستثمار في القطاع الصناعي الذي يعول عليه تحقيق الهدف الإستراتيجي الوطني بعيد المدى الذي تؤكد عليه دائماً خطط التنمية والمتمثل في تنويع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد

الوطني ومن ثم تخفيف الاعتماد على تصدير النفط كمصدر رئيس للدخل. من أجل ذلك، تأسست في بداية عهد الملك خالد -يرحمه الله- الهيئة الملكية للجبيل وينبع التي تولت البناء والتطوير والإشراف على التجهيزات الأساسية لأحد أهم وأكبر المشروعات التنموية العملاقة في المملكة في المدينتين الصناعيتين، ثم في عام ١٣٩٦هـ (١٩٧٦م) تم إنشاء الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) لتتولى عملية الاستثمار في قطاعات الصناعات البتروكيمياوية والتعدين واستغلال الميزة النسبية في البترول والغاز في المملكة، ومن ثم الإسهام في تنويع اقتصاد المملكة وتخفيف اعتماده على تصدير البترول الخام.

أما في ما يتعلق بالجهود التنموية التي بذلت في عهد الملك خالد في مجالات التمية الاجتماعية، وبخاصة ما تم إنجازه في تنمية وتطوير المواطن السعودي والاستثمار في القطاعات الاجتماعية والصحية والاقتصادية التي تسهم في تحسين مستوى حياته ومعيشته، فقد خصص الفصل الثالث من الكتاب للتعرف على ما تحقق من إنجازات في قطاع التمية الاجتماعية بمفهومه الشامل الذي يضم جوانب التمية البشرية والصحية وأوجه الرعاية الاجتماعية وغيرها من القطاعات التي تهتم بشؤون المواطن والرفع من مستوى معيشته وإنتاجيته؛ ليصبح مواطناً فاعلاً، ومساهمياً في اقتصاد وطنه ورقى مجتمعه. ويشمل ذلك كل ما يتعلق بالتوسع والتطوير في الخدمات الاجتماعية من خلال توفير التعليم والتوسع والتطوير لمؤسساته المختلفة، وتقديم الخدمات الصحية وتحسين مستواها العلاجي والوقائي، وتوفير السكن للمواطنين، وتقديم الدولة للإعانات التي تدعم المواد والسلع الضرورية التي يحتاجها المواطن، وتقديم المساعدات والمعاشات من الضمان الاجتماعي لمحتاجيها من فئات المجتمع محدودة الدخل والعجزة والأسر الفقيرة، وتوفير الرعاية والعناية الاجتماعية للفئات الاجتماعية من ذوي الظروف والاحتياجات الخاصة، وغيرها من الخدمات التي يحتاجها المواطن في حياته.

وفي الفصل الرابع استعرضنا أبعاد السياسات والبرامج التنموية التي اشتملت عليها حُطَّنَا التنمية الثانية والثالثة، اللتان واكبنا عهد الملك خالد، والإنجازات التي تحققت خلالهما، على سياسات وإستراتيجيات خطط التنمية الخمسية التالية، ومسيرة التنمية الوطنية الشاملة بصفة عامة، والتنمية الاجتماعية بصفة خاصة. وقد اشتمل هذا الفصل على مقدمة تناولنا فيها أهم إنجازات الخطتين الأولى والثانية (١٣٩٠-١٤٠٠هـ) في إرساء البنية التحتية للاقتصاد الوطني وفي قطاعات الموارد الاقتصادية المختلفة، وما أنفق خلالهما على تنمية الموارد البشرية والصحية والاجتماعية؛ لكي تواكب في استعدادها الخدمي والإنتاجي ما تتطلبه قطاعات التنمية من أيدٍ عاملة ماهرة وطنية.

ونظراً لأن الخطة الخمسية الثالثة (١٤٠٠-١٤٠٥هـ) قد اعتمدت خلال فترة عهد الملك خالد، استعرضنا في القسم الثاني من هذا الفصل أهم الإنجازات التي حققتها الخطة، وبخاصة في قطاعات التنمية الاجتماعية بعد أن حققت الخطتان السابقتان معظم الأهداف التنموية المتعلقة بالتجهيزات الأساسية. ولعل أهم المؤشرات التي ذكرناها في هذا الفصل في ما يتعلق بالتطور في التعليم والتدريب وتحسين الخدمات الصحية، والإسكان، والضمان الاجتماعي قد دلت على أن الخطة الخمسية الثالثة بدأت في تغيير الأولويات الإستراتيجية للتنمية الوطنية الشاملة من أجل تحقيق تنمية مستدامة محورها الرئيس هو الإنسان والاستثمار في حاضره ومستقبله. ليس هذا فحسب، بل كانت الخطة الثالثة انطلاقةً رائدةً وجهت الخطط التالية في طبيعة أولويات الاستثمار فيها، إذ ركزت بشكل كبير على تنمية الموارد البشرية والقطاعات المساندة الصحية والاجتماعية. وهذا ما ركز عليه بقية أجزاء الفصل في تناولها للبعد الإستراتيجي للتنمية في عهد الملك خالد من ناحية، وأهم إنجازات التنمية المستدامة في تجربة التنمية في المملكة إلى بداية الخطة الخمسية الثامنة (١٤٢٥-١٤٣٠هـ)، من ناحية أخرى. فبالإضافة إلى استعراض أهم المؤشرات الإحصائية الدالة على الإنجازات التنموية التي

تحققت خلال ما يقرب من أربعة عقود من تجربة التنمية في المملكة، كان التركيز على إنجازات خطط التنمية في قطاعات التنمية البشرية والصحية والاجتماعية، وكيف انعكست هذه الإنجازات على واقع الإنسان السعودي في الوقت الحاضر، وكيف لا يزال المواطن السعودي ووضعه المعيشي والصحي والتعليمي يتصدر قائمة أولويات خطط التنمية منذ بدايتها، مروراً بعهد الملك خالد -رحمه الله-، ووصولاً إلى عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبدالعزيز، حفظه الله.

ونختم هذا الكتاب بكلمة من خطاب الملك خالد -رحمه الله- الذي ألقاه في ذي القعدة من عام ١٤٠١هـ بمناسبة مرور خمسين سنة على اليوم الوطني للمملكة العربية السعودية، إذ تعكس بحق ترسيخاً لمبادئ تأسست عليها الدولة منذ نشأتها إلى يومنا هذا، حيث يقول:

«إن الذين يتساءلون عن أسباب العزة والمنعة والأمن والاستقرار التي تتميز بها بلادنا الغالية، إنما يجدون الإجابة في شدة تمسكنا بشريعة الله وتطبيقها من خلال كتابه المحفوظ وسنة نبيه ﷺ، إنها الأسس والمعايير التي من خلالها رسم عبد العزيز مستقبل البلاد، وهي نفس القواعد التي نسير عليها؛ لأن فيها الخلاص والصلاح والسؤدد والفلاح، فما نعيشه من أمن وطمأنينة هو بفضل الله الذي أنعم على هذه البلاد بالخيرات الوفيرة لأهلها ولأمة الإسلام في مشارق الأرض ومغاربها». (أم القرى، عدد ١٨٨٦، في ٢٧/١١/١٤٠١هـ).

رحم الله الملك خالدًا، وغفر له، وجزاه الله عنا خير الجزاء، وسيبقى بإذن الله خالدٌ خالدةً ذكراه في ما قدمه لبلده وشعبه وأمته.

المراجع

- الباز، راشد (١٤١٩هـ) الرعاية الاجتماعية للفئات المحتاجة في المملكة العربية السعودية: مسيرة وتطور. بحوث مؤتمر المملكة العربية السعودية في مائة عام (٧-١١ شوال ١٤١٩هـ). الرياض.
- جامعة الملك فيصل (١٤٢٣هـ) جامعة الملك فيصل (١٣٩٥-١٤٢٢هـ): توثيق مسيرة الأحساء، المملكة العربية السعودية.
- جريدة الجزيرة (١٣٩٥هـ) بنك التسليف يقرض الطلبة ومستفيدي الضمان الاجتماعي. ٢٥ شوال، ١٣٩٥هـ.
- جريدة الرياض (١٣٩٦هـ) تطور نظام الضمان الاجتماعي. العدد ٣٣٨٤ في ١٠/٧/١٣٩٦هـ.
- جريدة عكاظ، (١٤٠٢هـ) بدون عنوان. ٩ رجب، ١٤٠٢هـ. قاعدة معلومات الملك خالد بن عبدالعزيز.
- الجزائري، حسين (١٤٣١هـ) الملك خالد ورعيته: حديث خاص. في ٦/٩/١٩٩٦م. قاعدة معلومات الملك خالد بن عبدالعزيز.
- الحارثي، فهد، عبدالرحمن العناد، حمزة بيت المال، صنهات العتيبي، قطب فهمي، ١٤١٩هـ، الآثار التنموية لصناديق التنمية السعودية. مركز أسبار للدراسات والبحوث والإعلام. الرياض.
- الحربي، حامد (١٤٣٠هـ) جوانب من مسيرة الفكر التربوي. قاعدة معلومات الملك خالد بن عبدالعزيز.

- الحقييل، سليمان (١٤٢٤هـ) نظام وسياسة التعليم في المملكة. مطابع التقنية للأؤفست، الطبعة ١٥. الرياض.
- الخلف، عبدالله (١٤١٩هـ) التطور الكمي والنوعي للأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية: لغة الحقائق والأرقام. بحوث مؤتمر المملكة العربية السعودية في مائة عام (٧-١١ شوال ١٤١٩هـ). الرياض.
- الخضير، خضير (١٤١٩هـ) التعليم العالي في المملكة العربية السعودية بين الطموح والإنجاز. مكتبة العبيكان: الرياض.
- خالد بن عبدالعزيز آل سعود/ http://ar.wikipedia.org/wiki/خالد_بن_عبد_العزیز_آل_سعود
- خياط، نوال (١٤٢٤هـ)، الملك خالد بن عبدالعزيز آل سعود: دراسة تاريخية وحضارية، رسالة جامعية غير منشورة، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.
- الربيعية، بدر (١٤١٩هـ) تطور الخدمات الصحية في المملكة العربية السعودية خلال مائة عام. بحوث مؤتمر المملكة العربية السعودية في مائة عام (٧-١١ شوال ١٤١٩هـ). الرياض.
- الرشيد، ناصر (١٤١٩هـ) البحث العلمي ومؤسساته. بحوث مؤتمر المملكة العربية السعودية في مائة عام (٧-١١ شوال ١٤١٩هـ). الرياض.
- السلوم، يوسف (١٤١٦هـ) نظام التخطيط في المملكة العربية السعودية. مكتبة العبيكان، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- السنبيل، عبدا العزيز وآخرون (١٤١٧هـ) نظام التعليم في المملكة العربية السعودية، مكتبة الملك فهد الوطنية: الرياض.
- الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) (١٤٢١هـ)، التقرير السنوي الخامس والعشرون، عام ١٤٢١/١٤٢٢هـ.

- صائغ، عبد الرحمن (١٤١٩هـ) التعليم في المملكة العربية السعودية: رؤية مستقبلية. بحوث مؤتمر المملكة العربية السعودية في مائة عام (٧-١١ شوال ١٤١٩هـ). الرياض.
- صحيفة أم القرى (١٣٩٥هـ) الأنظمة السعودية لعام ١٣٩٥هـ. العدد ٢٥٦١، ١٩ محرم ١٣٩٥هـ ٣١ يناير ١٩٧٥م.
- الضحيان، سعود، خالد الغملاس، خالد الشبانان (٢٠٠١م) تطور التعليم: تقرير وطني عن التعليم في المملكة العربية السعودية. وزارة المعارف: الرياض.
- العبيد، عبدالله وعبد القادر عطية (١٤١٥هـ) اقتصاد المملكة العربية السعودية - نظرة تحليلية. دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع: الرياض.
- العذل، صالح (١٤١٩هـ) التطور العلمي والتقني في المملكة العربية السعودية. بحوث مؤتمر المملكة العربية السعودية في مائة عام (٧-١١ شوال ١٤١٩هـ). الرياض.
- عطار، طلال (١٤٢٠هـ) النفط السعودي منذ عهد الملك عبدالعزيز وحتى اليوم. مكتبة الملك فهد الوطنية. الرياض.
- العمري، بكر ووحيد هاشم (١٤١٠هـ) النظام السياسي السعودي. مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض.
- الفارسي، فؤاد (١٤١٦هـ) الأصالة والمعاصرة المعادلة السعودية. مكتبة دار الأصفهاني للطباعة: جدة.
- قاعدة معلومات الملك خالد بن عبدالعزيز.

<http://www.kingkhalid.org.sa>

- القدهي، عبدالله (١٤١٩هـ) نظرة على التقدم العلمي في المملكة العربية السعودية. بحوث مؤتمر المملكة العربية السعودية في مائة عام (٧-١١ شوال ١٤١٩هـ). الرياض.
- القرني، علي (١٤١٩هـ) التعليم العالي في المملكة العربية السعودية: إنجازات وتحديات. بحوث مؤتمر المملكة العربية السعودية في مائة عام (٧-١١ شوال ١٤١٩هـ). الرياض.
- القصيبي، غازي (١٤١٩هـ) الملك خالد بن عبدالعزيز: شخصيته ومنهجه في الحكم والإدارة. بحوث مؤتمر المملكة العربية السعودية في مائة عام (٧-١١ شوال ١٤١٩هـ). الرياض.
- القضيب، نجيب (١٤١٨هـ) السعودية في أرامكو السعودية. مجلة القافلة، عدد ١٠، مجلد ٤٦، شوال ١٤١٨هـ/فبراير ١٩٩٨م.
- مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية (١٤٣٠هـ) العلوم والتقنية في المملكة العربية السعودية: تطور وإنجاز (النشرة التعريفية). قاعد معلومات الملك خالد بن عبدالعزيز.
- مكتب التربية لدول الخليج العربي (١٤٣٠هـ) دليل الجامعات في دول الخليج العربية. قاعدة معلومات الملك خالد.
- وزارة الاقتصاد والتخطيط (٢٠٠١م) منجزات خطط التنمية حقائق وأرقام. الإصدار التاسع عشر، وزارة الاقتصاد والتخطيط، الرياض: المملكة العربية السعودية.
- وزارة الاقتصاد والتخطيط (٢٠٠٢م) منجزات خطط التنمية حقائق وأرقام. الإصدار العشرون، وزارة الاقتصاد والتخطيط، الرياض: المملكة العربية السعودية.

- وزارة الاقتصاد والتخطيط (٢٠٠٠م) منجزات خطط التنمية حقائق وأرقام. الإصدار الثامن عشر، وزارة الاقتصاد والتخطيط، الرياض: المملكة العربية السعودية.
- وزارة الاقتصاد والتخطيط، (١٣٩٠-١٣٩٥هـ) خطة التنمية الثانية. وزارة الاقتصاد والتخطيط، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- وزارة الاقتصاد والتخطيط، (١٣٩٥-١٤٠٠هـ) خطة التنمية الثالثة. وزارة الاقتصاد والتخطيط، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- وزارة الاقتصاد والتخطيط، (١٤٠٥-١٤١٠هـ) خطة التنمية الرابعة. وزارة الاقتصاد والتخطيط، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- وزارة الاقتصاد والتخطيط، (١٤٢٠-١٤٢٥هـ) خطة التنمية السابعة. وزارة الاقتصاد والتخطيط، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- وزارة الاقتصاد والتخطيط، (١٤٢٥-١٤٣٠هـ) خطة التنمية الثامنة. وزارة الاقتصاد والتخطيط، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- وزارة الاقتصاد والتخطيط (٢٠٠٨م) منجزات خطط التنمية حقائق وأرقام. الإصدار الخامس والعشرون، وزارة الاقتصاد والتخطيط، الرياض: المملكة العربية السعودية.
- وزارة البترول والثروة المعدنية (٢٠٠٩)، المكتبة وخدمة المعلومات، من موقع الوزارة على شبكة الإنترنت www.mopm.gov.sa
- وزارة التعليم العالي (١٤٢٢هـ) جامعة الملك سعود: لمحات وحقائق (ط.٢)، إدارة النشر العلمي والمطابع. الرياض.
- وزارة التعليم العالي (١٤١٩هـ) دليل التعليم العالي في المملكة. بحوث مؤتمر المملكة العربية السعودية في مائة عام (٧-١١ شوال ١٤١٩هـ). الرياض.

- وزارة التعليم العالي، (١٤١٦هـ) دليل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية. مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.
- وزارة الصحة (١٤٠٢هـ) إدارة التخطيط والميزانية: تقرير عن تطور الخدمات الصحية بالمملكة خلال السنوات من ١٣٩٦ إلى ١٤٠٢هـ. مطبعة بحر العلوم، الرياض.
- وزارة الصحة (١٤١٩هـ) الصحة في قرن. بحوث مؤتمر المملكة العربية السعودية في مائة عام (٧-١١ شوال ١٤١٩هـ). الرياض.
- وزارة الشؤون الاجتماعية (١٤٢٧هـ) الطفولة والأيتام. موقع الوزارة على الإنترنت. <http://mosa.gov.sa/portal/modules/smartsection/item.php?itemid=9>
- وزارة العمل والشؤون الاجتماعية (١٤١٩هـ). نشوء وتطور الخدمات الاجتماعية والعمالية في المملكة العربية السعودية. بحوث مؤتمر المملكة العربية السعودية في مائة عام (٧-١١ شوال ١٤١٩هـ). الرياض.
- وزارة المالية والاقتصاد الوطني (١٤١٩هـ) مراحل تطور النظام المالي في المملكة العربية السعودية. بحوث مؤتمر المملكة العربية السعودية في مائة عام (٧-١١ شوال ١٤١٩هـ). الرياض.
- وزارة المالية والاقتصاد الوطني (١٣٩٥هـ) الكتاب الإحصائي السنوي، العدد ١١، مصلحة الإحصاء العامة، الرياض.
- وزارة المالية والاقتصاد الوطني (١٤٠٢هـ) الكتاب الإحصائي السنوي، العدد ١٨، مصلحة الإحصاء العامة، الرياض.
- وزارة المعارف، (١٤١٩هـ) موسوعة تاريخ التعليم في المملكة العربية السعودية

- في مائة عام. بحوث مؤتمر المملكة العربية السعودية في مائة عام (٧-١١ شوال ١٤١٩هـ). الرياض.
- الهيئة الملكية للجبيل وينبع (١٤١٩هـ) خمسة وعشرون عاماً من الإنجازات. بحوث مؤتمر المملكة العربية السعودية في مائة عام (٧-١١ شوال ١٤١٩هـ). الرياض.
- الهيئة الملكية للجبيل وينبع. وضع حجر الأساس لمدينة ينبع الصناعية. موقع الهيئة على الإنترنت. <http://www.rcjy.gov.sa/portal/default.asp?lang=arb&Branch=3&Sec=webpage&Id=99>
- وكالة الأنباء السعودية (١٣٩٦هـ) قروض من صندوق التنمية للإسكان الخاص. ١٤ جمادى الأولى، ١٣٩٦هـ.
- يماني، هاشم (٢٠٠٢م) «كلمة معالي الدكتور هاشم بن عبد الله يماني وزير الصناعة والكهرباء (رئيس مجلس إدارة سابك) في احتفالات الشركة بالجبيل».
- <http://www.sabic.com/me/ar/newsandmediarelations/speeches/20041020.aspx>
- Masood. Rashid (1989) Economic Diversification And Development In Saudi Arabia. Bombay, India: Popular .Prakashan
- http://www.aleqt.com/2009/article__319250.html/20/12
- <http://www.kkf.org.sa/homepage.htm>
- <http://www.kkf.org.sa/word.htm>

ملخص

يتناول هذا الكتاب بالعرض والتحليل أهم ملامح التنمية الاجتماعية في عهد الملك خالد بن عبدالعزيز آل سعود -رحمه الله-. وفي الواقع، لا يمكن لهذا الكتاب أو غيره أن يضي عهداً مباركاً كعهد الملك خالد حقه، حتى لو كان الحديث عن جزئية من حياته العملية وإنجازاته في قطاع واحد من قطاعات التنمية المختلفة كالتمية الاجتماعية. وهذا بالتأكيد ينطبق على قادة هذا الوطن الغالي وما بذلوه من جهد وما حققوه من إنجازات -بدءاً بالمؤسس الأول الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود، رحمه الله، إلى يومنا هذا في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبدالعزيز، حفظه الله - تغيرت بسببها وانتقلت حياة مجتمع من البداوة إلى التحضر، ومن حالة الفقر إلى حالة الرفاه، ومن الخوف إلى الأمن، خلال مدة تعد في تاريخ تنمية الأمم قياسية. ولكي يتحقق ذلك، فلا بُدَّ من كتب لا كتاب واحد. إلا أننا حاولنا أن نسلط الضوء على أهم الإنجازات التي تحققت في عهد الملك خالد والتي تتصل مباشرة بواقع المواطن السعودي وحياته الاجتماعية والاقتصادية والصحية، وقد تجلّى ذلك من خلال حرصه الواضح -يرحمه الله - على الرقي بالإنسان السعودي وتوفير كل ما من شأنه تحقيق أوجه الرخاء الاجتماعي والاقتصادي من خلال الجهود التي بذلها في فترة عهده التي لم تدم سوى سبع سنوات.

وبصفة عامة، فإن هذه السنين السبع التي تولى فيها الملك خالد أعباء الحكم قد شهدت تنفيذ الخطة الخمسية الثانية (١٣٩٥-١٤٠٠هـ) وبداية الخطة الخمسية الثالثة (١٤٠٠-١٤٠٥هـ)، وقد حققت المملكة خلالها منجزات تنموية لم يسبق لها مثيل في تاريخ التنمية بصفة عامة، وفي تاريخ التنمية في المملكة بصفة خاصة، لأنها غيرت أوجه الحياة في المجتمع السعودي، وقد كانت بحق ثورة

تنموية أسهمت كثيراً في تحويل المملكة العربية السعودية من مجتمع فقير تغلب عليه حياة الريف والبدو إلى غني متحضر. من أجل ذلك، جاء هذا الكتاب ليقدّم للقارئ نبذة عن جهود هذا الملك الإنسان في خدمة وطنه ومواطنيه من خلال العرض والتحليل لإنجازاته خلال مدة حكمه في تنمية وتطوير المواطن السعودي من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والصحية.

ففي المقدمة، استعرضنا أهمية الإنسان السعودي والاهتمام بتنميته وتطويره وتوفير البيئة الملائمة التي تسهم في تحسين مستوى معيشته واستقراره، وكيف كان هذا المنهج متأسلاً في سياسات الدولة التنموية منذ عهد المؤسس الأول لهذا الوطن الغالي الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود، رحمه الله. ثم كيف استمر هذا النهج التنموي في أبنائه من بعده إلى وقتنا الحاضر في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبدالعزيز آل سعود، حفظه الله. وقد تَرَجَّمَ هذا النهج التنموي منذ بداية الخطة الخمسية الأولى التي انطلقت على أساس أن التنمية المادية والاقتصادية ليست الغاية في حد ذاتها، وإنما وسيلة لهدف سام وأولوية إستراتيجية هو زيادة رفاهية الإنسان السعودي، وما الجهود الاستثمارية في الاقتصاد إلا لغرض أن يتم تحويل ثمار إنجازاته إلى تحسينات اجتماعية يستفيد منها المجتمع، ومن ثم يتكون لديه استعداد أكبر للإسهام في هذه الجهود.

ولكي نتعرف على ما تم من إنجازات في قطاعات التنمية الاجتماعية، فلا بد لنا أن نستعرض وبصفة عامة الخلفية التاريخية والإطار المنهجي التنموي الذي تبنته المملكة في تخطيطها للتنمية الشاملة منذ بداية عملية التخطيط في عام ١٣٩٠هـ، وهذا ما تناوله الفصل الثاني من هذا الكتاب.

أما في ما يتعلق بالجهود التنموية التي بذلت في عهد الملك خالد في مجالات التنمية الاجتماعية، فقد خصص الفصل الثالث من الكتاب للتعرف على ما تحقق من إنجازات في قطاع التنمية الاجتماعية بمفهومه الشامل الذي يضم جوانب

التنمية البشرية والصحية وأوجه الرعاية الاجتماعية وغيرها من القطاعات التي تهتم بشؤون المواطن والرفح من مستوى معيشته وإنتاجيته؛ ليصبح مواطناً فاعلاً مسهمًا في اقتصاد وطنه ورفي مجتمعه.

وفي الفصل الرابع، استعرضنا أبعاد السياسات والبرامج التنموية التي اشتملت عليها خُطتنا التنموية الثانية والثالثة، اللتان واكبنا عهد الملك خالد، والإنجازات التي تحققت خلالهما، على سياسات وإستراتيجيات خطط التنمية الخمسية التالية، ومسيرة التنمية الوطنية الشاملة بصفة عامة، والتنمية الاجتماعية بصفة خاصة. ونظراً لأن الخطة الخمسية الثالثة قد اعتمدت خلال فترة عهد الملك خالد، استعرضنا أيضاً في هذا الفصل أهم الإنجازات التي حققتها الخطة، وبخاصة في قطاعات التنمية الاجتماعية بعد أن حققت الخطتان السابقتان معظم الأهداف التنموية المتعلقة بالتجهيزات الأساسية. ومن أهم ما أشرنا إليه هنا، أن الخطة الخمسية الثالثة بدأت في تغيير الأولويات الإستراتيجية للتنمية الوطنية الشاملة من أجل تحقيق تنمية مستدامة محورها الرئيس هو الإنسان والاستثمار في حاضره ومستقبله. ليس هذا فحسب، بل كانت الخطة الثالثة انطلاقة رائدة وجهت الخطط التالية في طبيعة أولويات الاستثمار فيها، إذ ركزت بشكل كبير على تنمية الموارد البشرية والقطاعات المساندة الصحية والاجتماعية. نتيجة لذلك، واعتماداً على أهم المؤشرات الإحصائية الدالة على الإنجازات التنموية التي تحققت خلال ما يقرب من أربعة عقود من تجربة التنمية في المملكة، اتضح بجلاء التركيز في الاستثمار على قطاعات التنمية البشرية والصحية والاجتماعية وكيف انعكست هذه الإنجازات على واقع الإنسان السعودي في الوقت الحاضر، وكيف لا يزال المواطن السعودي ووضعه المعيشي والصحي والتعليمي يتصدر قائمة أولويات خطط التنمية منذ بدايتها، مُروراً بعهد الملك خالد -رحمه الله-، ووصولاً إلى عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبدالعزيز، حفظه الله.

عبدالله بن علي سير المباركي (جمادى الأولى، ١٤٢١هـ).

